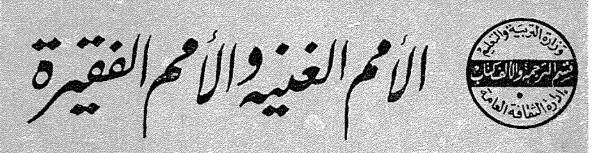


تأليف : بربارة وورد

ترجمة : روفائيل جرجس

مراجعة : الدكتور حسين عمر

الألف كتاب (٥٣٠)

الأمم الغنية
و
الأمم الفقيرة

بإشراف
الإدارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالى

تصدر هــــذه السلسلة بمعاونة

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

الألف كتاب ٥٣٠

الأمم الغنية و الأمم الفقيرة

تأليف

بربارة وورد

ترجمة

روفائيل جرجس

مراجعة

الدكتور حسين عمر

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد «عماد الدين سابقاً»

هـــذه ترجمة كتاب :

The Rich Nations And The Poor Nations

تأليف : Barbara Ward.

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

الفصل الأول

منابع الثورات الأربع

لا إخال إلا أننا جميعاً ندرك أننا نعيش فى أكثر العصور الثورية نكبة على الإنسان فى كل تاريخه . فمن عادة الإنسان أن يفكر فى الثورة على أنها حدث واحد ، أو على الأقل سلسلة من الأحداث مرتبط بعضها ببعض ،ولكننا فى واقع الأمر نعيش فى عشر أو عشرين من مثل هذه الثورات — وكلها تغير أساليب حياتنا ، ونظرتنا إلى الأشياء ، بل تغير كل شىء بحيث لا تتعرف عليه ، وتغيره بسرعة .

وما أريده هنا هو أن أتابع بعض هذه الثورات فى أثرها على بيئتنا وعلى أسلوب حياتنا . وبما أنه لا يسعنى أن أتناولها جميعاً ، فقد تخيرت أربعا منها يبدو أنها تنسج خيوطها حول حياتنا فى كل ناحية من نواحيها .

وأولى هذه الثورات ، ولعلها أكثرها إغراء ، إنما تبدأ فى مجال الأفكار. وقل أن يثير هذا دهشتنا ، لأن الأفكار هى الدوافع الأولى للتاريخ ، إذ أن الثورات تبدأ عادة بالأفكار . فبأفكارنا نغير أسلوب حياتنا ، وأسلوب تنظيمنا للمجتمع ، وأسلوب ممارستنا للأشياء المادية .

فلنبدأ إذن بفكرة ثورية تعمل الآن فى العالم كله من أوله إلى آخره ، وأعنى بها ثورة المساواة :

المساواة بين الناس وبين الأمم . هذه العبارة خالية من كل زخرف ولا يمكن الإفاضة فى مناقشتها ، ولا يتسع الوقت للكشف عن كل ما تتضمنه المساواة بين الناس . فمن ناحية ليس هناك مجتمع يعرف بعد معرفة تامة ماذا تعنيه مثل هذه المساواة . هل هى مجرد التسوية بين الناس فحسب ؟ أم هل هى تعنى عدم المبالاة بالتفوق ؟ وهل يمكن الجمع بينها وبين السبل المعقولة للقيادة والإشراف ؟ وإذا كان لشخص ما أن يحكم ويتولى القيادة ، وإذا كان للعوائق الخارجية التى تقف فى طريق المساواة أن تزول — كالحسب والنسب ، وملكية الأرض ، والثراء ، والميراث — فهلا يخلق حكم العقل والقدرة وحدهما نوعا من أرستقراطية الجدارة أو الذكاء الرفيع ، وهو فى النهاية أكثر بعداً عن المساواة من نظام يتطلب أساليب أقل صرامة وأكثر مرونة لتعبئة الطبقة الحاكمة؟ هذه كلها أسئلة مثيرة للانتباه يجدر متابعتها ، وكثير منها وثيق الصلة بالمسائل الدولية فى أيامنا هذه . فمثلا تعبئة القيادة من بين من سلبت أملاكهم باسم المساواة تضفى قوة عظيمة على الشيوعية ، حيث إن من سلبت أملاكهم يكوّنون الغالبية العظمى فى كل الأمم النامية . ولكن يجب أن يكون لبحثنا حدوده ، فنحن هنا نعنى مبدئياً المساواة باعتبارها قوة تعمل على التغيير الاجتماعى والاقتصادى والقومى .

إننا نعلم أن الرغبة الملحة عند الناس فى أن يروا أنفسهم مساوين لغيرهم من الناس ، دون تفرقة بسبب الطبقة أو الجنس أو العنصر أو القومية ، هى إحدى القوى الدافعة فى يومنا هذا . وأنا أعتقد أنها أحد الجذور العميقة المتأصلة لقوميتنا الحديثة ، وإن كنت بطبيعة الحال لا أقلل من شأن الجذور الأخرى للقومية مثل روح الجماعة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك . ولكن حين تنظر الدول إلى المجال الدولى ، ينبعث الكثير من قوة قوميتها من الإحساس بأن جاراتها لا تفضلها فى شىء ، وأنها يجب أن تتساوى معها فى الحقوق ، أو بعبارة أخرى تطلب المساواة بها . إن الأمم المتحدة بأكملها بمبدئها القائل بأن : « لكل دولة صوتاً » تعكس صدى هذه القومية القائمة على مبدأ المساواة ، ومبدأ حق تقرير المصير ، وهو أمضى أسلحة القومية حين تتداعى الإمبراطوريات القديمة ، هو فى جوهره مطالبة الشعوب الجديدة بالمساواة القومية مع الدول الأقدم منها . ولهذا السبب تلق القومية اليوم وقد اتخذت شكل المساواة الى حد كبير — مساواة الأمم بعضها بالبعض ، والمساواة فى المكانة والهيبة . وهى تتأتى من عدم الخضوع لسيطرة الأمم الأخرى . وهذه من أقوى الدوافع فى عالمنا اليوم ، فعندما نبحث موضوع القومية فإنى أظن أنه من الصواب أن نربطه بفكرة المساواة .

أما الثورة الثانية فتتعلق أيضاً بالأفكار : فكرة التقدم ، وإمكان التغير المادى الذى يؤدى إلى عالم أفضل ليس فيما بعد بل هنا والآن . وهذه الروح الدنيوية ، إذا شئتم ، وهذا التأكيد على الطيبات والفرص المتاحة فى هذا العالم ، هى قوة جذرية أخرى تعمل عملها فى عالمنا الحاضر .

وأما الثورة الثالثة فهى ثورة بيولوجية فى طبيعتها ، وأعنى بها الزيادة الهائلة المفاجئة فى المعدل الذى يتكاثر على أساسه الجنس البشرى على سطح البسيطة .

وأما الثورة الرابعة ، وربما كانت أكثر الثورات إغراء فى يومنا هذا، فهى تطبيق العلم والادخار — أو رأس المال — على كل العمليات الاقتصادية فى مجرى حياتنا ، وإن يكن التطبيق فى الواقع أوسع مدى. إذ أننا قد بدأنا نطبق العلم والحكمة على كل صور حياتنا تقريباً : على الإدارة العامة ، وعلى إدارة المشروعات ، وعلى السياسة وعلى الاجتماع، بل وعلى الثقافة والفنون .

هذه الثورات الأربع — المساواة ، الروح الدنيوية ، المعدلات المرتفعة للمواليد والانطلاقة نحو التغير العلمى — ابتدأت كلها فى منطقة المحيط الأطلسى الشمالى ، أى فى تلك الدول التى تحيط بالمحيط الأطلسى الشمالى . ذلك أن بريطانيا وغرب أوربا وأمريكا الشمالية بعملها وتوسعها معا قد خلقت نوعا جديدا من المجتمع البشرى . فقد حدث نوع من التحول ، ولم نعد نحن فى منطقة الأطلسى نشاطر الشعوب المتخلفة والصاعدة أسلوب حياة متصل ، لأن أيا من هذه الثورات الأربع لم تكن تعمل بكل طاقتها فى مجتمعات هذه الشعوب التى لم تكن لديها إلا فكرة بسيطة عن المساواة ، ولم يكن هناك فى الماضى دافع قوى إلى التقدم المادى العام ، وكان ضغط السكان يتبع دورة منتظمة من المجاعة والشبع ، ولم يتسم إلا بالقليل من ظاهرة التفجر التى نشاهدها

حتى أيامنا هذه . وفوق كل ذلك لم يكن لدى المجتمعات التقليدية إلا القليل من الادخار ، وأما العلم فلم تكن على شيء منه فى حقيقة الأمر .

وبنفس هذه المظاهر خلقت هذه التغيرات ، التى تفصلنا عن كل الصور السابقة للتنظيم الاجتماعى ، فى العالم الذى يحف بالمحيط الأطلسى مالا يمكن تسميته إلا بأنه نوع جديد من المجتمع البشرى .

ولست أدرى ما إذا كان لأى امرئ أن يقول عن هـــذا المجتمع الجديد إنه أسعد من غيره بشكل بيّن . وأظن أحيانا أن الناس يتساءلون هل يجوز القول بأن هذا المجتمع أكثر تحضرا من غيره . غير أن هناك أمرا واحدا لا يقبل الشك بأية حال ، وهو أنه أكثر ثراء إلى أبعد الحدود . ذلك أن ما حدث فى ذلك الجزء من العالم الذى يحف بالمحيط الأطلسى الشمالى هو أن حلقة متصلة من المجتمعات قد برزت إلى حيز الوجود ، ولها تحت تصرفها من الثروة والموارد الاقتصادية أكثر مما كان معروفا من قبل فى تاريخ الإنسانية .

هذا هو التغيير الثورى العميق الذى أسهمت فيه كل الثورات الأخرى الفرعية . وبما أن كل الأمم لم تدخل بعد فى نطاق هذه الثورة ، أو بالأحرى هذه السلسلة من الثورات ، وبما أن هذه الأمم جميعاً بلا استثناء ترغب كل الرغبة فى ذلك ، فإن التمييز بين الدول الغنية

وبين الدول الفقيرة هو إحدى المسائل الكبرى السياسية والدولية التى تشغل الأذهان فى القرن الحالى .

وهنا نتساءل : كيف أنتجت هـــذه الثورات الأربع ، بعملها مجتمعة ، هذا التحول إلى نوع من المجتمع جديد كل الجدة ، المجتمع الغنى أو المزدهر ؟ وكيف استطاعت هذه الثورات بإعادة تشكيل الصور التقليدية للنظام الاجتماعى أن تنشىء نوعا من المجتمع يختلف اختلافا بيّنا عن أى مجتمع سبقه ؟ لنبدأ بثورة المساواة التى تستمد أصولها من تقليدين من التقاليد المتأصلة فى المجتمع الغربى :

النظرة الإغريقية إلى القانون ، والنظرة اليهودية المسيحية إلى النفوس البشرية على أنها سواسية أمام الله . فبالنسبة للإغريق يعد جوهر المواطنة ، وهو ما كان يميز دولة المدينة عن البرابرة فى خارجها ، أن الناس كانوا يعيشون فى المدينة الإغريقية حسب تعاليم القوانين التى ساعدوا هم أنفسهم على وضعها . ومع أن هذه لم تكن نظرة كاملة عن المساواة ، لأن العبيد والنساء كانوا مستبعدين من هذه النظرة ، فإن المواطن كان يستمتع بالمساواة مع رفقائه أمام القانون ، وكان القانون هو الدرع النهائى الذى يحفظ عليه المساواة ويخلع عليه المهابة تجاه الطغيان أو التهديد ، سواء كان طغيان زعيم بمفرده أو طغيان أغلبية تحكمية ، وهو ما يحتمل أن يكون أشد خطرا .

وهنا يمكن أن نجد أول مظهر فى تاريخ الإنسانية لتعريف حقوق الإنسان معبراً عنها بحقوقه إزاء حكومة تفرض سيادتها بصورة خطيرة .

وأما حالة المساواة الأخرى فتعرب عنها « الميتافيزيقية » المسيحية التى ترى النفوس جميعا متساوية أمام الله . فنى خلال العصور الوسطى كانت الكاتدرائية والكنيسة مربيتى الرجل العادى ، وكان الموضوع المحبب إلى النفوس فى تلك الأيام هو يوم الحشر ، ولذلك نراه منحوتا فوق أبواب الكاتدرائيات أو منقوشا على الحوائط الأقل فخامة لكنائس الأبروشيات . ومن هذين المنظرين اللذين يمثلان السعادة والشقاء تولد فى الناس الإحساس القوى الواضح بالمساواة بين البشر . وكان من بين من كتبت لهم السعادة الرعاة والفلاحون والحطابون والنجارون ،ومن بين من انحدروا فى أغلب الأحيان إلى حضيض البؤس الأبدي والعذاب الأليم الملوك والأمراء والأساقفة والدوقات . وهنا نجد الجذور العميقة للمساواة ، وقد عبر عنها أروع تعبير وبروح من التناقض : الإعتقاد بأن النفوس البشرية سواسية أمام الله ، ولذلك تكون المساواة فيما بينهم كامنة فى النفوس ، و « ميتا فزيقية » لا تعتمد على أهواء الطبقة أو العنصر أو الثقافة .

ومن الواضح أنه لو غرس أى امرئ فكرة ثورية كهذه فى نفوس أفراد المجتمع لتعذر عليه إدراك مدى ازدهارها ومدى التنوع فى النمو الذى يعقب غرسها . على أن إحدى نتائجها على مدنيتنا الغربية جديرة بالدرس والتمحيص بنوع خاص ، وأعنى بها ظهــور بعض الأفراد والجماعات ووصولهم إلى مكانة مرموقة فى المجتمع ، مع أنهم لم يشقوا طريقهم بنجاح فى معترك السياسة فى أية مدنية أخرى .

ومنذ فجر التاريخ يمكن القول فى إيجــاز إن الحكام ذوى السلطان كانوا هم الملوك والكهنة يحميهم المحاربون. وكثيرا ما كان هؤلاء المحاربون يكافأون على خدماتهم بإقطاعيات من الأرض ، كما كانت الحال فى أوائل العصور الوسطى فى أوربا . أو كان الدخل من الأراضى يخصص لموظفى البلاط والمستشارين باعتباره مصدراً للدخل ، كما كانت الحال فى الهند . وهكذا أصبحت الزعامة السياسية فى المجتمع وقفا على رجال البلاط وملاك الأرض . وفى مثل هذه المجتمعات ـــ ومعظم المجتمعات التقليـــدية شبيهة بهـــذا النمـــط ـــ كان التاجر بالضرورة شخصية تافهة .

ومازال هذا الطابع الإقطاعى القديم سائداً فى بعض أجزاء أمريكا اللاتينية وآسيا حتى يومنا هذا . ولكن ما أن قضت أوربا شطرا من العصور الوسطى حتى أخذت صورة جديدة فى الظهور .

ذلك أن تقسيم السلطة بين البابا والإمبراطور، وهما على رأس المجتمع ، أوجد احتمال بدء تعدد السلطات فى سائر أوصال النظام الاجتماعى ، فاستولت الجماعات الفرعية - الأمم والمدن والكوميونات والمؤسسات - على السلطة اللازمة لعملياتها وحددت معالمها على أساس القانون ودافعت عنها باسم المساواة فى الحقوق . وفى مثل هذا المجتمع استطاع التاجر أن يمارس سلطة حقيقية وأن يستمتع بضمان حقيقى لعمله وتجارته ومدخراته . وقد حددت المواثيق الممنوحة للمدن حقوقه فى الحكم الذاتى ، ولذلك نرى ابتداء من القرن الرابع عشر أن الملك كان يستدعيه ليتشاور معه — عن طريق البرلمان — قبل محاولة فرض أية ضريبة على ثروته للأغراض القومية .

وهذه التطورات أضفت على المدن ، بتجارها وصيرفيها والطبقات المتوسطة الناشئة نوعا من الاستقلال لم ينعموا به فى أى مكان آخر . فلم يحدث قط أن أية شخصية فى « دلهى » أو « كانتون » كان لها من المكانة والتأثير والحقوق ما كان لعمدة لندن فى إنجلترا أو عمدة غنت فى بلجيكا . ولولا ما كانت طبقة التجار تستمتع به من ثقة بالنفس وبالأمن ، لاستحال التطور الذى حدث فيما بعد مفضيا إلى نشوء المجتمع الرأسمالى .

ولكن روح المساواة ، بطبيعة الحال ، لم تتوقف عن أن تعمل عملها بعد ما رفعت الطبقات المتوسطة إلى المستوى الذى يجعل لها تأثيرا فعالا . لقد واصلت هذه الطبقات عملها على التأثير فى بقية المجتمع ،

وما زالت تعمل حتى اليوم . ففى الحرب الأهلية بإنجلترا كان « جون ليبورن[1] » ، وكان جنديا ينتمى إلى الجناح الأكثر تطرفا فى جيش كرومويل ، هو الذى أعرب بنزعة تقليدية عن الاتجاه الذى كان مسيطرا على الدوائر السياسية طوال القرون الأربعة التالية ، حين قال : « إن أفقر فقير فى إنجلترا له حياة يحياها كأغنى أغنيائها » . ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه العبارة القوة المحركة للثورات التى لا تقع تحت حصر ، فإنها تتضمن نمو الاشتراكية . وهى السيف الماضى لتنظيم اتحادات العمال ، وتحرير العمال على إثر ظهور الطبقات المتوسطة ، والفكرة الشاملة عن دولة الرفاهية فى الآونة الحديثة . غير أننا لا نرى نهاية هذه العملية ، لأننا ، كما ذكرت آنفا ، لا نعرف ما يمكن أن تكون عليه المرحلة النهائية للمساواة . هل هى مساواة المستويات ، أم هى تكافؤ الفرص ، أم هى تعنى مجتمعا تسوده المحبة بدلا من أن تحكمه القوة ؟

إننا وإن كنا لا نعرف الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولكننا نعلم عن يقين أن روح المساواة تتغلغل فى كل جانب من جوانب مجتمعنا فتحرر طبقات جديدة ، وتطلق قوى سياسية جديدة من عقالها على المسرح الكبير للتاريخ .

والآن يجدر بنا أن نتساءل : ما هى الأمور الأساسية التى كانت

---

(1) John Liburne

هذه الطبقات الجديدة تريدها وهي تطالب بتحررها ؟ وعند هذه النقطة نلتقي بالفكرة الثانية من أفكارنا الثورية ، وهي ما يمكن أن تسمى بالاهتمام الزائد بأمور هذه الدنيا ، في عملياتها وفي قوانينها وفي بنيانها وفي الوسائل التي بها يمكن إعدادها للعمل ، ثم تحويلها طبقا للأغراض والأهداف الإنسانية — وبعبارة موجزة — في العالم باعتباره ميدانا للعمل والجهد حيث يمكن إشباع الحاجات وتحقيق الأحلام .

إن هذه الافكار تنبع أساسا من تراثنا المثلث : الفكر الإغريقي واليهودية والمسيحية . فمن النظرة الإغريقية للقانون اكتسب العلم ثقته الأساسية بعالم مادى ، بلغ من النظام وإمكان التنبؤ بما يحدث فيه مبلغا يكفى للكشف عنه . ومن التراث الديني ، اليهودى المسيحى ، انبثقت الفكرة القائلة بأن الخليقة كلها من صنع الله ، وبهذه المثابة لابد أن تكون ذات أهمية وقيمة عظيمتين . وكان الأمر الإلهى لبطرس (أحد تلاميذ المسيح) : « ما طهره الله لا تدنسه أنت » ، بالرغم من الميل إلى التشاؤم الديني ، والمسيحية لم ترفض قط شيئاً يأتى من يد الله باعتباره وهما وخيالا . بيد أن المجتمعات الأخرى تنقصها هذه النظرة الجوهرية إلى قيمة المخلوقات . فالثقافة الهندوسية ، مثلا ، تعتبر العالم وهما (مايا) ، رقصة محمومة لمظاهر عابرة تخفى وراءها الحقيقة الخالصة للكائن الذى لم يخلقه أحد .

ولعل أقوى انفصام للتقاليد الغربية عن الأفكار الأساسية للدنيات الأخرى إنما يكمن فى تصورها للحقيقة على أنها رواية محزنة تتكشف أحداثها ،

أو أنها حديث مروع يدور بين الله والإنسان الذى يتوج عند نهاية لايمكن أن يدركها العقل ، نهاية تفيض بالسؤدد والبركات . فكل المجتمعات القديمة تشعر بأنها موثوقة برباط مشدود إلى « عجلة الأسى » التى تدور ولا نهاية لدورانها . أما فصول السنة ، وهى دورة الحياة ، ونظام الكواكب السيارة فإنها تكشف جميعاً عن عودة الأشياء إلى أصولها، ودورة الحياة فى مدارها الذى يحدده القدر . لقد كان ماركوس أوريليوس ، أحكم أباطرة الرومان ، يعتقد أن الإنسان إذا بلغ سن الأربعين يكون قد خبر كل ما فى الحياة ، فلم تكن ثمة نظرة إلى الحقيقة على أنها تدرج نحو إمكانيات جديدة ، ولم يكن ثمة فهم للمستقبل على أنه أفضل وأكمل من الحاضر ، وهو ما كان من الممكن أن يخفف من قوة الإيمان بالقضاء والقدر الذى كانت تقوم على أساسه المدنية القديمة . ولم يحدث أن أشرق فى قلوب البشر الأمل الوضاء فى المستقبل ، أول ما أشرق ، إلا فى التعاليم المسيحية واليهودية . فالمسيحية تعبر عن الأمل بتعابير دينية قوامها خلاص النفوس البشرية ، ولكن على مرور القرون تحولت الفكرة إلى عبارات تتعلق بالعالم الحاضر ، بل تحولت إلى الفكرة السائدة عن التقدم ، عن المضى قدما إلى الإمام ، عن القدرة على رؤية وميض الأمل ، وعن العمل على تحقيق مستقبل أفضل ، لا فى عالم الخلود ، بل فى عالمنا الذى نعرفه هنا والآن .

ولنبحث الآن فى أثر هذا التقدير للأشياء المادية ، مقترنا بالأمل الباسم فى المستقبل ، على ناحية من نواحى المجتمع الغربى . وأعنى بها

النظام الاقتصادى. عندما أفل نجم العصور الوسطى ودنت من نهايتها ،
وشعر التجار بأن مكانتهم ترتفع ، وفرصهم فى الحياة تزداد ، نراهم قد
وجدوا فى التقاليد المسيحية تلك العناصر التى كانت تلائم نظرتهم
وظروفهم على أفضل وجه . فإذا كان هؤلاء التجار يعارضون البذخ
الذى كان ينعم به رجال البلاط الملكى ، والخمول والتراخى فى حياة
الرهبان،وهو ما كان معترفا به علانية ، فقد قاموا يبشرون بإنجيل جديد
هو إنجيل الجد والعمل ، وكانوا يثنون على القيم الدينية لما يقوم به الناس
فى بيوت المال والمصانع ، وفى المزارع والحقول ؛ كما كانوا يتطلعون
إلى مجىء الملكوت الذى يتحقق بالعمل والجهد والنجاح المادى ، ولأن
أحدا لا يساوره الشك فى أن النتيجة المترتبة على ذلك هى إضافة شحنة
هائلة من الطاقة إلى الدافع على العمل والإنتاج فى مطلع
العصر الرأسمالى .

ولكن كانت لاتزال هناك حدود للنزعة المادية للتجار . إذ بوصفهم
عمالا جاهروا بعدائهم لعالم يستفحل فيه داء الخمول والدعة . ذلك أن
اقتناء الثروة شىء ، أما إنفاقه على حياة صاخبة فشىء آخر . ولذلك
فقد تراكم رأس المال لدى هؤلاء التجار ، بدلا من إنفاقه على حياة
صاخبة مترفة ، بل إنهم أمعنوا فى استخدام رأس المال المتراكم
لديهم ، وبذلك كان هذا القيد الذى ورد على طريقة إنفاق الثروات
المتجمعة لدى التجار أحد الجذور التى انبثقت منها عادة الادخار على

أوسع نطاق . إذ بدون الادخار لم يكن من الممكن قط تركيم رأس المال بالقــدر الكافى للنظام الاقتصادى الحديث . وهكذا أصبح العمل والصرامة فى الحياة والصورة العلمانية المتزايدة للأمل المشرق نواة طيبة لبنيان مجتمعنا الجديد ، وبشائر للعصر الثورى الذى تصبح فيه الرغبة فى الأشياء الأفضل « وثورة التوقعات المتزايدة» على حد تعبير المستر إدلاى ستيفنسن ، شائعة فى سائر أرجاء العالم .

وقبل أن نترك هذه التحولات فى الفكر الغربى ينبغى أن نبحث إلى أى مدى عملت المساواة والتقدم المادى على التوسع فى مفهوم الأمة . فلا شك أن الدافعين الأساسيين الكامنين اليوم وراء فكرة القومية ، وبخاصة فى الأقاليم الناشئة ، هما المساواة والتقدم المادى. وعلى الرغم من ذلك ، فالقومية بهذه المثابة متأصلة تأصلا عميقا فى شئون بنى البشر بحيث يجب أن نقف عندها قليلا لندرسها فى معانيها الخاصة . إن القومية تبدأ بالقبيلة ، والقبيلة أقدم المجموعات البشرية ، وهى مجتمع كامل تربطه معا روابط القرابة والدم ، وكثيرا مايدفعه إلى العمل الشعور بوجود مصالح متنازع عليها مع القبائل الأخرى التى تحاربها تنافسا على ميادين الصيد ومناطق الرعى ، وعندما يصعب فض النزاع ، تنشب حروب الإبادة بما يصحبها من مآس وأهوال .

ولا يزال هذا التنظيم الأصلى للبشر قائماً فى أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية ، وينسهل تحوله إلى العنف والتدمير ، كما دل على ذلك انهيار الكونغو . وأما فى القارات الأخرى فقد نشأت وتطورت صور من التنظيم السياسى أوسع نطاقاً . وهنا تنتقل من القبيلة إلى مجموعة من القبائل ثم إلى اتحاد قبائل مختلفة تحت أسر حاكمة أو إمبراطوريات ظافرة . وفى هذه الدول الأوسع نطاقاً تضعف روح الإحساس بقرابة الدم ، وتحل حروب الفتح الإمبريالى محل حروب الإبادة القبلية .

وتقوم الجيوش الخاصة مقام جموع الشعوب المسلحة . وفى كثير من أجزاء آسيا، ولسنوات طويلة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية فى أوربا غيرت الحروب زعامة الدولة وتوزيع السلطة ، ولكن حياة الفلاحين فى القرى والمدن استمرت على حالها دون أن يحدث بها إلا القليل من الاضطراب نسبياً . ففى الأنحاء الشمالية للهند مثلا وبعد سقوط الحكم الإمبريالى المنظم ، ظل أمراء راجبوت يحاربون بعضهم البعض بلا انقطاع ، فى حين أن القرى لم تقم فى الحقيقة بأى دور فى شن هذه الحروب .

وبدأت نهاية انقطاع الصلة نسبياً بين الحاكمين والمحكومين حين ساد الإحساس الجديد بالاخوة وصلة الرحم والتماسك إلى المجتمع السياسى فى غرب أوربا قرب نهاية القرون الوسطى ، إذ بدأت أوربا فى ذلك الوقت تستعيد المعنى القبلى للدولة تقريباً ، بعد أن كان قائماً على الأسر

المالكة . لقد كانت أسرة البلانتاجينيت[1] وأسرة الكابيت[2] رمزاً للشعوب التى تحكمها وقائدة لها ، ولكن نظراً للتوافق فى اللغة وفى الحدود فى غرب أوربا بدأ الناس يكتشفون مرة أخرى معنى القرابة الذى كان يستند إلى ما كانوا يشعرون به أو ما يسمى بالوحدة العائلية العضوية . ومن ثم فالدولة القائمة على أساس الأمة تضم بعضاً من العنصر القبلى الذى يعمل على مستوى أكثر تعميقاً وأكثر تنظيماً .

ولقد كان لهذا المفهوم القبلى للأمة آثار بالغة الأهمية سواء على تطوير الاقتصاد الحديث أو على تنمية علاقات الغرب مع بقية العالم . فالمجتمع الرأسمالى الحديث يحتاج إلى نطاق معين للسوق ، إذا كان له أن يجنى شيئاً من تقسيم العمل وتنوع الأعمال والمنتجات . وقد وفرت الدولة إطاراً يكفى فى تماسكه لأن يجعل منها سوقاً مكبرة ، فكان التجار يشعرون بأن لديهم وحدة مشتركة يعملون فى نطاقها ، ولذلك كانوا ينتقلون من سوق القرية أو الضيعة أو وادى النهر ، وهى سوق مقيدة بقيود شديدة ، إلى السوق الكبرى على مستوى الدولة ، كما كانوا ينتقلون بكل ما أوتوا من حمية واندفاع لأنهم كانوا يتنافسون مع الدول الأخرى التى كانت تنمى أسواقها بنفس المعنى ، مثل التجار البريطانيين فى تنافسهم مع التجار الفرنسيين ، والتجار الفرنسيين فى تنافسهم مع التجار الهولنديين ، والتجار الهولنديين فى تنافسهم مع التجار البرتغاليين ، وهلم جرا . فالدولة قد حددت السوق ، ومن ثم ساعدت مصالح السوق على التقليل من شأن القومية المجردة .

---

(1) Plantagenets

(2) Capets

ولم يكن أثر المصالح السوقية مقصوراً على غرب أوربا ، ذلك لأن المنافسة الشديدة أدت إلى الاندفاع الكبير نحو غزو الأسواق ، مما أفضى إلى السيطرة الاستعمارية لهذه الدول الغربية ذاتها على معظم بلاد العالم . غير أن العرب كانوا قد اتجهوا صوب آسيا للمتاجرة فيها قبل وصول الغربيين بعدة أجيال ، ولكن تجارتهم كانت سلمية ولم تتعرض كثيراً للسياسة المحلية . أما ما جلبه الغربيون معهم إلى هذه البلاد فهو التنافس الحاد على الأسواق الجديدة ، فى عزم وإصرار لقطع الطريق على الدول الأخرى فى سعيها لجنى أرباح التجارة الجديدة فى ربوع الشرق . وأدى هذا النضال إلى السيطرة على البحار . وإذا تتبع المرء هذه العملية عن كثب فى مناطق مثل إندونيسيا أو الهند ، أمكنه أن يرى كيف أن تصميم الهولنديين على طرد امرئ آخر خارج هذه المناطق ، أو تصميم البريطانيين على ألا يسمحوا للفرنسيين بأن يحتفظوا بموطىء القدم ، قد أدى فيما بعد إلى نوع من الألاعيب والمناورات ومساندة الحكام المحليين ، مما ترتب عليه تدريجاً توسع سيطرة الاستعمار الغربى على المنطقة بأسرها .

وعند هذه النقطة من التحليل يصبح من اليسير بلا ريب أن نتفهم السبب الذى دعا إلى تأصل جذور القومية الحديثة على هذا النهج فى الأفكار المتعلقة بالمساواة والتقدم المادى . فالتجار الغربيون الذين تحولوا إلى حكام آسيا قد نقلوا معهم نزعتهم القومية الحادة برمتها إلى مجتمعات كانت لا تزال موحدة فى غير إحكام باعتبارها دولا تخضع للأسرة المالكة

الحاكمة أو الأباطرة . وهناك استقر هؤلاء التجار لجمع المال والمتاجرة ولإنشاء صناعة التصدير ، ولإدارة بعض العمليات الاقتصادية التى تدعم الاقتصاد الحديث . لقد جر هؤلاء معهم نزعة الاهتمام بالتقدم والرفاهية المادية وبأمور هذه الدنيا . وهذه النزعات جميعها لم تكن معروفة فى ربوع الشرق . ثم بدءوا يدفعون بالشعوب المحلية إلى التفكير على نفس هذا النهج .

وفى الوقت عينه خلق هؤلاء التجار رد فعل قوى ضد مزاعمهم القومية ، ذلك أنه بحكمهم لجماعات أخرى باسم مصالحهم القومية الخاصة ، قد علموا هذه الجماعات أن ترى نفسها على أنها دول ، وأن تطالب بالمساواة فى حقوقها الخاصة . ففى الهند لم تكن هناك قومية حتى أثارتها بريطانيا بتعليمها الهنود المثل العليا للقومية ، ولكنها فى نفس الوقت كانت تحرم على الهنود حق تقرير المصير . لقد كان التقدم المادى والمساواة حافزين كبيرين على القومية فى كل أنحاء العالم المستعمر . أما السبب فقد كان منطويا ببساطة على أن الغربيين لم يؤسسوا حكمهم ويحتفظوا به إلا على أساس التأكيد الذاتى والمنفعة الاقتصادية .

ويسوقنا ذلك إلى الثورة الثالثة من الثورات الأربع التى خلقت التحول فى المجتمع الغربى . فمنذ القرن الثامن عشر فصاعداً ، عملت العلوم الطبية الجديدة والتقدم المطرد فى الصحة العامة — فى اقترانها بتزاحم المزيد من الناس فى المدن الجديدة — على إطالة الحياة وعلى

إحداث ما يشبه الانفجار فى معدل المواليد . لقد أثبت هذا الانفجار السكانى فى الغرب، بوجه عام ، على أنه حافز على النمو ، وحافز على الثروة وحافز على التنمية الاقتصادية . ويعزى السبب فى ذلك عموماً إلى أن خلق النظام الاقتصادى الحديث والتوسع فيه قد تحقق فى الوقت الذى كان فيه الانفجار السكانى لا يزال فى مراحله الأولى . وفى الواقع استطاع الاقتصاد القومى أن ينمو مع نمو عدد السكان . بل إنه خلال القرن الثامن عشر جاء الوقت الذى كان فيه النقص فى الأيدى العاملة سيضع حدا لنمو الاقتصاد القومى . وفى أمريكا القرن التاسع عشر كانت ضخامة الهجرة أحد الدوافع الكبرى إلى النمو الاقتصادى . وفى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد أولا فى بريطانيا ، وفى الولايات المتحدة بعدها ، بنقص كبير فى معدل المواليد . ومرة أخرى يبدو من المقطوع به أن بعض نواحى النمو فى أمريكا تبعث عليها كثيراً زيادة عدد السكان . وهكذا يمكن القول إجمالا إن النمو الاقتصادى فى الغرب تصحبه الزيادة فى عدد السكان . أما لماذا تختلف الحالة فى الشرق فسؤال ينم عن إحدى المشكلات الكبرى التى تواجه العالم ، لأن معضلة زيادة السكان على الموارد لم تحدث فى الغرب بعد ، بل على النقيض من ذلك كان للتوسع فى القوة العاملة الذى امتصه التوسع فى النظام الاقتصادى أثره فى توفير عنصر العمل اللازم لإنتاج السلع وقيام السوق لبيعها إلى المستهلكين .

والآن نأتى إلى آخر ثوراتنا الأربع وأكثرها انتشاراً ، وهى ثورة رأس المال والعلم ، وتطبيقهما على عملياتنا الاقتصادية .

إن رأس المال إنما يعني الادخار ، والادخار يعني الامتناع عن الاستهلاك . ولكن ليس ثمة من مبرر لتأجيل الاستهلاك أو الحد منه ، ما لم يترتب على الادخار الزيادة في الاستهلاك فيما بعد . فمثلا إنتاج بذور أفضل أو تطوير صنع محراث أفضل يتطلب المزيد من الجهد والوقت والموارد ، ولكننا نكافأ في النهاية بنتاج أفضل . وبعبارة أخرى يمكن أن يتزايد الاستهلاك نتيجة للجهد الإضافي .

أما ما يعاني منه المجتمع التقليدي فهو ببساطة كالآتي : إن معرفة الإنسان بكيفية سلوك الأشياء المادية لا تزال محدودة جداً ، فهو لم يطور بعد عادة البحث العلمي وأدواته ، ولم يقدم على التجارب للكشف عن الأساليب التي يمكن بموجبها تغيير المادة والاشتغال بها . هناك طرق قليلة معروفة لتحسين البذور ، ولكن لم تجر محاولات كثيرة في سبيل صنع محاريث أفضل ، إذ كان لابد لإنتاج المحاريث الأفضل أن تتبع الأساليب الفنية الأكثر تقدما وتهذيباً لمعالجة خام الحديد . وأن تجرى التجارب على الحديد ، أو الانتظار ربما يمكن العثور على بديل لفحم الكوك . وقصارى القول إن حرارة الخشب وطاقة الريح والماء وسرعة الحصان ومهارة اليد لاتزال تمثل الحدود الخارجية للتكنولوجيا المحدودة النطاق إلى حد بعيد .

لقد كان التغيير العظيم الذي حدث في القرن الثامن عشر على الأخص

بمثابة توسع هائل فى الأساليب الفنية والتكنولوجيات التى أمكن تخصيص المدخرات لها . وقد حدث هذا التغيير بسبب التغير الثورى الذى قمنا ببحثه من قبل : اهتمام الغرب المتزايد بالأشياء المادية وبالأمور الدنيوية وبالكشف الهادف عن الحقيقة فى صورتها المادية .

إننا نعتبر هذا الاتجاه قضية مسلماً بها تماما إلى الحد الذى يسهل معه نسيان حداثة العهد به ، وكيف أن أصوله تكمن كلها فى مجتمعنا الغربى . ولعل الروح العلمية التى تنسحب إلى المعنى الإغريقى للقانون ، وتبجيل المسيحية واليهودية لما صنعه الله سبحانه ، أعمق خاصية تتميز بها مدنيتنا ، إذ قل أن تقوم العلم قائمة فى المجتمع الهندوسى لأن المرء لا يخصص العمر كله للكشف عن وهم أو خيال . كذلك لم يظهر العلم فى الصين ، لأنه على الرغم من وجود الحكومة المنظمة ، والحكم الرشيد ، والاهتمام الفكرى الواسع المدى الذى يمتد إلى آلاف السنين الغابرة ، فقد أدارت الطبقة الكونفوشية الحاكمة ظهرها للعلم ، وفضلت أن تولى عنايتها للعلاقات الإنسانية والحياة المتحضرة المهذبة .

أما فى الغرب فقد كان من شأن الحروب الدينية أن تحول الرأى العام المثقف إلى البحث فى الأشياء المادية ، وكان المأمول أن التصادم للأسباب العقيدية يمكن أن يترك جانباً . وترتب على ذلك أن المخترعين والقائمين بالتجارب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى سائر أوربا الغربية ، وعلى الأخص فى بريطانيا ، أخذوا يعملون للكشف عن المادة وتحسين التكنولوجيا ، ومن ثم أحدثوا انقلاباً فى استخدام الحديد ؛

وحوروا فى آلات النسيج ، واخترعوا الآلة البخارية ، وانفتح أمامهم عصر السكك الحديدية ونظام المصانع .

وكان لطبقة التجار المتحررين الواثقين بأنفسهم — بنظام ائتمانى قوى التكوين — مدخرات تتدفق إلى هذه التكنولوجيات الجديدة . وانضم إليهم السادة الزراع المستنيرون ، والصناع الأشداء المعتمدون على أنفسهم ، والكل على استعداد لأن يقوموا بالتجارب ، ويعضدوا هذه التجارب بمدخراتهم الخاصة ومدخرات غيرهم . وقد يسر هذا الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والتوسع فى الادخار تحقيق زيادات فى الإنتاجية ، إذ استطاع العامل الواحد أن يزيد من إنتاجه فى كل ساعة من ساعات العمل . أما الناتج فقد أمكن إعادة استثماره فى توسع آخر .

وكانت هذه الطريقة تعتمـــد على الاحتفاظ بالمستوى المنخفض للاستهلاك العام . ولم يفد جمهور العمال فى بادئ الأمر من النظام الجديد ، إذ كانوا جهلاء وبلا تنظيم ومكدسين فى المدن ، كانوا يسهمون فى الادخار الضخم الجديد بالعمل مقابل أجور أقل بكثير من إنتاجيتهم الحقيقية . ولكن الادخار كان يقوم به المنظمون الذين كانوا يعيدون استثماره من أجل التوسع فى نطاق الاقتصاد بأكمله .

وعن هذا « التراكم البدائى » الضخم نشأ ما يمكن أن يسمى « الانطلاقة » نحو نموذج جديد من الاقتصاد القومى حيث كان رأس المال الجديد يطبق على كل عمليات الإنتاج ، فساعد التوسع فى الجزء على التوسع فى الكل مع نوع من قوة الدفع الداخلية التى وضعت الاقتصاد القومى فى مداره

فى النهاية باعتباره ذلك النموذج الجديد من المجتمع الرأسمالى المصنع المتقدم والقائم على الفن الإنتاجى ، والذى نراه حولنا فى العـــالم الغربى اليوم .

هذه . إذن ، هى الثورات الأربع التى غيرت المجتمع التقليدى لتقـدم لنا الصورة الحديثة للعالم الذى نعرفه . والواقع أن مجتمع شمال المحيـط الأطلسى ، قبل كل شىء ، هو الذى بدأت فيه بنوع خاص كل هـذه الثورات ، ونمت ، وتفاعلت بعضها مع بعض ، واجتمعت لتخلق نوعا جديداً من المجتمع . وقد بدأت الانطلاقة أول ما بدأت فى بريطانيا ، ثم واصلت سيرها فى بلاد تشـــبه بريطانيا فى أحوالها الاجتماعية الأســـاسية : سيطرة طبقة التجار ، ووجود مجتمع مفتوح نسبياً ، والضغط العلوى للمجموعات الاجتماعية الجديدة من التجار والعمال والزراع — والاتجاهات الأساسية للاهتمام العلمى والطموح المادى ، وقد حدث بنوع خاص فى البلاد غير المأهولة بالسكان التى استوطنها الأوربيون فيما وراء البحار — وفوق كل ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية — إن كان هناك تدفق متبادل لرأس المال واعتماد البلاد كل منها على الآخر فى التبادل التجارى ، وهو ما كان يعنى أن كل تلك البلاد قد عاونت بعضها البعض على السير قدما فى التوسع فى الإنتاج : فبريطانيا أشعلت شرارة النمو فى أوربا . وكانت الاستثمارات البريطانية والأوربية حافزا على التوسع فى الولايات المتحدة وإذا عدنا إلى سبعينات القرن التاسع عشر وجدنا أن دول شمال الأطلسى كانت تقدم أكثر من

٦٠٪ من رأس المال الأجنبي الذى اقترضته تلك المناطق ، كما كانت تمثل فيما بينها مايعادل ٧٠٪ من التجارة العالمية .

وفى يقينى أن مدى ما أحرزه هذا التعاون المتبادل من أثر طيب على زيادة الثروة الجديدة يمكن إظهاره عن طريق الحالات التى منينا فيها بالفشل بصورة أفضل من إظهاره عن طريق الحالات التى أحرزنا فيها النجاح . ويمكن لهذا المجتمع الأطلنطى أن يظل أغنى من أى مجتمع آخر فى العالم على الرغم من أنه اجتاز ، خلال السبعين إلى المائة سنة من سنوات التعاون المتبادل ، حربين ضروسين أحـــدثتا من التدمير الفظيع الشديد الوطأة ما لم يكن يخطر ببال أحد ، وإلى الحد الذى لا يمكن معه لأى شعب على ظهر البسيطة أن يستعيد ثروته بعد حلول مثل هذا الخراب والضياع . ولكن لا : فإن هذا المجتمع المعتمد بعضه على بعض ،حتى وهو يقاتل ضد بعضه البعض، قد استطاع أن يخلص نفسه من هذين الأتونين ، ويحقق مستويات من الثروة والرفاهية أرفع مما تحقـــق فى أى وقت مضى . وهذا ، على ما أظن ، أروع مقياس لفاعلية أســـاليب العلم الجديدة ، وأســـاليب التكنولوجيا الجديدة ، والميدان الجـــديد للادخار فى تطبيقه على إنتاج الثروة .

وليست هذه نهاية القصة ، بل بالعكس ، فإن هـــذه المجموعة من البلاد الغنية ـــ بريطانيا ودول الكومنولث البريطانى والولايات المتحدة

وغرب أوربا — لا تمثل فى اللحظة الراهنة القدرة على الثروة الحاضرة فحسب ، بل على الثروة المستقبلة التى ليس لدينا فى الحقيقة فكرة واضحة عنها . فالتغييرات فى التكنولوجيا أصبحت أقوى وأكثر وقوعا ، كما أن آفاقا جديدة تتفتح فى مجال الطاقة وفى الكيميائيات وفى التوسع المستمر فى تطبيق العلم على الإنتاج .

وفوق كل هذا فإننا لا ننتج إلى حدود أقصى الطاقة ، إذ أن نطاق احتياطياتنا يتمثل فى أننا لا ندير عجلتنا الانتاجية بكامل قوتها إلا فى وقت الحرب ، عندما نكرس جهودنا للخراب والدمار . فإن أعظم فتراتنا إنتاجا هى تلك التى تدمر فيها إلى أقصى حد كل ما ننتج ، ولم نتخلص بعد من هـذه الحماقة بسبب الأهمية الخرافية التى نعلقها على برامج تسليحنا .

وهكذا نجد أن مجموعة الدول الفاحشة الغنى هذه تزداد غنى ، ويمكنها أن تزداد أكثر ولكنها ليس لها الآن ما يتساوى مع ثرائها من التأثير على سائر دول العالم . ففى القرن التاسع عشر كان جزء من رأس المال الذى خرج من هذ المجتمع المتزايد فى ثرائه بحثاً عن الربح ، يذهب إلى المستعمرات ، إلى الهند وإلى الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية ، وكان جزء من نمو عالم المحيط الأطلنطى يعزى إلى حد ما إلى شراء المواد الخام من الدول الأقل تقدما فيما وراء البحار . وأما فى القرن العشرين فإن هذا النوع من التعاون المتبادل بين مركز صناعى وبين منتجى المواد الخام

فيما وراء الحدود ،أخذ يضعف.أما فى خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة فقد زاد الإنتاج الداخلى للغرب بسرعة أكبر من حاجته إلى الواردات . ولم نعد بالضرورة نجر سائر العالم وراءنا بالمعنى المشبع بالأمل الذى كان مفهوماً فى القرن التاسع عشر . فالحافز التلقائى الذى نعطيه للنمو فيما وراء البحار أصبح الآن أقل بكثير مما كان عليه منذ سبعين سنة مضت ، والسبب فى ذلك التغير العميق الذى طرأ على عملياتنا الصناعية، ذلك أننا نطبق العلم بحرية أكبر جداً عن طريق التكنولوجيا المتغيرة لدرجة أن فن البدائل قد بلغ مبلغاً كبيراً من الفاعلية . وفى كثير من الحالات يمكن الآن إنتاج المواد الخام التى اعتدنا أن نعتمد عليها داخل حدودنا . وإذ نقول هذا يخطر ببالنا المطاط الصناعى، والخيوط الجديدة لصنع الأقمشة ، والكيميائيات البترولية ، ويمكن أن نتصور حتى ما يحل محل الشكولاته . ولهذا لم يعدلنا تلقائيا من قوة الأثر فى تنمية العالم الخارجى ما كان لنا فى أيام نمونا وثرائنا الأولى . لقد كنا نسد الفجوة بالمعونة الاقتصادية غير العادية ، ولكننا لا ننظر إلى هذه المهمة على أنها التزام مقرر ، بل لا تزال وسيلة وقتية . وعلى أية حال فالمساعدة ضئيلة جداً .

ثم هناك تغيير كبير آخر يبدل من العلاقة ، وهو بكل بساطة أن الغرب قد أتم انطلاقه نحو التجديد ، وأما البلاد الناشئة فلم تفعل ذلك بعد ، وبخاصة لأنها لم تتم المرحلة الأولى القاسية ، وهى مرحلة الادخار المبكر .

ذلك أن البدء فى عملية الادخار برمتها مهمة ضخمة ، تتطلب تحقيق نوع من قوة الدفع . ولا بد من التأثير على كل أجزاء الاقتصاد القومى إذا أريد تغيير النمط الاقتصادى بأسره . فتعديل بسيط هنا وتنمية قليلة هناك قد تغير أجزاء من الاقتصاد القومى ، ولكنك لا تصل إلى « الانطلاقة » الفعلية نحو نموذج جديد من الاقتصاد المنتج الذى حدث فى الغرب إلا عندما يبدأ طوفان التغيير يفجر أنحاء المجتمع كله .

ولكن هذا التطور الذى يحدث فى مجتمع تقليدى يتطلب قدراً كبيراً من رأس المال ، لأنك لا بد لك من أن تجرى تغييراً وتبديلا فى كل شىء تقريباً : التعليم والفلاحة والنقل والقوى والصناعة — كل هذه جميعاً يجب أن تتغير . ومعنى هذا أن رأس المال لا يطلب بمقادير صغيرة بل على نطاق ضخم . ومع ذلك فالمجتمع فى تخلفه لا يزال فقيراً جداً إلى الحد الذى لا يستطيع معه الادخار على نطاق واسع كهذا .

هذا هو التناقض فى المرحلة التى سماها ماركس « التراكم البدائى » — المجهود الأول الكبير للادخار الذى يجب تحقيقه إذا كان لابد للقوة الدافعة الجديدة من أن تبدأ . ولكن الأثر الاستعمارى الغربى على سائر العالم لم يخلق مثل هذه القوة الدافعة ، بل خلق بعضاً من الروح العصرية : مبادئ التعليم والصناعة العصريين ، وبعض المحاصيل النقدية توجه إلى أسواق الصادرات . وبعض الموانى ، وبعض وسائل النقل ، وبعض مبادىء الإدارة الحديثة . ولكن كل هذا لم يصل إلى قوة الدفع الكاملة للنمو المتواصل .

ونتيجة ذلك أن الثغرة بين هذه البلاد الغربية التى بلغت أوجها فى حياتها الاقتصادية ، وبين تلك التى لم ترتفع عن الأرض بعد ، تميل فى الوقت الراهن إلى الاتساع ، لا إلى الضيق . فنحن فى الغرب قد أكملنا المرحلة الأولى للتراكم البدائى ، ولدينا آلة نستخدمها من أجل توسع آخر ، وقد أفلحنا مصادفة فى اقتناء الآلة حينما كان عدد سكان بلادنا لا يزال فى مستوى منخفض نسبيا . فأما وقد أصبحنا فى الأوج فيمكن مضاعفة ثروتنا بفائدة مركبة لأننا أغنياء من قبل . وعلى الرغم من ذلك فهذه دورة نعرفها جيدا فى الحياة العائلية ، فإنه من الأيسر جداً على الرجل الغنى أن يستثمر أمواله ويزداد غنى عما هو على الفقير أن يبدأ الاستثمار على الإطلاق . فإذا صح هذا على الأفراد فإنه يصح أيضاً على الدول ، ذلك أن الدولة التى لم تجتز بعد مرحلة الأمان فى عملية الادخار تكون عرضة لأن تصبح أفقر مما هى . يضاف إلى ذلك الصعوبة التى تنشأ عن زيادة عدد السكان زيادة مطردة فى نفس الوقت .

وهكذا نجد أن عالمنا اليوم منقسم انقساما معقدا مفجعا . فهناك جزء من الجنس البشرى قد اجتاز ثورات التطور الحديث وخرج منها على الجانب الآخر إلى نمط جديد من الثروة المتزايدة . ولكن الغالبية العظمى من بقية الجنس البشرى لا يزال عليها أن تحقق أيا من هذه الثورات . وتجد هذه البلاد نفسها فى موقف بعيد عن التوازن

قبل البدء فى الحركة الكبرى لقوة الدفع الاقتصادى والاجتماعى . إن العالم التقليدى القديم لهذه البقية من الجنس البشرى يغالب الموت ، وأما العالم الجذرى الجديد فلم يولد بعد . وإذا كان الأمر كذلك تغدو الفجوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة ، لا محالة ، أعظم مشكلة مفجعة ملحة فى أيامنا هذه .

الفصل الثانى

الأمم الفقيرة

ولنتساءل بادئ ذى بدء : ماذا نعنى بالأمم الفقيرة ؟ فإننا إذا قلنا إنها البـــلاد المتخلفة ، فلا يفى هذا الوصف بالغرض ، لأنه يضم أنواعا مختلفة من التخلف . فالهند وباكستان ، مثلا ، وريثتا مدنية قديمة عظيمة ولهما كثير من الصفات الأخرى — فى الفن والآداب والإدارة — للدول المتقدمة ، مع أنهما بلدان فقيران جداً . وهناك مناطق أخرى ، مثل الكونغو ، لم يعرف التقدم ، فى واقع الأمر ، سبيله اليها بأى معنى من المعانى . لذلك إخال أن أحسن وسيلة لتعريف الفقر فى هذه المرحلة قد تكون فى بحث موضوع الفقر فقط على أساس دخل الفرد — أى متوسط الدخل المتيسر للمواطنين فى الدول المختلفة . فإذا حددنا مستوى الثراء فى المجتمعات الثرية عند دخل للفرد يبلغ نحو ١٧٠ جنيهاً إسترلينيا فى العام ، كان معنى ذلك أن ٨٠ ٪ من سكان العالم يعيشون دون هذا المستوى ، ذلك أننا لا نجد مستويات للدخل السنوى تزيد على معدل ١٧٠ جنيهاً إسترلينيا فى العام إلا فى تلك البلاد المحظوظة التى تحيط بالمحيط الأطلسى الشمالى .

فالواقع أن معدل الدخل السنوى فى الولايات المتحدة أو كندا

يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال هذا الحد الأدنى . ويمكن أن نضيف أستراليا ونيوزيلنده إلى هذه المجموعة من الدول الغنية . وفى الكتلة الشيوعية نجد أن تشيكوسلوفاكيا تسرع للحاق بهذه المجموعة ، وهكذا الحال بالنسبة لروسيا . وفى الحقيقة أنه من المسائل التى لا تعنينا كثيراً ما إذا كان لابد من وضع هاتين الدولتين فى مصاف الدول الغنية . أما الأمر المؤكد فهو أن جماهير البشر يعيشون على دخل أقل بكثير من مستوى الـ ١٧٠ جنيهاً للفرد فى العام ، وقد ينخفض هذا المعدل فى بعض البلاد — كالهند مثلا — حتى يصل إلى ٢٠ جنيهاً للفرد فى العـــام ، ومع ذلك يعيش فى الهند ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون نسمة ، أى ما يقرب من خمس الفقراء فى كل أرجاء العالم ، وهكذا نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء هائلة ، وأنها ، كما لاحظنا ، تميل إلى الاتساع أكثر .

وما السبب فى هذا يا ترى ؟ ولماذا هذا الفقر المخيم على وجه الكرة الأرضية ؟ وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال ، أظن أنه يجب علينا أن نذكر أن القرن الذى نعيش فيه هو أول قرن يمكن فيه مجرد إثارة هذا السؤال . لقد كان الفقر نصيب الإنسان عامة حتى عصرنا هذا ، ولم يخطر ببال أحد أن يسأل أسئلة تمس جوهر الوضع القائم الذى كان كل إنسان يأخذه على علاته .

وأما استطاعة الغالبية أن تعيش عيشة ميسرة نوعا ما ففكرة

جديده كل الجدة ، و انطلاق مجتمعات بأكملها فى طريق تركيم الثروة القومية أمر لم يكن ليخطر بالبال إطلاقا .

ولنعد إلى موضوعنا، ونلاحظ أن التباين بين ثراء الغرب وفقر كل البلاد الأخرى تقريباً ينم عن بعض المظاهر المحيرة .لقد ظل الشرق مئات السنين ، بل آلافها ، مشهوراً بثرائه الذى يثير الإعجاب . ولقد كانت أنظار الناس تتحول الى الشرق حين كانوا يتحدثون عن أنواع الثروات التقليدية ، كالذهب ، والماس ، والحطور الثمينة ، والتوابل النادرة ، والأنسجة المطرزة ، والأقمشـــة الحريرية . وفى الواقع كان من بين العوامل التى دفعت بالاقتصـــاد الغربى إلى الأمام طيلة ألف عام أو يزيد ، فتح باب التجارة مع الشرق الأكثر ثراء ، كما كانت إحدى المشكلات التى تواجه تلك التجارة فى زمن يعود بنا الى عصر الإمبراطورية الرومانية عجز الغرب عن ان يقدم للشرق شيئاً يذكر فى مقابل ذلك . فلقد كان من الصعب بيع جلود الدببة للتجار فى مدراس ، وبخاصة أثناء موسم الأمطار . على أن التباين بين خبرات الشرق والفقر النسبى للغرب لا يقتصر على الماضى فحسب ، بل يمتد إلى الوقت الحاضر أيضاً . فهناك مثلا أندونيسيا التى يبدو واضحا أن الطبيعة قد حبتها بموارد على نطاق أوسع مما نجد فى بعض البلاد الأوربية التى نذكر منها النرويج على سبيل المثال .

وعلى الرغم من هذه الأحاجى ، فهناك بعض الأسباب الطبيعية الكامنة التى من أجلها تخلفت بعض البلاد فى الاندفاع العالمى نحو المزيد من الثروات فى الآونة الحاضرة . فلقد تعرض الكثير من المناطق الاستوائية خلال آلاف السنين لسقوط الأمطار الغزيرة ، فلا يمكن الاعتماد عليها فى الزراعة . كما أن مناخ الأقاليم الاستوائية لا يساعد كثيراً على العمل . فعندما تبلغ درجة الحرارة ٩٠° ونسبة الرطوبة ٩٠٪ لا يشعر الإنسان بالرغبة فى حل إحدى المسائل الأولية فى علم الهندسة ، أو حتى بالرغبة فى قطع إحدى الأشجار — وقد كان العمل المفضل لدى سادة العهد الفكتورى — أو فى حفر حفرة .

وفى البلاد ذات الأمطار الموسمية هناك عنصر أساسى من عناصر عدم الاستقرار فى الزراعة ، ذلك أن هطول الأمطار ، إذ يتركز فى شهور قليلة من العام ، يخلق مشكلات باهظة التكاليف لضبط المياه وتخزينها . فالأنهار تارة تذخر بالمياه العجاجة ، وتارة تصبح قيعانا جافة . وإذا قلت الأمطار الموسمية فى الهند أو جنوب شرق آسيا تعذرت الزراعة لعدم وجود الماء .

وهناك حقيقة أخرى تسبب الفقر وهى أن المنطقة المدارية العظيمة التى تمتد حول الكرة الأرضية تندر فيها موارد الطاقة ، فلا يوجد بها فحم ، ولا كثير من البترول خارج منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا وإندونيسيا . ويجب أن نخلص من هنا إلى القول إن هناك فروقاً أصلية معينة فيما حبت به الطبيعة فعلا نصف الكرة الشمالى المتقدم ،

والنصف الجنوبى الراكد نسبياً . ومع ذلك فإنى أظن أن السبب الأصلى فيما نراه من ثراء فى بعض البلاد وفقر فى البعض الآخر يرجع إلى أن الثورات المختلفة التى اجتاحت العالم الغربى خلال مائة العام الأخيرة لاتعدو أن تكون الآن فى دور التكوين فى الدول الفقيرة ، أو لعلها تكون فى صورة مشوشة .

إن الثورة البيولوجية لنمو عدد السكان نمواً سريعاً هى فى طريقها إلى هذه المناطق ، أما التغيرات الكبرى الأخرى — وهى الثورة الذهنية المرتبطة بالروح المادية والاهتمام بالأمور الدنيوية ، والثورة السياسية القائمة على طلب المساواة ، وأهمها جميعاً الثورة العلمية والتكنولوجية التى تنشأ عن تطبيق المدخرات والعلوم على كل شئون الحياة اليومية — فلا تعدو أن تكون بدء عملية تحوير كل فكرة وتنظيم فى البلاد التى برزت إلى الوجود حديثاً . إن ثورة الأخذ بالأساليب العصرية لم تدفع بهذه الدول بعد إلى مضمار العالم المعاصر . وإن أعظم مأساة فى عصرنا الحاضر هى تلك التى سنرى فيها التيـــار وهو يجرف تلك الدول أمامه ، ولكننا لا نزال فى ظلال من الشك حول الشكل الذى ستتخذه تلك الثورات فى نهاية الأمر . لقد بدأت الثورات فى كل مكان ولم تكتمل بعد فى أى مكان ، ولكن الاتجاه لا يمكن أن يتحول إلى الاتجاه العكسى ، والعالم بأسره فى سبيل الأخـــذ بالأساليب العصرية .

منذ آلاف السنين بدأ الصيد وجمع الغذاء يفسحان الطريق أمام

تقدم الحياة الزراعية المستقرة ، وكذلك اليوم نرى أن التغيير الذى طرأ على المجتمع باستخدام العقل وتطبيق العلم والتكنولوجيا يدفع بالاقتصاديات القديمة الجامدة التى لا تكفل إلا عيش الكفاف إلى السير فى مؤخرة العالم المتقدم ، لأن العالم فى الواقع تجتاحه عملية ثورية واحدة تكون موضوعاتنا الأربعة جزءاً منها . ففى البلاد الأكثر ثراء تمت المرحلة الأولى بظهور الدولة العصرية الثرية الرأسمالية والمستقرة نوعاً ، والتى بلغت مبلغاً عظيماً فى الارتقاء بالفن الإنتاجى . وأما فى البلاد الفقيرة فقد بدأت المرحلة الأولى فقط . فالتباين بين الثراء و الفقر فى العالم مرده هذا الفاصل الزمنى إلى حد بعيد .

ولزام علينا الآن أن نبحث فى أثر التغيرات الأربعة على البلاد النامية — وعلينا أن نذكر مرة أخرى الفرق بين البلاد الفقيرة ، مثل الهند التى هى فى نفس الوقت غنية فى ثقافتها وتاريخها وتقاليدها ، وبين البلاد القبلية ، سواء أكانت فى أفريقيا أم أستراليا أم أمريكا اللاتينية التى تعوزها حتى النواة الأولى للتقاليد المتطورة .

فالثورة البيولوجية التى نشأت عن زيادة مفاجئة فى معدل المواليد ما كانت لتحدث فى تلك البلاد إلا بعد أن قضى حكم الاستعمار على الحروب المحلية ، وبدأ علم الطب وعلم الصحة الحديثين فى إنقاذ الطفولة وإطالة العمر . فأما أن هذه التغيرات قد أدخلت قبل إقامة دعائم الاقتصاد الحديث فهو من أخطر الفروق بين الشرق والغرب ، وسنعود إليه فيما بعد . غير أن هذه البلاد ظلت حتى النصف الثانى من القرن التاسع

عشر تتبع النمط القديم لسكان كانوا يرتفعون بالإنتاج إلى أقصى حدوده ثم يرتدون إلى العنف والكفاح والموت حينما يتجاوزون تلك الحدود . ففي الحياة القبلية مثلا حين كانت القبيلة تستنفد كل مواردها المتيسرة في ميادين الصيد ، فإنها لم تجد أمامها وسيلة أخرى سوى إنقاص عدد أفرادها عن طريق سوء التغذية أو الموت جوعا أو الانقضاض على أراضي القبائل الأخرى وقهرها . وبهذه العملية ينقص العدد في كلا الجانبين . وكانت هذه الدورة أحد الأسباب الدائمة للحروب القبلية .

وحتى في المدنيات العظمى المستقرة مثل المدنية الصينية ، يمدنا التاريخ بنوع من التعبير المادي عن « عجلة القدر الكئيبة » التي تتمثل دورتها في الضغط الذي تسببه زيادة عدد السكان ، حين يصل الاستهلاك إلى أقصى حدود الموارد ، فيولد اليأس في النفوس ، ويدفع الناس إلى العنف والسلب والحرب الأهلية والغزو . ثم يتناقص عدد السكان تحت وطأة الشدائد التي تحيق بهم فتكفيهم مواردهم ، فيزداد العدد مرة أخرى في ظلال السلم . وهكذا تتجدد الدورة التي فيها تتحرك عجلة القضاء بفعل ضغط السكان في تعاقب ثابت ، من زيادة في وقت السلم إلى نقص في فترة الشدة والعنف . وبدا حتى الأمس القريب أن هذا هو القضاء الأساسي المحتوم على وجود الإنسان على ظهر البسيطة .

ولننتقل بعد هذا إلى القوة الثانية ، وأعني بها التأكيد الثوري الجديد للعمل والجهد اللذين يكرسان للأمور الدنيوية ، والقوة الدافعة لمصلحة بني البشر في تكريسها لتغيير بيئة الإنسان الطبيعية وتحسينها . وتفتقر هذه

المجتمعات التقليدية أو القبلية عموما إلى مثل هذه القوة الدافعة . ذلك أنها تتقبل فى الغالب التنظيم المادى للحياة ، وفوق كل ذلك، التعاقب الطبيعى للولادة والموت ، وللفصول ، وللتغيرات الكونية كما هى . ولم تكن هذه الأمور تشغل تفكير الناس ، إذ يمكن القول إن الإنسان فى المجتمع القبلى البدائى يقبل الطبيعة على اعتبار أن العقل لا يستطيع إدراك كنهها إلى حد كبير ، بل يمكن استرضاؤها والتأثير عليها من طريق السحر . فالفيضان يمكن تجنب غوائله بإغراق طفل لا بالتفكير فى العلاقة بين سقوط المطر فوق خط تقسيم المياه والفيضان السنوى المنتظر ، وتصميم مشروعات هندسية لتجنب أخطاره . ويقضى الإنسان حياته وسط الألغاز والأسرار التى لا قبل له بها إلا بقدر محدود جداً استجابة للحاجات البشرية .

وفى المجتمعات القديمة الكبرى : فى بابل ومصر ووادى السند والنهر الأصفر « الصين » سجل كل من كشف الحقيقة واستخدام التكنولوجيا تقدما عظيما . فلقد كانت مشروعات الرى فى مصر القديمة مثلا تتطلب تقديرات علمية مفصلة ، ودراسة دقيقة للطبيعة ، وإدارة قديرة على نطاق واسع . والمجتمعات التى نشأت فيها علوم الفلك والرياضة وتطورت حتى وصلت إلى المستوى الذى بلغته بلاد الفرس والروم ، قد سبرت بعقولها غور المادة بطريقة ليس لها مثيل حتى وقتنا الحاضر ، ولم يكن ينقصها إلا « ديناميكية » اهتمامنا الحديث بكل ما هو من صنع الله . وكما سنرى فيما بعد ، فإن نواحى القصور فى بعض المجتمعات

تنشأ من عدم المبالاة بالاتجاهات العلمية ، أما فى البعض الآخر فينشأ هذا القصور من جراء الفصل بين تفهم أى قانون طبيعى وبين أية فكرة ترمى إلى استخدام القوانين كأدوات للعمل التجريبى . وتستوى كل المجتمعات فى أن نواحى القصور تعزى إلى فكرة ثابتة عن الحياة التى فيها أمدت الزراعة — وهى الوسيلة الرئيسية للعيش — الكثرة بالكفاف ، والقلة بالشبع ، ولكن هذه الزراعة لم تكن فى عرفهم موردا رأسماليا يمكن التوسع فيه باطراد عن طريق زيادة الاستثمار . والحقيقة أنهم حين كانوا يستثمرون أقصى مساحة من الأرض ، ويستنفدون أقصى كمية ممكنة من الماء ، كان عدم إجراء التجارب العلمية يحول دون زيادة التوسع .

وقصارى القول إن الأهداف الأساسية لهذه المجتمعات لم تكن دنيوية بالمعنى العصرى الذى نعنيه . لنأخذ مثلا المعنى الذى تتضمنه العبارة الشائعة فى العصر الفكتورى « النجاح فى العمل » . فإن المعنى الذى تحمله إلى أذهاننا هو كسب المال أو تحقيق النجاح المادى فى أوسع معناه . غير أنه فى المجتمعات التى سبقت المجتمع العصرى ، لم يكن من الممكن ربط هذا المعنى بأى نشاط قد يظن أنه نشاط محمود . وفى المجتمع القبلى كان السلوك الذى يقبله العرف هو القائم على القوانين والعادات القبلية ومراعاتها مراعاة دقيقة . وفى المدنية القديمة كان الإنسان الصالح ، الإنسان الحكيم هو الذى يراعى القواعد والواجبات التى يمليها عليه أسلوب حياته : الغنى بمراعاة الأبهة ودماثة الخلق ومنح الصدقات ، والفقير بالعمل والاحترام . وما من مجموعة كانت تكرس حياتها لجمع المال وتركيمه

إلا التجار المحتقرين . وحتى التاجر كان يعمل على تحويل ثروته إلى اقتناء الأرض كما كانت الحال فى الصين ، وعلى ترك حياة تكوين رأس المال حالما تسمح ثروته بالتغيير . إن مثل هذه المجتمعات تميل بطبيعتها إلى النظر إلى الوراء ، وأن تحافظ على القديم ، لا أن تخلق جديداً ، وترى أن أسمى درجات الحكمة هى السعى فى الإبقاء على الأشياء كما هى . عليه وفى مثل هذه الأحوال لايكون هناك دافع سيكولوجى أساسى يحمل الناس على الكد لجمع المال من أجل المستقبل ، بل الحكمة فى أن تنتظر ما تفعل العناية الإلهية ، وأن تنهج نهج من سبقوا فى الحياة التى تتفق مع الرزانة الكاملة والكرامة التامة . والخبرة الدينية العميقة والفن العظيم ، لا مع تركيم الثروة المادية للمجتمع عامة .

أما عدم وجود الثورة الثالثة ، ونعنى بها المساواة ، فقد كان لها الأثر عينه . فلم تكن هناك أية فكرة عن المساواة فى المجتمع التقليدى . وكما نعلم من المجتمعات القبلية التى لاتزال باقية تنحصر الزعامة فى شيوخ القبيلة وليس للشبان من سبيل للمطالبة بالمساواة ، بل عليهم الانتظار حتى تمر السنون ويجىء دورهم . كما أن الأقدمية (كما هى الحال فى مجلس الشيوخ الامريكى) تضمن أن الزعماء هم أناس يحترمون التقاليد القديمة للجماعة الإنسانية التى ترتبط بتراث الماضى ولهم مصلحة معينة فيما يضفيه التقدم فى السن من تفاوت فى الهيبة والوقار . إنها الوصفة التى لا مفر منها للتطرف فى المحافظة على القديم .

وعندما يجتاز المجتمع المرحلة القبلية ، فالقيم التى تنال تأييد الزعماء تظل من النوع المحافظ ، ذلك أن تلك القيم يثبتها نظام أعلى له حرمته .

فالفلاح لا يصل إلى عرش الملك إلا أوقات الانقلابات الهائلة . والملك والمحارب ومالك الأرض يكونون نظاما مقفلا لا يدخله إلا من ولد مؤهلا للانتماء إليه .وفى الهند يشمل نظام الطبقات الثابت كل مواطن ، فالهندى يولد فى طبقته الخاصة ولا ينتمى إلى غيرها .

وفكرة المساواة ذاتها لاتعنى شيئاً تقريباً ، لأن الإنسان هو ماهو ، ولا يستطيع أن يقيس نفسه بغيره من الناس الذين يختلفون عنه اختلافا كليا فى مولده وطبقته. وهكذا زاد نظام الطبقات فى عجز التاجر عن تحقيق نفوذ أعظم ومكانة أعلى ، فظل التاجر ينتمى إلى طبقته (فشيا) ، وظل جمع المال حرفة لاتعتبر قيمتها كافية لتبرير زيادة قدر الإنسان أو رفعة مكانته . وهكذا لم يحقق التاجر الهندى الدفعة السياسية التى بدأ منها ازدياد قوة الطبقات المتوسطة فى غرب أوربا .

وكانت هذه المجتمعات تفتقر إلى ناحية أخرى من نواحى المساواة، وهى ناحية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادى . فبما أنه لم يكن هناك مجتمع قومى بالمعنى المفهـــوم لدينا ، كانت دوافع التنافس القائمة على المساواة القومية غير موجودة أيضاً . فالقبيلة هى نوع من الأمة الصغيرة جداً — أمة لا تزال كالجنين فى دور التكوين ، ولكنها لا تستطيع أن يكون لها نفس التأثير الاقتصادى كالأمة الحديثة ، لأنها أصغر من أن تكون سوقا ذات اهمية . وعلى أية حال فالزراعة القبلية ليست مخصصة للتبادل ، بل لتوفير القوت الضرورى .

وأما الوحدات السياسية الكبرى التى جاءت فى أعقاب المجتمع

القبلى فقد كانت على وجه العموم وحـــدات تابعة للأسر المـالـكة أو الإمبراطورية — مثل الكيان المفكك للهند فى أيام أسرة جوبتا أو نظام الصين الطبقى الضخم — ولم يكن فيها إلا أدنى قدر من الترابط بين المدن المبعثرة هنا وهناك وجمهرة الشعب الذى كان يعيش عيشة العزلة والكفاف فى القرى . ولاشك أنه لم يكن هناك تماسك اجتماعى واقتصادى كاف لتعريف السوق بعبارات تجعل التاجر يشعر بأنه يتنافس مع أسواق قومية أخرى نشطة ويعمل بطاقة دافقة لحماية المصالح القومية من المصالح غير القومية المنافسة .أو بمعنى آخر إن «المساواة» فى التنافس على تجارة غرب أوربا لم تقم لها قائمة على الإطلاق. وكما يشاهد الإنسان فى التاريخ البشرى —أو فى الحياة اليومية — لا يبدأ الناس فى التصرف بأساليب جديدة إلا بعد أن يكونوا قد كونوا الآراء الخاصة بهذه الأساليب فى عقولهم . ففكرة الأمة قد عززها كثيراً — بل خلقها جزئيا — التنافس بين المصالح التجارية فى غرب أوربا .

ولنوجه نظرنا الآن إلى آخر الثورات وأكثرها إغراء ، وأعنى بها الثورة الحاسمة للعلم والادخار . ففى المجتمع القبلى لا وجود للعلم فى واقع الأمر ، وإن يكن هناك كثير من الخبرة العملية والمهارة فى العمل ، والأساليب القديمة . ومما يبدو ممكنا مثلا أن الزراعة البدائية نشأت نتيجة للملاحظة الدقيقة لدورة الطبيعة من زرع وحصاد ، ومحاكاتها فى طقوس الخصب والأعياد الدينية ، ولكن فكرة التحكم فى الأشياء المادية بإدراك القانون الباطنى لتكوينها لا وجود لها . أما الإحساس الكامن وراء غموض الأشياء فهو يوضح لنا ، كما رأينا ، سبب استخدام

السحر . ولكن السحر يتوقف على قوة إرادة الإنسان ، لا على طبيعه الأشياء التى يحاول أن يمارس إرادته عليها . وبما أن الإرادة البشرية قوة فعالة ، يصادف الإنسان أحياناً نتائج غريبة جداً لا يمكن تعليلها وإيضاحها فى عبارات مألوفة . ويعود معظم السائحين فى أفريقيا بشىء من الإحساس بأنهم جاسوا خلال أطراف خطرة لعالم لا تطبق فيه بعض القوانين المألوفة . وبالرغم من ذلك فالمجتمع البدائى يعوزه استخدام المادة استخداما متصلا هادفاً للأغراض البشرية ، وهو أمر لا يتأتى إلا إذا أدرك الإنسان القوانين التى تستجيب لها المادة .

ومما لاشك فيه أنه كانت فى المدنيات التقليدية العظمى ، كالهند والصين مثلا ، نواة ثقافة فكرية تكفى لانطلاقة علمية كبرى من الممكن تحقيقها نظريا ، إذ كرس كثير من ذوى العقول الراجحة فى تلك المجتمعات أنفسهم للتفكير المنظم أجيالا عديدة . ففى شرق البحر المتوسط بين الكلدانيين والمصريين ، اخترعت بعض الآلات الرياضية الأساسية للعلوم قبل العصر المسيحى بزمن طويل ، ومع ذلك لم يأت الدفع الثورى . وفى الهند لم يكن من الممكن إجراء البحث المستمر فى الأشياء المادية ، بما أن كثيراً من أحسن الشخصيات كان يظن أن العالم الطبيعى خدعة بمعنى ما ، وبلا أهمية جوهرية للمخلوقات البشرية . وكذلك فشل العلم فى الصين ، وإن يكن لسبب آخر ، فى تحقيق التفوق الذى كان يمكن أن يتوقعه الإنسان فى مجتمع يعتبر من أرجح المجتمعات عقلا وأوفرها ذكاء فى كل التاريخ — مجتمع اخترع

الطباعة — والبارود — قبل الغرب بكثير . ولنا فى سبب ذلك مثل آخر على أن الثورات تبدأ – أو تفشل فى أن تبدأ — فى عقول الناس. ذلك أن السيد الكونفوشى ، الذى كان يسيطر على التفكير الرسمى للمجتمع الصينى ، كان يظن أن العلم مهنة المشعوذين والحمقى ، ولذلك لم يكن فى حقيقة الأمر جديراً بالاحترام . وقل أن يكون الإنسان فى حاجة إلى أن يضيف أنه إذا لم يظن أرجح الناس عقولا أن المهنة محترمة فإنهم لا يكرسون وقتهم لها .

لقد كان للكونفوشيين بعض العذر فى تحيزهم . ففى أوربا كان الكيميائيون فى العصور الوسطى يقضون كثيراً من وقتهم وطاقتهم فى محاوله الكشف عن « حجر الفلاسفة » — وهو العنصر الذى يحول الفلزات الأساسية إلى ذهب . وفى أثناء بحثهم العقيم توصلوا إلى كشوف تجريبية سليمة عن خواص الفلزات ، وبعض الناس يعتبرونهم رواد الطرق الاستقرائية والتجريبية التى يقوم عليها العلم الحديث .

وأما فى الصين فقد اتخذ « حجر الفلاسفة » شكلا آخر ، وأعنى به « أكسير الحياة » . فأباطرة الصين لم يريدوا الحصول على الذهب بل على الخلود ، وكان « التاويون »[1] ، وهم أتباع طريق دينى سرى ميتافيزيقى ، يجرون تجارب عملية على النبات والكيميائيات علهم يستطيعون إنتاج أكسير الحياة هذا فى أنبوبة الاختبار . وقد غطى الخطأ فى الغاية عند الكونفوشيين على القيمة المحتملة للوسيلة ، ذلك أنهم حين ولوا ظهورهم للتجربة ، فإنهم ولوها للعلم أيضاً . ولذلك نجد أن الصين بكل مجد ثقافتها القديم ، وكل قوة تقاليدها الذهنية وحيويتها ، لم يحدث فيها الدفع الثورى العلمى .

(١) Taoists

وفى المجتمعات البدائية القديمة كان الافتقار إلى الثورة العلمية يستوى والافتقار إلى الادخار المتواصل . إن كل مجتمع يدخر شيئاً ، والادخار ، مع هذا، ليس استهلاكا . ولو استهلك الناس كل شيء، لانحطوا إلى الوضع الذى لا يحترفون فيه إلا صيد السمك والحيوان — وحتى هذه الحرف تتطلب شصوصا وحرابا . وأما فى المجتمعات الزراعية المستقرة فإن البذور تخزن لاستخدامها فى موسم الحصاد التالى، ويقوم الفلاحون ببناء الأسوار وحفر القنوات وتسوية الأرض لتحسين الإنتاج ، عاما بعد عام . ولعل مثل هذا الادخار للصيانة والإصلاح — وفى أكثر الأحيان يكون الادخار بتطهير الأرض وبالرى بقصد التوسع — لا يتعدى ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومى فى أية سنة من السنين .

إن المدخرات التى تجعل من الممكن حدوث تغيير عام فى الأساليب الفنية المتعلقة بالإنتاجية — المزيد من الطرق والموانى والقوى المحركة والتعليم والناتج الزراعى ، والآلات الجديدة فى المصانع — يجب أن تزداد زيادة كبرى عن مستوى الخمسة فى المائة . ويحدد الاقتصاديون مستوى يتراوح بين ١٢ ، ١٥ ٪ من الدخل القومى على اعتبار أنه المدى المطلوب لمواجهة كل الزيادات الممكنة فى السكان ، وبعض الزيادة فى الاستهلاك ، ومستوى مرتفع ومتوسع من الاستثمار . ولم يصل أى مجتمع تقليدى قط إلى مثل هذا المستوى .

ويرجع بنا أحد أسباب هذه الحقيقة إلى ثورة المساواة . فالتاجر فى الشرق لم يحقق قط نفوذاً سياسياً حاسماً ، إذ لم تكن هناك بلديات فى المدن ولا مواثيق مبنية على حقوق الحكم الذاتى . وكان من نتيجة ذلك أن التاجر لم يتحقق له قط الضمان الكامل أيضاً . ذلك أن حكم الملوك والأباطرة كان فوق القانون ، ويعتمد على أهواء الحاكم . وهناك تعبير جميل استخدمه أحد سادة شركة الهند الشرقية من الشباب فى وصف الشكوك التى تلازم الأعمال التجارية فى الهند ، إذ قال إن الحاكم وجباة ضرائبه يشبهون السطاة على عشاش الطير ، إذ أنهم يتركون التاجر يملأ عشه بالبيض ثم يغيرون عليه ويأخذون كل مابه. وفى هذه الأحوال يستطيع المرء أن يفهم جيداً أن الحافز على التركيم المتواصـــل لرأس المال ضعيف نوعا ما . وعلى النقيض من ذلك يتجه الميل الى جمع المـال المكتسب من التجارة — وهو كثير — فى شكل نقود يمكن إخفاؤها، أو فى شكل جواهر يسهل نقلها وإخفاؤها . ولكن أيا من هذين النوعين من الاحتياطى لا يصلح للتوسع فى الأعمال الإنتاجية .

وقصارى القول إن الخاصية الرئيسية التى يتسم بها المجتمع القبلى والتقليدى هى أن كل الدوافع الداخلية إلى الأخذ «بالأساليب العصرية» كانت تنقصه إلى حد كبير . ومع ذلك فهذه المجتمعات فى كل مكان الآن يغلى فيها مرجل التغير . فكيف حدث هذا ؟ ومن أين جاء الحافز الخارجى ؟ ليس هناك إلا إجابة واحدة فقط ، وهى أن التغير جاء من الغرب القلق المتغير الثائر ، دون أن يدعوه أحد ، فى خلال الثلاثمائة

السنة الأخيرة . فإن مجتمعات العالم القديمة ومدنيات الشرق التقليدية العظمى — ومعها مدنيات أمريكا اللاتينية السابقة على عهد كولمبس ومجتمعات أفريقية القبلية — قد استثارتها، بطريقة أو بأخرى، تلك الطاقات الجديدة الوثابة للدول الغربية التي كانت إبان تلك السنوات عينها تجتاز في وقت واحد كل الثورات — ثورة المساواة ، وثورة القومية، وثورة زيادة السكان ، وثورة التغير العلمي — كل الثورات التي تعمل على الأخذ بالأساليب العصرية .

ولاشك أن الاستعمار الغربي هو الناقل العظيم للميل إلى الأخذ بالأساليب العصرية ، سواء كان ذلك للخير أو للشر . وأعتقد أنه يمثل الطريقة التي حدث بها التغير ، وهي أن التجار الغربيين كانوا ، المرة تلو المرة ، رواد الانقلاب . لقد سافروا ليعودوا بالبهارات وأنواع الحرير وبدائع الشرق إلى أوربا المتعبة ذات المنـــاخ البارد ، ولم يكن في نيتهم في بادىء الأمر أن يخضعوا أي بلد ، بل كانوا يحاولون فقط أن ينشئوا مراكز احتكار لأنفسهم — وقل أن يثير الدهشة إذا استطعت أن تربح خمسة آلاف في المائة في حمولة مركب من جوز الطيب تصل إلى أوربا — ويطردوا التجار من الدول الأخرى . وكان القتال يدور بينهم بوحشية في البحر ، وأما في البر فكانوا فقط يديرون « المصانع » — وهي مجموعات من المخازن، ومنشآت الموانى ومساكن يستولون عليهـــا بإذن من الحاكم المحلي . وكان يمكن أن يظل الموقف هكذا ، ولكن الضغط الهولندي

كان أكثر مما يتحمل كيان جزيرة جاوه السياسى الضعيف فى القرن السابع عشر ، فأصبح الهولنديون شيئاً فشيئاً السادة السياسيين لكل البلاد الغنية بالبهارات ، وذلك بتعضيدهم السلاطين الطيعين وعزل المعاندين المشاكسين .

وفى القرن التالى انهار بناء الحكم المغولى فى الهند، ووجد البريطانيون أنفسهم ، وهم يحيكون المناورات لهدم النفوذ الفرنسى ، ينتحلون السلطة بنفس النهج ، أى بتعضيد المتنازعين المحليين على الحكم أولا ، وبعد أن يصبح أولئك الحكام عبئا عليهم ، باعتبارهم دمى فقط أو غير أكفاء ، يتولون هم بالتدريج السلطة التى أفلتت من القبضة الواهنة للحكام . إن الأوربيين كانوا قد ذهبوا إلى تلك البلاد لغرض التجارة ، وجاء الحكم الإمبريالى نتيجة ثانوية لها — وهو حكم يزداد تدميرا من الناحية التجارية — ومع ذلك فحتى عام ١٨٥٠ كان الحكم الأسمى فى الهند لا يزال مؤسسة تجارية — شركة جون ، وهى شركة الهند الشرقية.

وبدأت سيطرة الاستعمار ، وقد نشأت أصلا فى الميدان التجارى ، تحرك ثورة الأخذ بالأساليب العصرية كلها، فأدخلت التغيرات الجذرية التى أحدثتها الزيادة المطردة فى عدد السكان . لقد أدخلت الرقابة الغربية النواة الأولى للعلوم الطبية ، كما أنهت الفوضى الداخلية . وبدأ التزاحم على المدن الكبرى ، كما كان هناك بعض المحاولات لزيادة تحسين وسائل المحافظة على الصحة .

وقرب نهاية القرن التاسع عشر أخذ عدد السكان يزداد فى كل أنحاء الهند والشرق الأقصى ، ولكن كانت لهذه الزيادة نتيجة تختلف عن

النتيجة التى أدت اليها الزيادة فى الغرب . ذلك أن الدول الغربية كانت قليلة السكان نسبياً — أمريكا الشمالية كانت قطعاً كذلك — حين بدأت عمليات الأخذ بالأساليب العصرية . وكانت الزيادة فى عدد السكان حافزاً إيجابياً على النمو الاقتصادى ، إذ أنها جاءت بعمال إلى السوق ووسعت دائرتها . وفى الوقت عينـــه عملت الآلات الجديدة ، والاقتصاد الجديد النامى والقائم على القدرة الإنتاجية المتزايدة ، على التوسع فى إمكانيات تكوين الثروة بطريقة فاقت زيادة عدد السكان بكثير . وأما فى الشرق الأقصى ، فى الهند مثلا ، حيث كان هناك من قبل اكتظاظ فى السكان ، فقد كان أثر وطأة الاستعمار منطويا على زيادة معدل نمو السكان دون البدء بأى تحول كلى فى الاقتصاد القومى ، فزيادة المواليد والأعمار عملت على زيادة السكان إلى أبعد من إمكانيات اقتصاد متعثر . وقد بدت اليوم المعضلة المخيفة وهى أن عدد السكان يفوق كثيراً وسائل سد حاجاته لدرجة أن كل موجة جديدة من المواليد تهدد فى كل جيل بالقضاء على مقدار المدخرات اللازمة لإعالة أعداد السكان الجديدة . إن الغرب ، الذى كانت فيه زيادة السكان حافزة على توسع أكثر ، لم يواجه هذه المعضلة . وأما فى الشرق فلم يتضح بعد كيف يمكن مواجهة مثل هذه المعضلة الخطيرة .

لقد أثار حكم الاستعمار الإحساس بالاهتمام الدنيوى بمزايا التقدم المادى من أبسط طريق وأقصره ، وأعنى به «التقليد» . فالتجار الجدد، والإداريون الجدد كانوا يحيون حياة أفضل وأطول، يستمتعون خلالها بمزايا مادية أكثر تبدو لكل ذى عينين . ولقد رأى الأهالى ذلك ،

وبدأوا يتساءلون عن السبب فى ذلك . أو ليس فى استطاعة الغير أن يحيوا هذه الحياة أيضاً ؟ وأكثر من هذا رأى الزعماء المحليون بكل وضوح أن المجتمع العذى الصناعى التكنولوجى الجديد كان يستمتع بسلطة تتعذر مقاومتها فى أغلب الأحيان . وبطبيعة الحال كان هؤلاء يشتهون أن تكون لهم هذه السلطة أيضاً .

وفى الوقت عينه حرك نظام الاستعمار بعض المبادىء الواضحة فى عمليات التغيير الفنى والنمو الاقتصادى . وكان فى الأساليب الجديدة للحياة الغربية توفير بعض التعليم للأهالى . وبدأ بعض التجار فى المجتمعات القديمة مثل «الكومبرادو» فى الصين و «الجوجرات» فى الهند يستغل مواهبه بوصفه من عداد المنظمين ، فى مجتمع تجارى مستقر جديد . وأدخلت بعض أوليات التصنيع — كإنشاء السكك الحديدية والموانى والطرق وبعض القوى ، وهى ماتسمى بالبناء السفلى — لفائدة الاقتصاد الاستعمارى الجديد . وحدث توسع فى بعض صناعات التصدير لمد الغرب بالمواد الخام . وأما الزراعة الأساسية فلم توجه إليها اية عناية فى واقع الحال . وأما نظم المزارع فقد نمت المنتجات الزراعية ـ الشاى والفلفل والفول السودانى والجوت — لتمد أسواق أوربا المتزايدة بحاجتها منها .

وفوق ذلك كله، غمرت البلاد موجة من الأفكار الجديدة ، ومكن التعليم الغربى الصفوة من أن تزى « الماجنا كارتا » (الميثاق الأكبر) لأول مرة . واستطاع أولاد الهنود أن يقرءوا فى كتبهم المدرسية عن إدموند بيرك ، وهو يستنكر النهب الذى يقوم به الإنجليز فى الهند .

وقد تدعم المعنى الجديد للمساواة ، كما بثه التعليم الغربى فى النفوس ، عن طريق التعارض الذى ينشب يوما بعد يوم بين السكان المحليين وبين ممثلى الإستعمار الذين كانوا يطالبون بأن يفرضوا حكمهم عليهم . وامتزجت المساواة الشخصية بفكرة المساواة القومية ، أى بالثورة التى كان يزداد شعور المتعلمين بها من جراء إدارة دولة أجنبية لشئونهم . كما أثارت الآراء الغربية عن الحقوق الوطنية والاستقلال الوطنى ، الحركة الوطنية كلها ضد الاستعمار ، بقدر ما آثارها البرهان الدائم على أن هذه الحقوق كانت تنكر عليهم .

وكان هناك فوران فى كل مكان ، وبدأ التغيير فى كل مكان ، وإحساس عميق فى كل مكان بأن الطرق القديمة لم تعد ملائمة ، وبطريقة ما لم تعد صالحة للبقاء بالنسبة للإنسان الحديث . وقد أثار هذ الإحساس رد فعل مماثل فى العنف . وثار الناس قائلين إن الأيام القديمة كانت أفضل ، وأن « المودات » المستحدثة ستحطم كل ما كان قيما وعميقا فى المدنية الأصلية . وبين العصريين والتقليديين ، وبين الشباب الذى كان يريد أن يقبل كل شىء ، والشيوخ الذين كانوا يريدون أن يرفضوا كل شىء ، كان المجتمع المحلى مهددا بالضياع بين قيادات متضاربة . وفرضت أزمة الولاء والإدراك نفسها فوق كل الأزمات الأخرى . وكان من النادر أن يحقق بلد ما التماسك القومى الذى حققته الهند بزعامة غاندى الذى فيه أمكن للنظرة القديمة والفكرة العصرية للمساواة أن تتعايشا والذى استطاع القديم والحديث أن يجتمعا حوله .

على أن النقطة الهامة التى يجب أن تذكر ، إذا أراد الإنسان أن يدرك التناقض بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، هى أن كل هذه التغيرات التى أدخلها الاستعمار بطريقة هوجاء لم تنتج فى الواقع نوعا جديدا متماسكا من المجتمع ، كما فعلت فى الغرب ، إذ أنه لم يكن هنـــاك « انطلاق » — على حد تعبير الأستاذ روستو [1] — نحو نوع جديد من المجتمع . إن أثر الاستعمار أوجد مشكلات بدت أعظم من أن تحل ، أو على الأقل مشكلات كانت تعترض أى حل لها صعوبات كبرى . لنأخذ مثلا مشكلة السكان . إننا لا نستطيع أن ننكر الطب أو تقاوم وسائل تحسين الصحة ، ومع ذلك ظلت الأعمار تطول ونسبة المواليد ترتفع ، ونستطيع غالباً أن نلاحظ عدد السكان وقد بدأ يفوق الموارد التى لم تزد بالنسبة عينها ، لأن الادخار وتكوين رأس المال كانا لا يزالان غير كافيين . ومع ذلك كانت الزيادة فى عدد السكان تجعل على الدوام الادخار أكثر صعوبة .

وكان هذا المستوى الضئيل للادخار يعنى أن كل عمليات التنمية الاقتصادية فى ظل الاستعمار — أو شبه الاستعمار — كانت على نطاق أصغر من أن يؤدى إلى قوة دفع عامة . ولنا فى الصين مثل يؤيد هذه الحقيقة . ذلك أن البريطانيين بعد حروب الأفيون اضطروا إمبراطورية مانشو المتداعية ان تفتح موانيها للتجارة الغربية ، فحدث

Rostow (1)

توسع اقتصادي وصناعي بنسبة كبيرة فيما كان يسمى بموانى المعاهدة ، إذ جاء الأوربيون برأس المال ، وانضم إليهم بعض رجال الأعمال من الصينيين ، فازدادت التجارة الدولية .

وكذلك أصبحت الضرائب الجمركية تحت الإدارة الأوربية مصدراً هاماً من مصادر الدخل ، وأعدت المشروعات لإنشاء السكك الحديدية .

على أن الريف البائس ، المزدحم بالسكان ، والذى كانت تعيش فيه غالبية الشعب ، كان فى تلك الأثناء ينحدر انحدارا متواصلا نحو الهلاك . وفى غير المناطق التى صبغت بالصبغة الغربية لم يمكن للنشاط الاقتصادى أن ينتشر إلا قليلا ، إذ أنه لم تكن هناك أسواق ، ولا مدخرات ، ولا روح الابتكار، بل العبء الثقيل للإفلاس الريفى فحسب.

وهكذا كانت الحال فى الهند . فإن المناطق الوحيدة التى أخذ يحدث فيها ما يشبه « الانطلاق » المتواصل كانت فى ضواحى مدينة بومباى بتجارها الأذكياء ومينائها العظيم ، وبين زراع الجوت الاسكتلنديين حول كلكتا ، وزراع بنجاب النشيطين القابلين للتكيف وفق الظروف المحيطة بهم . وفيما عدا ذلك لم يتأثر الريف عموما بالقوى الاقتصادية الجديدة .

وقد أثرت نفس حالة « الترقيع » هذه على الحياة الاجتماعية والتعليم، إذ أخذ النظام التربوى فى كل أنحاء آسيا ينتج الصفوة التى تؤمن بالآراء

الغربية فى القانون ، وبالآراء الغربية فى الحرية وفى الحكم الدستورى .
ولكن خلف هذه الصفوة لم يحدث إلا تغيير يسير بين أفراد الشعب عامة . وفوق كل شيء ، لم يكن هناك أثر للتغـــير فى الجم الغفير من الناس — ٨٠٪ من السكان أو أكثر — الذين كانوا يعيشون على الأرض حيث كانت الزراعة القديمة غير المتغيرة والتى تكفى عيش الكفاف تمضى كما كانت من قبل . وهكذا نشأ عن ذلك ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المزدوج الذى كانت فيه نقط النمو المبعثرة للأسلوب الحديث فى الحياة تعوقها — إلى حد التوقف — قوى القصور الذاتى الهائلة المتأصلة فى الإطار القديم للمجتمع .

فعندما يقرأ المرء مثلا عن محاولات مجموعات صغيرة من تجار الصين فى أخريات القرن التاسع عشر لتغيير اقتصادهم القومى بطريقة تمكنهم من مقاومة ضغط الغرب السياسى والتجارى تصدمه مراراً حقيقة راهنة وهى أن المجتمع الحقيقى لم يتغير إلى الحد الذى يكفى لأن يجعله يسايرهم . فالبلاط رجعى النزعة ، والنظام الكونفوشى الطبقى كان كما هو لم يعتوره أى تغيير إطلاقاً . ومما هو أسوأ من هذا أن التجار أنفسهم كانوا لا يزالون منقسمين فى تفكيرهم ، ذلك أنهم كانوا يتوقون إلى الأيام التى كان التاجر الناجح فيها يستثمر بطبيعة الحال كل رأسماله فى الأرض ويصبح أحد الأعيان ملاك الأراضى . وكانت هناك عوائق سيكلوجية فى عقول الناس عند كل نقطة حين كان الأمر يتطلب إكمال التغيير الذى كانوا على استعداد أن يبدأوه . وفى معنى حقيقى حقاً كانت

المجتمعات التى تشبه مجتمع الهند أو الصين فى نهاية القرن الماضى محصورة بين عالم كان قد مات ، وآخر جديد لم يتيسر له أن يولد بعد — وهذه هى بطبيعة الحال وصفة كاملة لأقصى حد للتوتر الاجتماعى والنفسى .

ولعلنا نستطيع أن نصدر أفضل حكم على مدى هذه المثبطات بدراسة مثل مضاد عن اليابان . هناك قررت طبقة حاكمة لا تلين وعلى درجة غير عادية من الكفاية — بعد أن أرغم الغرب اليابان على فتح موانيها — قررت أن تغير البلاد تغييراً كليا على النمط الغربى الحديث . قررت أنه لا شىء أقل من التغيير الفنى الشامل تقريباً يمكنها من مقاومة الغرب ، فنفذت بالقوة إصلاح الزراعة . وفرض الإدخار على الشعب والتصفية التامة لكل أنواع الاقتصاد الإقطاعى ، وأدخلت الصناعة وأرسلت الكثيرين من اليابانيين ليتـدربوا فى الخارج . وقامت بحملة عامة لتعليم السكان القراءة والكتابة . ومع أن اليابانيين ، لسوء الطالع ، أخذوا أيضاً عن الغرب المعاصر لهم وقتئذ الروح الإمبريالية ، وقد كانت منطبقة أيضاً فى تقاليدهم ، فإنهم استطاعوا أن يغيروا مجتمعهم تغييراجذريا فى نحو ثلاثين عاما ، ويزيلوا العقبات الاجتماعية والمثبطات النفسية التى أبقت المجتمعات الأخرى — بطريقة تدعو إلى الأسى — معلقة بين عالمين متضادين .

وأما فى البلاد الأخرى فى كل أنحاء العالم غير الملتزم ، فى المجتمعات التقليدية للصين والهند ، وفى أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وفى البلاد البدائية الصاعدة فى أفريقية ، فقد بقى القديم والجديد جنبا إلى

جنب وفى نوع من الصراع والتنافر. وبدا وكأنهما فى مأزق لا فكاك منه . فكيف الخروج إذن من هـــذا المأزق ، وكيف تمكن قوى « الأخذ بالأساليب العصرية » من أن تسرى فى كل كيان المجتمع ، وكيف تغير الزعامة ،ويعد الإطار الجديد للتعليم ، ويحث على الادخار الجماعى ، وتجدد الزراعة ؟ كل هذه مشكلات ملحة لا تقاوم يواجهها المجتمع الجديد ، وما زالت تنتظر الجواب .

إن هذه حقيقة لا يقوى الغرب على تجاهلها . ذلك أن معظم معضلات المناطق المتخلفة قد أثارها تأثير الغرب . ومع ذلك فإنى أظن أنه ليس غير صحيح كلية أن الدول الغربية لا تسعى بجد للعثور على حلول لهذه المعضلات . وأظن أن هناك سببا قويا جداً لهذا . لقد نسيت تلك الدول عموما فترة انتقالها الخاصة ، ولا تذكر أن كثيرا منها ، منذ مائةسنة ، أو حتى خمسين سنة، كانت تمسك بخناق هذه المشكلات ذاتها : تغيير الزعامة ، وتنمية مجموعات اجتماعية جديدة ، ومنح الحقوق لطبقات جديدة ، وإيجاد الوسائل لتحقيق ادخار أعظم ، وضمان دفع ثورى فنى على نطاق واسع . إننا نأخذ موضوع تنمية بلادنا على أنه قضية مسلم بها لدرجة أننا قل أن نفهم معضلات أولئك الذين لم يقطعوا الشوط الذى قطعناه بعد .

وهناك سبب آخر لما يبدو منا من عدم اكتراث نسبى وهو أنه بسبب النقص النسبى فى السكان فى جزئنا من العالم بسبب نطاق

الموارد الكامنة التى ترتقب تنميتها فى عالم المحيط الأطلسى ، لم يكن طريقنا نحن فى الغرب إلى الأخذ بالأساليب العصرية شاقاً أكثر مما ينبغى . ولا شك أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين مشكلاتنا والمعضلات المخيفة حقاً التى تواجه العالم المتخلف اليوم . ولذلك فإنى لا أظن أننا ، وإن كنا على الأرجح قد بدأنا نرى أن الدول المتخلفة تواجه مشكلات قل أن تذلل ، قد رسمنا بعد التفكير استجابتنا لهذا الموقف ، أو حتى قدرنا كل التقدير مسئوليتنا . ومع ذلك فليس هناك فشل بشرى أعظم من أن يبدأ الإنسان مسعى هاماً كل الأهمية ثم يتركه فى منتصف الطريق . إن هذا هو ما فعله الغرب بنظامه الاستعمارى . لقد زحزح المجتمعات القديمة كلها فى العالم من مواقفها الأولى وأبعدها عنها ، ولكن يبدو أنه سيان عنده وصولها سالمة إلى هدفها فى نهاية الأمر أو عدم وصولها .

هذه إحدى الصعوبات ، ولكن هناك صعوبة أخرى أعظم منها . ذلك أننا بينما نواجه هذه المعضلات ،فقد وضعت لها مجموعة أخرى من الإجابات ــ فى الغرب أيضاً . وهو يزعم أنه يصل إلى قلب هذه الثورات جميعاً ويعرض سبيلا أضمن إلى المساواة ، والخير المادى ، وتحقيق التكنولوجيا والعلم ورأس المال . إن الشيوعية تزعم أنها أنموذج المستقبل ، وأن فى قبضة يدها سر المرحلة التالية من التاريخ البشرى. إن هذا الإدعاء خطير بمعنى ما . ذلك أنه يعنى أن الشيوعية أشبه بخلاصة للثورات التى

تؤدى إلى « الأخذ بالأساليب العصرية » ، وأنها تعرض وسيلة لتطبيقها بسرعة على المجتمعات التى أحاطت بها معضلات فترة الانتقال . فعلينا إذن أن نعترف فى اللحظة الراهنة أن الأمم الفقيرة ، الأمم غير الملتزمة ، تواجه تحديا مزدوجا . إنها تواجه التحدى الهائل للتغيير ، ولكنها تواجه أيضاً تحديا مساويا له هو تحدى الاختيار .

الفصل الثالث

النسخة الأصلية للشيوعية

يعيش نحو ثلث البشرية اليوم تحت السيطرة السياسية للشيوعية ، وأظن أننا نستطيع الآن أن نتساءل : ألايمكن أن تكون ضروب مختلفة من الشيوعية قد أخذت فى الظهور فى العالم ، وألايمكن أن تكون صورة الكتلة الشيوعية الواحدة الواسعة الرقعة قد اعتراها بعض التفكك ؟ إن الأمر لايقتصر على تيار « التيتوية » المنحرف فى يوغسلافيا ، بل إننا نجد حتى بين الشيوعيين « المتزمتين » تفاوتا فيما يعلق على المشكلات المختلفة من أهمية . فمن ذلك مثلا ظهور أساليب مختلفة لمعالجة المشكلات الأساسية للزراعة ، فمن المزارع الخاصة فى بولندة إلى الزراعة الجماعية فى روسيا إلى نظام المشاع الأكثر تطرفا فى الصين .

وهناك أيضاً اتجاه مختلف نحو معالجة مشكلات الحرب والحرب الباردة . ويبدو ممكنا أن تكون الصين ، وهى فى مرحلة مبكرة من مراحل ثورتها ، أشد رغبة فى إثارة الاضطراب فى الخارج ، من روسيا حيث تتعرض للخطر ثمرة أربعين عاماً من التعمير المضنى . وقديكون هناك انحراف جوهرى فى الاتجاه أكثر من هذا . ومع أننا لاندرى بعد مايكون له من نتائج ، فإن هنـــاك ، بلا شك ، فرقاً واضحاً بين

شيوعية البلاد الغنية نسبياً مثل روسيا وتشيكوسلوفاكيا وشيوعية البلاد الفقيرة فقراً مدقعاً مثل جمهورية الصين . فعندما انفجرت الثورة الشيوعية الصينية كانت صورتها الخلفية زيادة مفزعة فى السكان فى بلاد كان يقل دخل الفرد فيها عن عشرين جنيهاً إنجليزياً فى العـام . ويبدو واضحاً جداً لى أن نوع المجتمع الذى يمكن أن ينمو فى روسيا على أساس قلة نسبية فى عدد السكان وموارد غنية أكثر من المعتاد قد تشق طريقها ، فى تؤدة ، بعيداً عن أنواع المجتمعات الأخرى التى تكافح ، كما تفعل الصين ، ضد الفقر الشامل وضغط السكان ضغطاً زائداً عن الحد .

ونحن ، إذ نذكر جيداً هذا الفروق ، نجد لزاما علينا مع ذلك أن نعرّف الشيوعية ، فنقول مثلا إنها محاولة لوضع كل ثورات وقتنا الحاضر فى نظام واحد متماسك ولكن قبل أن نتبع هذا الاتجاه، علينا أن نلاحظ أن إحدى ثوراتنا مفقودة، وهى الثورة البيولوجية للانفجار السكانى المتزايد. وفيما يتعلق بهذه الأزمة فإن الشيوعية الرسمية تغفلها ولا تقيم لها وزنا ، بل فى الحقيقة تزعم أنها ليست مشكلة بالنسبة لها .

ولعل « مالتس » ما كان يقصد الروس قط فيما كتب ، ذلك أن نظريته الأساسية ، التى تقول إن زيادة السكان تجنح فى نقطة ما إلى أن تفوق الموارد ، تجد الرفض ببساطة على اعتبار أنها انعكاس لعجز أساسى عن فهم نقائص الرأسمالية ، وأنها روح الانهزامية الأساسية أمام الآمال البراقة للمستقبل .

إن هذا ليس مجرد اتجاه نظرى ، ففى الصين بذلت الجهود مدة ما فى عام ١٩٥٧ لحض الناس على تحديد عدد أفراد أسرهم ، ولكن الحلة توقفت فجأة ، على الرغم من أن الزيادة السنوية تبلغ نحو ١٢ مليون نسمة . وبعد ذلك كان الاتجاه العام يبدو منطويا على أن مشكلة اكتظاظ السكان — الفعلية أو الاحتمالية — مرتبطة ، لا بالحقائق البيولوجية الأساسية ، بل بقصور الرأسمالية عن معالجة هذه المشكلة .

ولكن كل الثورات الأخرى فى وقتنا الحاضر تندرج ضمن المبادىء الماركسية ، ولعلها بلغت فى ذلك مبلغاً يرقى إلى نوع من التماسك وقوة الدفع والوحدة التى لا نظير لها فى تاريخ البشرية . ولنبدأ أولا بثورتنا المادية التى أخذت فى الغرب بلاشك شكل الاهتمام العظيم بالنظام الطبيعى وبالتصميم على محاولة استجلاء أسراره بواسطة العلم . كما اتخذت أيضاً شكل التزام قوى بإمكان تحسين الظروف هنا على الأرض ، وإيمان بأن الإنسان من حقه ومن ميزته ، بل ومن واجبه، تحسين الأحوال المادية لنفسه ولمواطنيه . ولكنها بالتأكيد لم تؤد إلى كفران كلى بأى نظام آخر للحقيقة ورفضه . إن لمجتمعاتنا صفة التعدد فى تفكيرها ، وفى مثلها العليا ، وفى أساليبها نحو الوصول إلى الحقيقة .

وعلى النقيض من ذلك تحاول الشيوعية أن تجعل المادية قياساً لكل الأشياء . فالأساليب الطبيعية الأساسية، والانماط الاقتصادية، وعلاقات المجتمع الخاصة بالملكية تعتبر العوامل الحاسمة فى تقرير كل النواحى الأخرى للحقيقة الإنسانية — الفن والفلسفة والدين . إن إرساء كل هذه الظواهر على قاعدة مادية مفروض أنها قابلة للتعريف والبحث هو ، كما يزعم ماركس ، مايعطى النظام وحده الحق فى أن يسمى بالنظام العلمى ، وهو يمكن الماركسية من التنبؤ موضوعياً بسير التاريخ ، وذلك ببحث القوى المادية التى سترغمه على سلوك السبيل الذى يسلكه. وأقول عرضاً إن هذا هو السبب فى أن كل تصرف يسىء إلى المجتمع فى روسيا معرض لأن يعزى حتى يومنا هذا إلى الآثار المتبقية من الرأسمالية، إذ أن اللوم لايمكن أن يقع على النظم الاشتراكية التى لايمكنها أن تبرز نتائج سيئة ، كما يبين تعريفها .

وعلى الرغم من ذلك تدعم القاعدة المادية الرجاء فى المستقبل . ويحقق ماركس هذا بأن يعزو كل أخطاء المجتمع وزلاته إلى نظام الملكية الخاصة . ذلك أن ألوان الغيرة والحسد والحواجز التى يثيرها ذلك النظام تدفع بالمجتمع أمامها إلى دورة دائمة التجدد من التذمر . فيها إذا سيطرت هذه الروح ، يخلف الطبقات التى كانت لها السيطرة يوماً ما مجموعات جديدة تبرز فى المجتمع ، حتى ينتهى الأمر بالعمال ، بعد نبذ الملكية الخاصة ، إلى الاستيلاء على السلطة وإقامة مجتمع لاطبقى، يربض فيه الأسد مع الحمل ، وتنتهى كل مساوىء العالم .

على أننى أظن أن كل هذا نظرى جداً ، وأن انطباعاتى عن هذا الوضع هى أن فى التعليم الشيوعى هذه الأيام كثيراً من التعاليم العقائدية التى يجب قبولها دون تفكير والتى كثيراً ما تتسلل إلى أعماق عقول الناس . ولعل ما تبقى بعد ذلك ليس هو بالإيديولوجية المتطورة بقدر ما هو اتجاه عام إلى التفكير الذى يأخذ فى الاعتبار إنجازات عالمك هذا العالم على أنها أهم حدث بالنسبة للإنسان ، وينظر إلى الشيوعية على أنها مفتاح المستقبل . ويشمل هذا الاتجاه الفكرى قدراً كبيراً من انعدام الثقة فى الأنواع الأخرى من المجتمعات بما أن الرأسمالية ، كما يستدل من تعريفها ، نظام أعوج عفا عليه الزمن . وفوق كل ذلك فلعل هذا الاتجاه يحمل بين طياته شعوراً بالتقدم إلى الأمام نحو رؤية نظام عالمى ، نحو ختام نهائى للتاريخ يهب الحياة اتجاها متسماً بالأمل ، وإحساساً بالانفعال والتشوق إلى الطريق المفتوح أمامها. ولست أوحى بهذا أن كل الشيوعيين يشتركون فى هذا الأمل . فهناك فى الواقع ما يدل على أن بعض التذمر ضد القيادات العليا يشيع كثيراً بين الشبان. وكما هى الحال مع الدين فى الغرب ، قد لا يكون قبول التعاليم العقائدية قوياً إلا لدى صفوة من الناس . ويستطيع الإنسان أن يشك أيضاً فيما إذا كان التحول الغريب للمادية إلى نوع من العقيدة الدينية له من التأثير والأهمية ما للنواحى الأخرى للشيوعية . ومع ذلك فالأحلام هى مجرد أحلام ، ولا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها . وقد يكون من الحماقة أن نقلل من شأن قوة حلم الشيوعية بعالم موحد تشيع فيه المساواة والثراء .

وعندما نتجه إلى ثورة المساواة فإننا نرى أنها بطبيعة الحال ذات أهمية جوهرية بالنسبة للشيوعية التى تزعم أنها تحقق أقصى درجات المساواة فى المجتمع ، فالناس والأمم على السواء ستنتظم وفقاً للمبدأ القائل : «من كل حسب قدرته وإلى كل حسب حاجته» . ومن الملاحظ أن هذا المبدأ لايستبعد كل فوارق الطبقات فحسب ، بل يحاول أيضاً أن يقرر نمطا جوهرياً « للحاجة » ينطبق على كل إنسان، ويجب ، من الناحيـــة النظرية ، أن يمحو كل الفوارق فى المكافأة والمكانة القائمتين على العمل أو الموهبة الخاصة . لقد جرب مثل هذا النمط بنجاح فى التاريخ البشرى ، فإنه أساس الرهبنة مسيحية أو شرقية ، وهو متأصل فى نبذ كل الممتلكات الشخصية من أى نوع . ولكن الشيوعية تزعم أن التكريس الدينى الشديد الذى يجعل الشيوع فى الرهبنة ممكنا يمكن انتشاره ليشمل كل المجتمع المدنى .

فأول كل شىء أنه إذا نشبت ثورة عنيفة فإنها « تنزل الأعزة عن الكراسى وترفع المتضعين » . هذا التعبير الكتابى القديم ينطبق كل الانطباق على الأحوال الراهنة . غير أن الطريق بعد ذلك أقل وضوحاً . ذلك أن ما رأيناه حتى الآن من المجتمع الشيوعى يوحى بقوة تحذير جورج أورويل(George Orwell) إذا قال «ومع أن كل الحيوانات متساوية ، فإن بعضها أكثر مساواة من غيرها » . لقد رأينا بلاشك فى المجتمعات الشيوعية فعلا أن أولئك الذين بيدهم السلطة —الرؤساء أو المنظمين — يحتفظون لأنفسهم بفوارق اجتماعية فى الثروة والفرصة ، وهى الفوارق التى تعادل على الأقل نوع الفوارق الطبقية الموجودة

عندنا فى الغرب . وحقيقة الأمر أنه قد تكون هذه الفوارق أكبر فى بعض المناطق حيث أن قاعدة المجتمع لاتزال منخفضة إلى حد بعيد ، فامتلاك سيارة فى مجتمع يخلو فى الواقع من السيارات يعتبر ميزة أعظم من ميزة امتلاك مدير فى الغرب لسيارة من طراز « كاديلاك » . إن الفجوة بين المدير وماسح البلاط هو بكل تأكيد تقريباً أكبر فى المجتمع السوفيتى ، لأن المجموع كله لم يصل بعد إلى وفرة الاستهلاك الجماعى .

ويذهب ميلان دجيلاس (Milan Djilas)، الزعيم اليوغسلافى المنشق والكاتب، إلى أبعد من هذا ويقول « إن طبقة البيروقراطيين الجديدة ستخلد نفسها ، بما أن أطفالها سيولدون ولهم ميزات تحرم على غيرهم ، ويبدأون الحياة كالصفوة المختارة التى تستمتع بكل ميزات عدم المساواة التى يستمتع بها أطفال الأغنياء فى الغرب .

بيد أن الشيوعية، باعتبارها نظاماً للمجتمع لم تبلغ بعد عامها الخمسين، فلا يمكن التثبت من مواضع صلابتها ومظاهر ضعفها فى المستقبل ، بل كل ما يقال فيها لايتعدى الحدس والتخمين . أما الأمر المؤكد فهو أن إغراءها الأول ، قبل أن تتوفر لها السلطة ، مقصور على أولئك الذين يخيب أملهم فى النظام الاجتماعى القائم ، أو ينالهم الظلم بسببه : فصغار أبناء الطبقة الوسطى الناشئون ، الذين يرون السلطة باقية فى أيدى زعماء الإقطاع التقليديين، والعمال الذين يتجمعون زرافات فى المدن فى حالة من البؤس فى أول « ضغط » لتراكم رأسمالى أولى ، وأهم من هؤلاء أولئك الذين سلبت أراضيهم — كل هؤلاء تتكون منهم النواة والجمهور الذى يتبع الفورة الشيوعية .

على أننا حين نصل إلى المساواة القومية فى ظل الشيوعية ، نجد الموقف غير واضح كل الوضوح . فما لاشك فيه أن كل الأمم متساوية من الوجهة النظرية ، ولا يجوز لإحدى الدول أن تضطهد أو تتسلط على الأخرى . ولقد كان من أبرز الأعمال الأولى للثورة البلشفية فى روسيا إعلان تحرير كل الشعوب الرعايا فى آسيا الوسطى ، التى ضمها أباطرة الروس إلى الإمبراطورية الروسية ، مثل الكازاك والأوزبك والأرمنيين والكرجيز . ولكن يبدأ بعد ذلك مزيج من الشعور بالميل إليها والنفور منها ، إذ تعلم الشيوعية أيضاً أن القومية إن هى إلا امتداد لمرحلة الرأسمالية البرجوازية من التطور البشرى . وكما رأينا ، هناك ارتباط بين تعريف السوق وتعريف الأمة . لذلك يقول الشيوعيون إنه عندما تجتاز البشرية مرحلة الاقتصاد الرأسمالى ، فإنها تترك القومية وراءها كذلك . فالقومية باعتبارها وسيلة للتقييد والتقسيم ستختفى فى النظام العالمى الخالى من الطبقات والأمم — ذلك النظام الذى ستحققه الشيوعية . ولا حاجة لهذا النظام إلى إلغاء الثقافة القومية ، بل إن فوارق الثقافة واللغة القوميتين يجب فى حقيقة الأمر احترامها ، ومع ذلك يجب أن تفهم القومية على أنها مرحلة زائلة .

هذه هى النظرية فى إيجاز . وأما من الناحية العملية فالنظرة أكثر تعقيداً من هذا بكثير . وحتى إذا كانت القومية من الوجهة النظرية البحتة الدقيقة هى مبدئياً امتداد لمرحلة التطور البرجوازية ، فسرعان ما رأى الشيوعيون إلى أى حد يمكن أن تصل القومية فى المجتمعات المتخلفة والمجتمعات التى لم تصل بعد إلى مرحلة البرجوازية ، على شريطة

أن تكون قد خضعت لحكم الاستعمار . والمجتمعات فى مراحل نموها المتعددة يمكن أن تصاب بوباء القومية، حيث إنها القوة الدافعة الكامنة خلف الحركة التحررية الهادفة إلى القضاء على سيطرة الاستعمار الغربى وهو مايسميه الشيوعيون «النظام الإمبريالى القديم» . وهم على استعداد لأن يؤيدوا الوطنيين المحليين فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية — من أمثال كاسترو وسيكو تورى إذا استطاعوا بهذه الوسيلة أن يقضوا على النفوذ الغربى . وليس من الضرورى أن يكون هؤلاء الزعماء المحليون شيوعيين بل إنهم قد يزجون بالشيوعيين عندهم إلى السجن ، ولكن هذا لايزعج الشيوعيين ، لأنهم يقولون : اقض على النفوذ الغربى أولا ، وبعد ذلك نستطيع أن نتبع « تاكتيكا » جديداً . وفى ذات الوقت نقول نحن « نعم » للقومية المحلية باعتبارها وسيلة لإنهاء صور الحكم الغربى القديم ونفوذه .

وأياكانت النظرية ، فالشيوعيون يعترفون أيضاً بفائدة القومية على أنها وسيلة لجمع الشعب لتأييد ثورة شيوعية محققة . ويبدو أن الإخلاص للصورة الروسية فى روسيا ، والتكريس للقوة الصينية فى الصين وسيلة تستعمل سعياً وراء الظفر بتأييد الشعب لنظام الحكم الثورى . حدث هذا بنوع خاص أثناء الأثر المدمر لهجوم هتلر على روسيا ، إذ لجأت السلطات إلى إثارة الشعور بروسيا المقدسة ، وروسيا العظمى بكل تاريخها وكل مجدها وكل مقاومتها وانتصارها إلى أقصى حد ، ليجمعوا المواطنين فيها ليقوموا للدفاع عن الاتحاد السوفيتى .

إذن ، يمكن أن تكون القومية حتى الآن مشروعة فى أعين الشيوعيين أيا كانت المراحل التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية . ولكن هنا يأتى التناقض الغريب . ذلك أن إحدى الحقائق الأساسية فى الشيوعية العالمية هى أن التعاليم الشيوعية قد تأصلت فى دولتين إمبرياليتين على جانب عظيم من القوة ـ دولتين قد استوعبتا على مر القرون ملايين من المواطنين من القبائل والأجناس الأخرى . فماذا عن قومية هذه المجموعات ؟ لنفرض أنها لا تمحى من القلوب نتيجة للتنمية الاقتصادية فى ظل النظام الشيوعى ، فهل يمكن تأييدها وتشجيعها ؟ من الواضح أن الإجابة عن هذا التساؤل بالنفى ، لأنها بالمقارنة بتقرير المصير فى البلاد الأخرى قد تضعف السيطرة السوفيتية أو الصينية . وهكذا نصل إلى هذا التناقض وهو أن القومية خير فى غانا أو كوبا أو العراق ولكنها شر فى المجر أو الكرجيز أو التبت . فالقوميات ، مثلها مثل الأشخاص ، قد تكون كلها متساوية ، ولكن من الواضح أن بعضها « أكثر مساواة » من البعض الآخر ، كما يتبين بأتم وضوح فى روسيا أو الصين . ويصرف الروسيون النظر عن الهياج داخل حدودهم الخاصة على اعتبار أنه من « آثار البرجوازية » . ومع ذلك ففى عام ١٩٣٢ عندما استمرت فظائع التجميع الزراعى ، ثبت أنه من الضرورى ضرب معظم أعضاء وزارة أوكرانيا بالرصاص لأجل هذه « الآثار » عينها . كما أن مأساة المجر لاتزال ماثلة فى الأذهان . فلقد أدت الرغبة فى إيجاد أمة أوربية متماسكة واعية للتخلص من السيطرة الروسية ، أولا إلى ثورة الشعب بأكمله ثم إلى قمع الروس لهذه الثورة بطريقة وحشية . فهل يمكن أن يكون هناك

مثل أعجب من هذا على وجود عدم المساواة الأساسية بين المجموعات القومية فى داخل المحيط السوفيتى ؟ لست أظن أننا قد رأينا بعد نهاية التباديل والتوافيق الممكنة لهذا التناقض .

وأما الميادين التى يدعى فيها الشيوعيون ثورات عصرنا الحاضر فى نظامهم بأقل مغالطة فهى ميادين العلم والادخار والتكنولوجيا . لقد كان ماركس ، كما لاحظنا ، يدعى دائماً أن شيوعيته ، بخلاف الاشتراكية الخيالية لمعاصريه ، هى الشيوعية العلمية حقاً . فالشيوعية وحدها هى التى كشفت عن القوانين الداخلية التى توضح أعمال المجتمع البشرى والطبقات البشرية تماماً ، كما توضح قوانين الديناميكية الحرارية عمل الأجسام الصلبة والكتل . وفى معنى ما ليس هذا إلا صورة مختلفة للأسلوب الفكرى للقرن التاسع عشر — بل فى الحقيقة لبعض أنواع الفلسفة اليوم — الذى لا يقبل إلا صورة واحدة لمعنى الشىء وصحته ، ألا وهى الصورة التى يمكن التحقق منها بوسائل القياس والتقدير العلمية . ولعل الفكر الغربى اليوم أميل إلى قبول حدود هذا المدخل العلمى ، بينما يقدر كل التقدير النتائج المذهلة التى يمكن أن يقدمها فى ميدانه الملائم . وفى الاتحاد السوفيتى يستطيع الإنسان أن يتصور أن قبول العلم بدون تقييد على أنه المفتاح لكل شىء يعطى مزيداً من الطاقة للسعى وراء الأهداف العلمية . ومما لا شك فيه أن أمة أنتجت القمر الصناعى «سبوتنك» وصورت الجانب المظلم من القمر الطبيعى ، لها قوة دفع للطاقة لا مثيل لها . وفى التعليم السوفيتى قد أنتجت سياسة التركيز على العلم مجتمعاً

قادراً على تعبئة مهارات علمية وفنية أكثر من أى بلد آخر — فى المرحلة المماثلة من النمو بطبيعة الحال .

ولكن هذه الانطلاقة العلمية فى روسيا لم تكن ممكنة ، لو أن الاتحاد السوفيتى لم يتطور أيضاً تطوراً عظيماً وبطريق مباشر إلى دولة رأسمالية — إن هذه رأسمالية الدولة ، ولكنها رأسمالية على كل حال . فتركيم المدخرات الهائلة فى عشرات سنى المشروعات ، جعل التوسع المماثل فى التعليم ممكنا . فلولا رأس المال ، لما أمكن أن تتكاثر المدارس والجامعات ، ولولا العقول المدربة ، لما أمكن التوسع فى النظام الاقتصادى . وفى الواقع تتوقف قوة الشيوعية الحالية ، كما نرى الآن ، على قوة دفعها التعليمى أكثر منها على أية تنمية مبكرة أخرى .

وعلى الرغم من ذلك يجدر بنا أن نلقى نظرة عاجلة على تلك التنمية المرتقب وقوعها ، التركيم الإلزامى لرأس المال ، لأنه يصل إلى جذور الماركسية . كان ماركس يعتقد اعتقاداً أساسياً أن الرأسماليين سيخلقون مجتمعاً صناعياً فى مبدأ الأمر وأن الشيوعيين بعدئذ يتسلمونه منهم بعد أن يكون قد توطدت أركانه . وكان هناك سبب قد دعا ماركس إلى اتخاذ هذه النظرة باعتبارها عملية تاريخية حتمية ، استمدها بكل بساطة من ملاحظاته المباشرة للمراحل الأولى للانطلاقة الصناعية فى بريطانيا . لقد ابتكر الرأسماليون الأفراد والتجار والمقاولون الأفراد النظام الرأسمالى ، وهم لايدركون أنهم يفعلون ذلك ، بل كانوا يظنون أنهم كانوا يسعون وراء الربح فقط ، ولكن رغبتهم فى الربح هى

التى عملت على نجاح النظام بأكمله ، وكانت ، فى نطاق سوق بريطانية الجديدة الموحدة ، وسيلة ذات أثر فعال فى دعم التوسع الاقتصادى . فالرجل الذى يحقق ربحا هو ذلك الذى ينظم إنتاج بعض السلع أو الخدمات بحيث يجعل الناس على استعداد لأن يتنازلوا عن بعض الموارد للحصول على هذه السلعه أو تلك أكثر مما كلفه إنتاجها فى بادىء الأمر . وكلما أحسن الرجل تنظيم موارده، ازداد الفرق بين التكاليف وبين الثمن الذى يرضى الناس أن يدفعوه فى سبيل اقتناء السلعة . وهذا الفرق هو ربحه الفائض ، ويمكن استخدامه فى استثمارات أخرى ، وخلق وسائل جديدة فى الاقتصاد القومى والقيام بتجارب على سلع جديدة وأنواع جديدة من التكنولوجيا . يضاف إلى هذا أنه فى الوقت الذى فيه يكثر العمال فى غير تنظيم ودون أن يكون لهم حول أو قوة ، يمكن خفض الأجور فيزداد الربح نسبياً . وكما لاحظنا من قبل فقد كانت هذه حال العمال البريطانيين فى أوائل القرن التاسع عشر ، إذ كانت أجورهم تكاد تكفى للحصول على القوت الضرورى،وكان من الممكن بعد ذلك استخدام هذا الفائض فى استثمار رأسمالى أكثر . ومما ساعد على دفع الاستثمار إلى الأمام دفعة كبرى هو عدم زيادة الاستهلاك من جانب العمال فى العقود الأولى من سنى التصنيع .

هذه كانت الحالة التى تركت أثرها عموما فى نفس ماركس . لقد كان يعتبر كل الأرباح بمثابة استغلال ، ولكنه لم ينكر الدور الذى تقوم به فى إطلاق المزيد من الموارد من أجل المزيد من الاستثمار .

كانت هذه هى المهمة التاريخية البرجوازية ، ولكن ماركس كان يعتقد أن العملية لا يمكن أن تدوم بسبب تناقض جوهرى فيها ، فمع أنه فى وسع الآلات الجديدة أن تنتج فيضاً من السلع ، فإن الأجور ستبقى عند مستواها المنخفض ، وقدرة الناس الشرائية لن تزداد لمواجهة إنتاج الآلات . وهنا تحدث أزمات الإفراط فى الإنتاج — وهى فى الواقع أزمات النقص فى الاستهلاك — وهذا يعرض النظام لعدم الاستقرار والتناقض اللذين يزدادان عمقا . وكان ماركس يعتقد أيضاً — لأسباب تبلغ فى نظرنا من الخيال درجـــة تجعلنا لا نتعرض لها هنا — بأن الأجور ستنخفض فعلا ، وأن الناس سيزدادون فقراً . وإذ تزداد جماهير الشعب فقراً ، يزداد ثراء عدد متناقص من المحتكرين — وهؤلاء هم المنظمون والجامعون للأرباح — وفى النهاية يرتد كل المجتمع إلى صراع ثورى يطرد فيه الجم الغفير من الفقراء القلة من الأغنياء ويستولون على الصرح الصناعى الذى كان قد أقامه الاحتكاريون ، وينشئون مجتمعاً لا طبقياً ، لا ربح فيه — ذلكم هو المجتمع الشيوعى .

على أن نقطة الضعف فى نظرية ماركس ، كما نعلم ، كانت تكمن فى أنه مع مرور سنى القرن التاسع عشر بدا العمال يشتركون بطريقة أكثر ملاءمة فى ثروة المجتمع الجديد ، إذ ارتفعت أجورهم الحقيقية بدلا من انخفاضها ، وأخذوا ينظمون أنفسهم ، ويستغلون مراكزهم على اعتبار أنهم ناخبون ، ويسعون سعياً حثيثاً نحو ما نسميه الآن دولة الرفاهية .
وبدأت تكون للعمال مصلحة فى ذلك النوع الجديد من المجتمع الذى

لم يتكهن به ماركس والذى كان يتعارض مع افتراضاته الأساسية . لقد توفى ماركس قبل أن يحل هــذا التعارض ، فتلقاه لينين واكتشف ـ مستريحا على الأقل لما اكتشفه ـ أن السبب فى مشاركة العمال فى نصيب أكبر من الثراء فى الغرب هو أن الثروة كانت تسلب من المستعمرات التابعة للغرب ، إذ كان عمال المستعمرات يحملون عبء الثورة الصناعية كاملا وتنوء كواهلهم المبللة بالعرق ، ليس بالإحتكاريين الغربيين فحسب ، بل بأعضاء اتحادات العمال الغربيين أيضا . وكانت إحدى نتائج هذا الكشف أن لينين علق أهمية أعظم على ثورة المستعمرات ضد تفوق الغرب الإمبريالى ، وأخذ يعتقد أن السبيل إلى الغرب سيكون عن طريق بكين ودلهى .

وهناك ناحية أخرى من نظرية ماركس جديرة بالملاحظة . لقد كان يعتقد أن الرأسماليين الغربيين كانوا مضطرين إلى استثمار أموالهم فى الخارج ، بما أن إخفاق الاستهلاك الداخلى فى الزيادة قد حد من مجال زيادة الاستثمار المربح فى الداخل . وإذ كان هؤلاء يسعون فى لهفة وراء الأرباح ، فإنهم كانوا يتحصنون فى البلاد الأجنبية إما بطريق مباشر أو وراء دمى محلية ، ثم يقاتلون لإبعاد الغير عن مناطق نشاطهم . لقد كان هذا هو الرباط الأساسى بين الرأسمالية والاستعمار والحرب ، ولقد كان هذا التفسير الملتوى الذى جاء به لينين مسيطراً على تفكير الناس عن المستعمرات ، وظل باقيا حتى اليوم . ففى البلاد التى كانت مستعمرة فى الماضى ليس من غير المعتاد أن تجد زعماء تساورهم

الشكوك إلى حد بعيد فى كل أنواع الاستثمار الأجنبى الخاص على أساس أنه لابد أن يجر وراءه السيطرة الأجنبية ، بل ويمكن أن يجر الإقليم إلى الحرب . وهذه الفكرة القديمة التى أدركها الناس من قبل أقوى من الحقيقة الجديدة ، وهى أن الاقتصاد الغربى ، وقد انتقل إلى قاعدة جديدة للاستهلاك المرتفع ، لم يعد لديه رأس المال بالقدر الذى يفيض عن حاجته ، ولم يعد الخطر منطويا على «الاستغلال» ، وإنما على أن رأس المال سوف لا يتوافر من أجل تنمية المناطق فيما وراء البحار .

أما وقد ثبت لماذا لم يعد عمال الغرب ثوريين ، فقد ظل لينين يواجه مشكلة ما يمكن عمله مع طبقة من البروليتاريا التى لم تعد مستعدة ان تتصرف باعتبارها جبهة للثورة . لقد واجه المشكلة ببسط فكرة الحزب على أنه نواة سرية صغيرة ، ذات نظام كلى ، مكرس لتدليل أو إرغام الأكثرية على قبول زعامته الثورية . وفى الظروف التى كانت سائدة فى أوائل القرن العشرين أثبتت وسيلة لينين أنها أقوى من أية حركة جماهيرية . فحتى بعد آلام الحرب ظل عمال الغرب أساسا غير ثوريين . وأما فى روسيا فقد سارت الحرب كالهراسة البخارية تدك بداية حركة « الأخذ بالأساليب العصرية » . وفى هذا المجتمع المتفتت كانت تلك المجموعة الصغيرة المحدودة جداً من البلاشفة المثيرين للفتن هى التى استولت على السلطة ، وأقامت أول حكومة فى التاريخ على أساس الشيوعية .

وعند هذه النقطة وضح قصور التحليل الماركسى . لقد كانت

السلطة فى أيدى الشيوعيين، ولكن هؤلاء لم يتسلطوا على مجتمع صناعى بلغ مبلغاً كبيراً من التطور ، بل على أمة خربتها الحرب وأضعفتها ، وهى لم تكد تبرز من غياهب القرون الوسطى . فقد كانت المشكلة الكبرى فى روسيا فى عام ١٩١٧ وعام ١٩٢١ ولعدة أعوام بعد ذلك هى كيف تنشأ الشيوعية فى مجتمع لم يكن الرأسماليون قد تفضلوا عليه بإقامة صرحه الصناعى مقدما . وقضى لينين نحبه ولم تجد المعضلة سبيلها إلى الحل . وكان من حظ ستالين أن يتخذ ذلك القرار الرهيب الذى لم يسبق له مثيل ، ألا وهو تحقيق نوع غربى من المجتمع الصناعى الكامل التنمية ، وذلك ليس بأخذه عن الرأسماليين بل ببناء ذلك المجتمع هو بنفسه — وبعبارة موجزة باستخدام الدولة فى القيام بالمهمة التى كان الرأسماليون يقومون بها فى الغرب .

ومن حسن حظ ستالين أنه أصبح فى هذا الوقت واضحا كيف تستطيع الحكومة الاضطلاع بمثل هذه المهمة . ففى أثناء الحرب العالمية الأولى كانت تعبئة الحكومة المركزية للرجال والمواد لمهمة معينة قد حدثت فى بريطانيا وألمانيا وفرنسا ، والأرجح أن اقتصاد الحرب الغربى كان الأنموذج العظيم الذى اتبع فى الخطة الخمسية الأولى . ذلك أنه فى الحرب يتوسع المخططون فى الصناعات العظيمة التى تستخدم فيها المعادن ، والتى تتدفق منها آلات أكثر — لأن اقتصاد الحرب تتدفق منه الذخائر . وتتحقق التعبئة الشاملة بإرغام الناس والمواد على التلاؤم مع المشروع الشامل للتوسع الصناعى ، كما أن المدخرات تتجمع بمراعاة أن جزءاً

صغيراً جداً فقط مما ينتجه العمال يعود إليهم فى صورة استهلاك ، إذ أن نظام البطاقات التموينية والتضخم المالى أثناء الحرب هما اللذان أوجدا هذا النظام فيما بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، فقد أطلقت الموارد بصورة ضخمة لأغراض الحرب . ولعل المدخرات كانت أكبر فى تلك الفترة منها فى أيام البطولة للتركيم البدائى فى بريطانيا ، ولكن بما أنه من الجائز أن يكون النظام الرأسمالى القديم فى بريطانيا قد وفر النسبة التقليدية من الدخل القومى وهى تتراوح بين ١٢ ٪ و ١٥ ٪ ، فإن الأنظمة القاسية للخطط الروسية قد رفعت الرقم إلى ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪ من الدخل القومى . وكانت المدخرات الضخمة المستمدة من عمل الشعب تتدفق إلى الصناعات الجديدة ، وإلى التطورات الجديدة إلى أبعد مما وراء جبال أورال ، وإلى التوسع الكبير فى المناجم والنقل والتعليم والأبحـــاث ،

وكان لابد أن يأتى الادخار من الشعب ، بمـــا أنه لم يكن ممكنا أن يأتى من أى مصدر آخر . لقد جاء ، فوق كل شيء — كما هو الحال فى كل مراحل التركيم البدائى — من جوع الشعب التى تعيش على الأرض . فإن الآلام التى فرضت على الفلاحين — عن طريق بذل الجهود لاستخلاص كل قطرة يمكن استخلاصها من الموارد ونقلها إلى المدن — هذه الآلام أفضت فى النهاية إلى أن يعانى النظام الجماعى من الآلام المبرحة . ويخيل إلى أنه يمكن القول بأن الزراعة السوفيتية لم تعد تماما حتى هذا اليوم إلى الحالة التى كانت عليها بسبب شدة وطأة الادخار الإجبارى الذى فرض عليها فى الأيام الأولى .

ولنبحث الآن فى التناقض الكامل للثورة الشيوعية الأولى . لقد فرض الشيوعية فى الواقع نفر من المتآمرين فى بلد فسيح الارجاء كان فيه ما يقرب من ثمانين فى المائة من الشعب مازالوا يعيشون فى مجتمع ما قبل التصنيع ، بينما كان يجب أن تأتى الشيوعية إلى حيز الوجود عن طريق قوى التاريخ التى لامفر منها ، ألا وهى ثورة الطبقة الكبرى العاملة فى اقتصاد بلد كامل التنمية . وفضلا عن ذلك فإن الثورة ، التى كان مفروضاً فيها أنها تحرر العمال والفلاحين ، قد أخضعتهم لنظام من الادخار الإجبارى أقسى من أى شىء فرض فى الغرب غير المخطط . وهذا النظام الذى كان ينتظر أن يكون حكم الشعب بأصدق معنى لم يتخذ نموذجه الأول من اقتصاد الغرب المتقدم ، فى صورته فى وقت السلم ، بقدر ما اتخذه من الاقتصاد الغربى الصارم فى تنظيمه ، والمركزى فى إدارته ، والذى كان يسود خلال حرب شاملة .

وهكذا كان بين الثورة فى أول ظهورها وبين الشيوعية كما كان ماركس يتصورها شبه قليل . وكان ما فعلته أنها خلقت نوعا من أقوى أنواع تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية فى تاريخ الإنسان . وإلى هذا الحد اتفقت تماماً مع تقاليد المجتمع الروسى ، ذلك المجتمع الذى لم يكن فيه فى الحقيقة صور قديمة من الحكم الدستورى ، صور قديمة من تنوع السلطة ، بل كان الحكم المطلق فيه يتركز دائماً فى فرد واحد، هو القيصر .

وقد كررت الانطلاقة الكبرى التالية للشيوعية — فى الصين —

شيئاً من النمط عينه ، وكأنى بها تعزيز للطابع الاستبدادى الذى فرضته على الشيوعية طبيعة المجتمع الروسى ونطاق الانهيار الذى حدث فى عام ١٩١٧ . ذلك أن الصين أيضاً كان حظها من الصبغة العصرية جزئياً ، وما كان لديها من البناء العصرى — فى الصناعة والمواصلات — قد دمرته الحرب التى ظلت رحاها تدور مدة خمسين عاماً دون انقطاع تقريباً ، وحدث فى هذه البلاد المحطمة اليائسة التى كانت على حافة الفوضى أن الشيوعيين ، وهم تلك الفئة القليلة المدربة على الترتيب والنظام ، استولوا على السلطة ، ومن ثم فرضوا نظم التعبئة الشاملة . ومرة أخرى تلاءم هذا النمط مع تقاليد البلاد وتاريخها . ففى كل تاريخ الصين الطويل — وليس هناك بلد فى العالم ذو تقليد تاريخى طويل مستمر متواصل مثل الصين — هناك نظامان رئيسيان حافظا على وحدة الإمبراطورية المترامية الأطراف : عرش الإمبراطور الأوتقراطى ، والنظام الطبقى الإمبراطورى القاسى القوى الفعال للموظفين العموميين — وهو أول نظام للخدمة المدنية فى العالم يتوقف التعيين فيه على نتيجة امتحان مسابقة . وهناك أوجه شبه أخرى ، ففى عهد الأسر المالكة السابقة كثيراً ما قام الحكام الوافدون بتجارب على السياسات الضخمة للتغيير الاجتماعى مثل إعادة تنظيم أساس تملك الأراضى وتأميم الصناعة . ويمكن حتى القول بأن الكونفوشية كانت أيديولوجية الدولة بدرجة حقيقية جداً . غير أن نقطة الشبه الرئيسية تكمن فى أن محور ارتكاز القوة الفعالة فى الصين ظل دائماً فى أيدى الطبقة البيروقراطية .

هذه اذن هى أحجية الشيوعية ، ذلك أنها لاتحرز القوة بالأسلوب الذى تنبأ به ماركس ، ولا تقيم مجتمعاً يشبه كثيراً الصورة الأصلية التى رسمها لمجتمعه — هذا إلى الحد الذى يمكن أن يقال معه إنه كانت لديه صورة كهذه . وفى الحق أن ماركس كان غامضاً أشد الغموض فيما كتب عن شكل مجتمعه الكامل اللاطبقى . لقد نجحت الشيوعية فى الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة من جانب أقلية كرست نفسها لهذا العمل ، وكان ذلك فى مجتمعين عظيمين يتسمان بالطابع الأوتوقراطى من الناحية التقليدية وكانا يعانيان من انهيار وفوضى الحرب المدمرة . وبعد أن خلا الجو للشيوعيين لم يكن واجبهم الأول — كما كان ماركس يتوقع — تسيير دفة نظام متبع ، بل بالعكس ، خلق نظام جديد ، والابتعاد بالأمة عن حافة الفوضى المحققة ، وتعبئتها فى نظام فعال للحكم الحديث .

فكيف يمكن أن يصادف هذا النوع الواقعى العملى من الماركسية قبولا لدى الأمم الناهضة غير الملتزمة ؟ وكيف أن هذا النمط من النمو الإجبارى ، الذى يتحقق عن طريق القوة المركزية المخططة لدولة أوتقراطية ، يروق فى أعين البلاد التى تتأرجح بين الحاجة إلى التغيير وبين القدرة عليه فى واقع الأمر ؟ علينا أن ندرك أن احتمالات الإغراء فيه عظيمة ، وأن نذكر أولا أن عمليات التغيير قد بدأت فى كل البلاد غير الملتزمة ، فى آسيا ، وفى أمريكا اللاتينية ، وفى أجزاء كبرى من أفريقية . إن هذا هو تراث الاستعمار وأثر التجارة والتوسع الغربيين . فهناك عدد قليل من الزعماء المحليين تقوم تنشئتهم وفقا للأساليب الحديثة ،

وبعض الصناعات التى يملكها الأجانب عادة وأنشأوها بقصد تصدير منتجاتها . كما أن هناك وسائل جديدة للنقل والمواصلات . وفوق كل ذلك هناك تغيير فى الجو عموما . تهب رياحه إلى الداخل فتحمل معها الإيعاز بفرص أكبر وأشياء أفضل وكخطوة أولى ، يجب إنهاء حكم الاستعمار ، أو إنه قد انتهى . وهنا نقول : كل هذا واضح ، ولكن ماذا بعد ذلك ؟ وكيف يمكن إنجاز الوعود البراقة بالاستقلال فى حين أن كل ما يحيط بالمجتمع القديم الجامد من نظم ومثبطات تبدو وكأنها لاتزال كما هى بدون تغيير تقريبا ؟

إن الشيوعية إنما تخاطب من اصيبوا بخيبة الأمل النفسية، وتهاجم الزعماء التقليديين للمجتمع القديم ـ الحكام والأمراء القدامى ، وملاك الأراضى القدامى ، والجماعات المشتغلة بالتجارة والصناعة ، وأولئك الذين يبدو أنهم يقفون فى طريق بروز القوى الجديدة العصرية . وتحتاج الشعوب غير الملتزمة إلى أن تفتح عيونها فتتساءل : ألا يمكن لمالك الأرض القديم والبيروقراطى الجديد أن يشتركا فى بعض رذائل السلطة المطلقة ؟ إن الشيوعية تهاجم التحكم الأجنبي، وتستنكر الإمبريالية. وهذا يدعو أيضاً إلى فتح الأعين نوعا ما والتساؤل عما إذا كانت السيطرة السوفيتية على الدول التابعة لروسيا فى شرق أوربا لا يمكن أن تكون فى ذاتها نوعاً جديداً من الإمبريالية .

وفى الميدان الاقتصادى تعرض الشيوعية نظاما صارما للادخار ،

فبإرغامها الشعب على تأجيل الاستهلاك فهى إنما تقبل على مهاجمة أصعب مهمة فى أى مجتمع يعيش فيه الشعب قريباً جداً من حد الفقر المدقع ، بحيث يتحتم أن يكون الادخار اختياراً أليما . والشيوعية ، إذ تنكر الاختيار على الشعب ، وتفرض تركيم رأس المال ، إنما تفرض نمطا من النمو السريع . وعندما نقارن بين معدل النمو فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - وهنا تظهر ميزة السوفيت - يستطيع الشيوعيون أن يزعموا أنهم وحدهم هم الذين يعرفون كيف يقدمون للمجتمعات الفقيرة ذلك النوع من العون على الادخار الذى بدونه لا يكون هناك أمل فى أن ينتقل أى اقتصاد من نقطة الانطلاق إلى قوة الدفع المتواصلة .

ويعزز هذه الدعوى الاستراتيجية الجوهرية ميزات أخرى . ذلك أن الشيوعية قد ظهرت على أنها وسيلة لاغتصاب السلطة والنهوض بالمجتمع عن طريق عمل صفوة قليلة - مجموعة صغيرة من الناس . ففى معظم المناطق المتخلفة حقاً فإن عدد الرجال والنساء الذين يأنسون فى أنفسهم القدرة والعلم والإخلاص بدرجة تكفى للاضطلاع بمهمة خلق المجتمع الجديد ، يكون صغيراً بحكم الضرورة . إذن هناك إغراء طبيعى فى فكرة أن المجموعة الصغيرة التى تعمل متماسكة تستطيع أن تحقق الكثير . ومما يدعم هذا الإغراء تلك البساطة الجريئة التى نراها فى التصميم الماركسى على تفسير كل شىء بمعنى الثورة . فعندما تكافح بين عالم يردد آخر الأنفاس ، وآخر لن يولد ، وعندما ترى الفوضى طابع

كل ما يقع تحت ناظريك ، وحين لا يتيسر التوفيق بين مثلك العليا القديمة وأطماعك الحديثة ، وحين يذبل القديم وأنت لست واثقا من أنك تريد زواله ويتحتم مجيء الجديد ، ولكن بعد وقت طويل، وعندما تنو بين الآراء الخاصة بالحياة وأساليبها التى تبدو متناقضة بطبيعتها — حينئذ تقبل بقوة على الإيضاح البسيط المتين ، وتصغى فى افتتان حين يأتى إليك أناس قائلين : إن لدينا « الوصفة » للمستقبل ، إن عندنا الإجابة الشاملة وفى مقدورنا أن ندلك على ما تفعل ، لأننا ، كما ترى ، قد فعلنا ذلك من قبل . وقد يمكن القول بأن هذه البساطة وهذا الادعاء الجرىء بحل كل مشكلة هما أعظم مايستميل الناس إلى الشيوعية وأن من الحماقة البالغة أننا معشر الغربيين ننقص من قدرهما .

وليست هذه ، بطبيعة الحال ، القصة كلها ، ذلك أنه إذا كان لابد لنا من أن نقدر إغراء الشيوعية تقديراً معقولا وأن نحكم على النواحى التى يغلب أن تؤثر فيها على واضعى السياسة فى البلاد الصاعدة ، كان علينا أن ندقق أكثر فى تفهم معضلات التنمية ذاتها وإمكانياتها وذلك فى عملية النمو الواقعية التى يتحتم على البلاد النامية اجتيازها. فالمعضلات أصبحت أكثر وضوحاً ؛ والمشـــكلات تتخذ صورة محددة أكثر عما كانت منذ عشر سنين . فمثلا ، كيف تستطيع البلاد المتخلفة أن تدخر أكثر من ١٥ ./. من دخلها القومى ، إذا كان دخل الفرد يبلغ فى انخفاضه نحو عشرين جنيها أسترلينياً فى العام؟ وكيف يمكن فى كل الميدان الزراعى الذى رسخت فيه الأساليب المألوفة والوسائل القديمة فى أذهان الناس ،

كيف يمكن السير به فى طريق جديد للنمو ؟ وكيف يمكن التأثير على المزارعين حتى يزيدوا من الإنتاج ، لامن أجل أنفسهم فحسب ، بل من أجل السوق أيضاً ؟ وأين يوجد رأس المال اللازم لكل (البنيان السفلى) للصناعة ، ولمستلزمات النمو ذاته ، المتمثلة فى إنشاء الطرق ، وتوفير القوى ، ووسائل النقل ، وبناء الموانى ؟ وكيف يمكن إيجاد الأيدى العاملة والادخار اللازمين لأكثر العوامل حسما فى ذلك البنيان السفلى للصناعة ، وأعنى به بنيان العمال المتعلمين ؟ وفى ميدان التوسع الصناعى إذا فرض أن الموارد محدودة دائماً ، فأى الصناعات يجب تنميتها ، وأيها يجب إغفالها ؟ وأين يكون من الحماقة الاستثمار ، وأين يكون من الحكمة المضى فيه ؟ وهل يجب أن يكون الهدف الربح الكثير العاجل لرأس المال ، أم هل هناك ما يستوجب التأنى فى الحصول على الأرباح على أن يكون الهدف النهائى نمواً أكثر توازناً ؟ كل هذه أسئلة جد واقعية تفرض نفسها على زعماء المناطق المتخلفة فى اللحظة التى يتحقق فيها الاستقلال، وتأخذ وحدة الجهاد الوطنى وحماسته فى الضعف وتغير الحال.

وفى هذه النقطة تواجهنا ميزة أخرى يستمتع بها الشيوعيون ، فهم يقولون إن لديهم الإجابات عن الأسئلة المتقدمة . أما نحن فى الغرب فقد تخامرنا الشكوك ، وبحق ، فى عدد من الإجابات ، ولا نحرص على أن تكون إجابتنا قاطعة — وبالأخص فى ميدان الزراعة المفزع ، والجوهرى فى نفس الوقت . ولذلك لانستطيع أن تنافس الشيوعى

فى ثقته التى يقول لنا بها « اصغوا إلى ، فأخبركم بما تفعلون » . والآن حيث إن هذا التردد ينشأ عن حيرة خالصة بشأن الوسائل ، فهناك إذن إخلاص ، ويمكن مجابهة الموقف ببذل مجهودات أكبر للكشف عن الإجابات المطلوبة . أما إذا كانت هذه الحيرة تعكس قلة إحساسنا بأهمية المناطق النامية ، وأننا لم نمنحها ما تستحق من تفكير جدى ، فإذن لا نستطيع أن نفخر بفلسفتنا العملية (براجماتزم) التى لا تصبح إلا اسماً آخر لعدم المبالاة .

وأيا كان السبب ففى تصورى أننا يجب أن نعترف اليوم بأن كثيراً من إجاباتنا ليست موضوعة فى هيئة محددة ، وأن سياساتنا العامة ليست مدروسة دراسة كافية . وعندما أنظر أحياناً إلى هذه المجموعة كلها من البلاد النامية التى خرجت من كفاحها فى سبيل الاستقلال لتواجه حقائق الاختيار الاقتصادى والقرار السياسى ، أسائل نفسى : هل ندرك كيف يمضى الزمن سراعاً ، وكيف أن بعض هذه القرارات يجب الإسراع فى اتخاذها ، وأنه من المهم لنا ، بدورنا ، أن نصوغ سياساتنا الخاصة بالأمم الفقيرة فى العالم ونحددها ؟ وإذا لم يكن لدينا الشعور بأهمية الموضوع الآن فهل نحن على يقين من أن الفرصة لم تضع ؟

الباب الرابع

اقتصاديات التنمية

رأينا كيف أن الثورات الكبرى فى عصرنا قد عملت على خلق مجموعة من الأمم الثرية فى ميدان المحيط الأطلسى الشمالى ، وعلينا الآن أن نبحث فى أثرها على الأمم النامية . وفى هذا النطاق يشمل موضوع بحثنا ثلاثا من الثورات فحسب : الثورة المادية التى بها يصبح الناس مهتمين بشئون الحياة الدنيا ، والثورة البيولوجية التى جعلت عـــدد السكان يزداد بكيفية لم يسبق لها مثيل ، وأخيراً ، بل وأهم التغيرات العظمى جميعاً ، تطبيق رأس المال والعلم على عمليات كسب الإنسان لقوته اليومى . أما ثورتنا الرابعة ، وهى ثورة المساواة ، فتهتم أكثر بمشكلات فن الحكم والتطور السياسى ، وسيأتى بحثها فيما بعد .

ولست أظن أن هناك حاجة شديدة إلى تأكيد أثر الثورة المادية والاهتمام بشئون هذه الدنيا على الآمال المرتقبة من التنمية ، فإن إحدى حقائق الطبيعة البشرية أنك لا تحصل على ما تريد ، وأنك لا تعمل لأجل ما لا تستطيع أن تتصور وسواء اتخذ هذا الدافع إلى التحسين المادى صورة الحافز إلى الربح فى عقول رجال الأعمال ، أو تصميم

السياسى على أن يرى بلاده قوية ونامية اقتصاديا ، فإنه على الحالين دافع جوهرى إلى صبغ الاقتصاد بالصبغة العصرية . ومع أن هـذه النقطة أوضح من أن تحتاج إلى كثير من التأكيد ، فإنه من المفيد أن نذكر أن بعض المجتمعات لا يزال ينقصها الحافز إلى التقدم والتغير الماديين .

وكلما ظل الرجال والسيدات يفضلون المركز الاجتماعى على التنمية الاقتصادية ،ويقدرون الميزة التقليديةوالعرف أكثر من مخاطرة وقسوة التغير الاقتصادى العنيف، عجز رأس المال والعلم عن أن يكونا وسيلتين كاملتين للتنمية.إذ أن الزعماءلن يكونوا جهلاءبتطبيقهمافحسب بل ستعوزهم الرغبةفى التطبيق أيضاً . ولقد ضربنا المثل فيما سبق برجال الأعمال الصينيين فى أواخر القرن التاسع عشر:ففى المراحل الأولى للنظام المتطور لميدان الأعمال ، يجد المرء فى كثير من الأحيان تأرجحاً بين الرغبة فى استخدام الثروة الجديدة فى صور المنفعة القديمة ـــ الاستثمار فى الأراضى واتباع عادات الإقطاع ـــ وبين الرغبة المضادة فى سلوك سبل أكثر مخاطرة لزيادة الاستثمار حتى تتسع القاعدة الاقتصادية للمجتمع بأكمله . وحيث يحدث الائتلاف بين الأعمال الجديدة والميزة القديمة ، تقوم عقبة كأداء تحول دون المزيد من التغيير ، وتخلق الاحتكاكات الاجتماعية التى تؤدى بسهولة إلى شيوع التذمر بين أفراد الشعب على

أوسع نطاق . فلقد كانت الدعاية الشيوعية فى فرنسا فى الفترات التى تتخلل الحروب توجه باستمرار ضد المائتى أسرة التى كانت تملك معظم الصناعة الفرنسية فى تحالف متداخل مع حفنة قليلة من الطبقة الارستقراطية السابقة . وفى أمريكا اللاتينية يعتبر النمط الإقطاعى للأعمال فى الآونة الحاضرة سبباً قوياً من أسباب القلق . ويبدو واضحاً أنه ما لم يمكن المضى إلى المرحلة التالية من النمو — إلى زيادة انتشار القوة الاستهلاكية ونمو طبقة وسطى قوية مستقلة ، وإنشاء منظم لسوق تقوم على طلب الجماهير — فإنه من المحتمل أن تجتاح مثل هذا المجتمع ثورة يمينية أو يسارية متطرفة .

على أن هذه العقبات تحدث حتى ولو كان مجتمع ما قد بدأ فعلا عمليات التنمية الحديثة . ويمكن المجادلة بأن العقبات الرئيسية تكمن فى مرحلة سابقة على هذه بكثير : فى المجتمعات القبلية البدائية التى لم تبدأ فيها التنمية بعد . ففى أفريقيا مثلا ما زالت معظم الشعوب تنظم على الأساس القبلى . وفى مثل هذه المجتمعات الجماعية يتقاسم حقوق ثمار الأرض عدد كبير جداً من ذوى القربى ، الذين لا يشتغلون إطلاقاً . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يشتغل المزارع الواحد بجد أكثر إذا كان فوج من إخواته وبنى عمومته ومن عماته — وهؤلاء يعدون فى الواقع بالعشرات فى أفريقيا حيث تتعدد الزوجات — يمكنه أن يشاركه فى محصولاته

ويستنفدها ؟ إن « نظام الأسرة المتفرعة » يعتبر بمثابة نوع من دولة الرفاهية وإنما فى المحيط الخاص . فلا حاجة بإنسان إلى الموت جوعا ، إذا استطاع قريبه أن يقوم بإعالته . ولكنه من الصحيح أيضاً أنه إذا ازداد عدد الذين يعولهم فرد ما فى كل وقت يرتفع فيه دخله ، فإن الحوافز التى تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد تضعف حتى تتلاشى فى النهاية .

فلهذه الأسباب يشك بعض المراقبين فى إمكان الإسراع « بالأخذ بالأساليب العصرية » فى أفريقيا ، ويقولون إن الزعماء يريدونه ، وقد اتخذت هذه الخطوة الأولى نحو التغيير، ولكن الظروف الممهدة للسعى نحو التغير لا وجود لها بين الشعب عامة . بيد أنه مما لاشك فيه تقريبا أن هذا الرأى مبالغ فيه . ذلك أن المزارعين فى غانا أصبحوا أكبر منتجين للكاكاو فى العالم ، ولم يكن الدافع لهم إلا الحصول على النقود . وفى تنجانيقا استعملت قبيلة تشاجا نظامها الجماعى لإنشاء جمعية تعاونية أكثر ما تكون فاعلية فى إنتاج البن — أما مزارعو كيكويو فى كينيا، الذين أعيد استيطانهم فى مزارع صالحة للإنتاج ، فينتجون محاصيل تضارع تلك التى تنتجها مزارع البيض . فالتغيير إذن ممكن ، والحافز

المادى له أثره . ولكنه من الواضح أن المهمة تتطلب وقتا أطول وتتكلف أكثر مما تتكلفه فى البلاد ذات التربة الصالحة والتقليد الزراعى التقدمى .

ولننتقل الآن إلى ما أطلقت عليه اسم الثورة البيولوجية: أى الازدياد الهائل فى معدل عدد سكان العالم وانعدام تناسب هذا النمو السريع مع موارد العالم الموجودة . ويعتبر كثيرون من الناس أن هذه المشكلة من أخطر المشكلات البشرية . ويتطلعون بخوف إلى اليوم — ولا يزال بعيداً عنا بأجيال — الذى قد يكون فيه نصيب الإنسان من سطح الأرض مكاناً يستطيع الوقوف فيه . وأنا أعترف أن هذه الصورة البعيدة تبدو لى أنها ليست مؤكدة لدرجة أنها لا تسترعى اهتماما عاجلا، ولكن من يدرى أية تغييرات تحدث أو أمراض أو طوفانات أو مجالات فى الفضاء الخارجى تعدل من المتوالية الهندسية لنمو السكان ، وأما ما أريد أن أتناوله بالبحث الآن فهو المشكلة المباشرة ، وهى أن زيادة عدد السكان فى مناطق مثل أمريكا اللاتينية أو شبه القارة الهندية هى على النحو الذى يتهدد الأفواه الجديدة بالتهام كل المداخرات الجديدة التى بدونها لا يمكن وجود رأسمال يكفى لجعل مواصلة التنمية ممكنة . إن المعضلة حقيقية جداً، لأن اقتصادنا الحديث بأكمله يتوقف على الادخار ، الامتناع عن الاستهلاك ، ولكن إذا استمرت الزيادة فى عدد السكان سنة بعد أخرى ، فإن عدد الأفواه الجديدة ، التى تولد لتستهلك ، يمكنها بسرعة أن تأتى على المدخرات الجديدة التى كان يجب استخدامها فى تغيير الاقتصاد القومى. وهكذا يمكن إعادة وضع السؤال بهذه الصورة : هل معدل نمو

السكان هو من الضخامة بحيث إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث حقيقة ؟

إن إجابات التاريخ عن هذا السؤال حتى الآن مبهمة ، ففى البلاد الغربية حيث سار « الأخذ بالأساليب العصرية » جنبا إلى جنب مع الزيادة فى عدد السكان ، كانت القفزة الهائلة فى عدد السكان دافعا إلى التوسع ، وذلك بإيجاد عمال يكفون الصناعات الجديدة وسوق كبرى بدونها كان لابد من توقف الإنتاج فى الاقتصاد القومى .

ومن الناحية الأخرى نجد أن المجتمع القبلى أو التقليدى- مثل مدنية الصين التقليدية العظمى- كان يسير فى الاتجاه المضاد . وكما رأينا فى أوقات السلم ، فإن الاتجاه العام ينطوى على أن السكان يتزايدون إلى أن يصلوا إلى أقصى حدود الإنتاج . غير أن هذه الحدود لا يمكن التوسع فيها ، لأن العلم والتكنولوجيا لم يحققا بعد مثل تلك الظواهر المدهشة التى نراها فى أمريكا حيث يستمر المزارع الأمريكى فى إنتاج المزيد من الطعام من مساحة أصغر ، وعند هذه النقطة تبدأ الدورة الكئيبة : تزايد فى المواليد أولا تلتهم وسائل المعيشة ثم يأتى الجوع بما يصحبه من اضطراب ، فيثير اتجاها نزوليا فى حجم السكان . وما إن يصبح حجم السكان ثانية دون المستويات الممكنة للإنتاج ، حتى يعود السلام والاستقرار اللذان ، لسوء حظ الإنسانية ، تعود معهما الزيادة المطردة فى السكان . وهذه

التناوب المنكود الشاسع بين السنين السمان والسنين العجاف إنما يمكن تأييده تأييداً كاملا بالوثائق من سجلات التاريخ الصينى .

فأى النمطين يحتمل أن يسود فى يومنا هذا ؟ على المرء أن يذكر أن التكنولوجيا الحديثة قائمة على الادخار . والوسيلة لوضع حد لانعدام التناسب بين السكان والموارد هو تطبيق مقادير ضخمة من رأس المال على الموارد . غير أنه من الصعوبة بمكان أن نضمن قدرا ضخما من الادخار ، حينما تؤدى الزيادة المطردة فى السكان إلى رفع مستويات الاستهلاك . فإذا كان معدل الزيادة ٢٪ فى العام ، كما هى الحال فى الهند ، أو حتى ٣٪ كما هى الحال فى أجزاء من أمريكا اللاتينية ، فهل يستطيع الناس حقيقة أن يدخروا على نطاق ملائم ؟

وبطريقة جزافية يقدر الاقتصاديون أن الحصول على وحدة من الدخل يستلزم استثمار ثلاثة أمثالها من رأس المال . لذلك إذا أرادت أمة ما أن تتمشى مع الزيادة فى السكان بنسبة ٣٪ كان عليها أن تستثمر ما يقرب من ٩٪ من دخلها القومى كل عام . وهذا مالا يستطيعه المجتمع التقليدى الذى لا تتجاوز مدخراته ٤٪ إلى ٥٪ من دخله السنوى . وحتى يمكن تجاوز معدل المواليد هذا ، يجب أن يرتفع معدل الدخل القومى المخصص لرأس المال المنتج إلى ما بين ١٢٪ ، ١٥٪ . والمظنون أن هذه هى النقطة الرئيسية فى تحقيق الانطلاقة نحو النمو المتواصل . ولكن هل يمكن رفع الادخار إلى هذه المستوى ، مع وجود الفقر

أصلا فى المجتمع ؟ وهل يمكن أن يكون هناك أى أمل فى تحقيق هــــذه الزيادة فى المدخرات ، إذا ظل معدل المواليد يتزايد بسرعة أكثر ؟

أما المجتمعات الشيوعية فتعرب عن أملها فى أن تفعل هذا عن طريق النظام الصارم المتعلق بالادخار الجبرى . ولاشك أن روسيا حققت انطلاقتها باتباع هذا النظام . ولكن روسيا لم تكن لديها زيادة فى السكان بالنسبة للموارد ، بل إن قلة الأيدى العاملة كانت السبب فى متاعبها فى الأيام الأولى . وتدعى الصين أنها قد وصلت إلى مستوى ادخار يزيد على ٢٠٪ من الدخل القومى ، ولكننا لا نعرف بعدما إذا كانت تقدمت فعلا فى اقتصادها القومى . وأما فى الهند الديمقراطية ، حيث يطلب من الشعب لأول مرة فى التاريخ أن يجتازوا مرحلة عصيبة قوامها التقشف خلال فترة التراكم البدائية ، فالمدخرات أقل ، وربما لم يبلغ الادخار المحلى بعد ١٠٪ من الدخل القومى ، مع أنه فى ارتفاع مطرد . ولكن المعونة الخارجية التى تتمثل فى رأس المال قد رفعت النسبة فجعلتها تزيد على ١٣٪ . ونتيجة لهذا أو بالرغم من الزيادة فى عدد السكان بنسبة ٢٪ ، فإن الهند تمضى قدما فى طريق التقدم . فالمدخرات فى ازدياد ، والاستهلاك أعلى قليلا ، والغالبية العظمى من السكان تستطيع أن تعمل وتأكل . ومع ذلك فمن الواضح أن التقدم المادى كان يمكن أن يكون أسرع ، لولم يزد عدد سكان الهند فى العقود الأخيرة من السنين بمقدار ٨٠ مليون نسمة ؛ ولهذا السبب تميل الحكومات الآسيوية إلى تعليق أهمية متزايدة على ضبط النسل باعتباره شرطا ممهداً للتنمية .

غير أننا نواجه هنا ما يشبه أحجية « الدجاجة والبيضة » وأيتهما جاءت أولا . ويبدو أنها حقيقة تاريخية أن الدول تعمل على أن يكون لها ما تريد من معدل المواليد ، فالفرنسيون مثلا فى القرن التاسع عشر إذ واجهتهم القوانين الجديدة الخاصة بوراثة الممتلكات ، قد جنحوا إلى الحد من أحجام أسرهم . أما اليابانيون فقد اجتازوا أولا دورة التوسع السريع جداً فى حجم السكان . وأما الآن فقد توقفت الزيادة وبدأ حجم السكان يثبت عند مستواه نتيجة للاختيار الشخصى والتشريع الحكومى . وينبغى علينا أن نؤكد نقطة الاختيار ، لأننا بالتأكيد لا نوحى — وهذا ما أفهمه — بوجوب تقرير الحكومات لحجم الأسر الذى يجب أن يتوخاه الشعب بمقتضى القانون، بل يجب أن يكون اختيارهم هو القول الفصل . وفى نطاق هذا الاختيار هناك أمر يبدو واضحاً ، وهو أنه حين تتوفر فرص أكثر للشعب لتعليم أفضل ، يأخذ فى التفكير فيما إذا كانت الأسرة الأصغر قد تكون أفضل بالنسبة لهم ولأطفالهم . وبعبارة أخرى فإنى أشك فيما إذا كان المرء يستطيع أن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان بموجب جدل مباشر ينطوى على أن تثبيت حجم السكان لابد أن يأتى أولا ، فإنه من المحتمل أكثر أن تكون قلة المواليد هى نتيجة التوسع الاقتصادى ، لا سبباً له . وفوق كل ذلك إن قوة دفع التنمية وتعليم القراءة والكتابة فى الاقتصاد ذى الاتجاه العصرى هما اللذان يحققان الظروف التى فيها يبدأ الآباء فى اختيار الأسر الأصغر حجماً . إن الحكومات قد تساعد هذا الاختيار بتشجيع تخطيط الأسرة . ولا شك أن نقاشاً كبيراً سيستمر حول الناحية الأخلاقية

فى وسائل التحديد ، ولكن النقطة الحاسمة هى فيما تختاره الملايين من الأسر ، وهنا أظن أن التاريخ يوحى بقوة بأن قدراً معيناً من « الأخذ بالأساليب العصرية » يجب حدوثه قبل أن تبدو الأسرة الصغيرة مرغوباً فيها .

غير أن هذا لا يحل مشكلة الحصول على القوة الدافعة الأصلية للاستثمار . أما الحل الذى تقدمه الشيوعية لهذه المشكلة فيظل كما هو : الادخار الإجبارى . وأما الإجابة التى يقدمها العالم الحر فنى اعتقادى أنها يجب أن تنطوى على استراتيجية مقدرة متواصلة من العون الاقتصادى تقدمه الدول الغنية للدول الفقيرة ، وسيأتى بحث هذه النقطة فيما بعد . وأما النقطة التى تحتاج إلى تأكيدها هنا فهى أن الأخذ بالأساليب العصرية يبدو أنه يجلب معه أثراً مقوماً لخطأ المعدلات العالية للتوسع فى عدد السكان . فمثلا إذا كانت هناك زيادة كبيرة جداً فى قوة دفع النمو الاقتصادى فى الهند فى خلال العشرين السنة القادمة ، فليس هناك ما يوحى بأن النتيجة اليابانية للتوسع الذى يعقبه الاستقرار قد لا تحدث . وتبقى النقطة الأساسية وهى أنه بدون الزيادة الكبرى فى السكان لا يكون هناك سبب خاص يدعو الناس إلى الرغبة فى أسر أصغر حجماً ، فالأطفال قد لا يموتون ، ولا يمكن تعليمهم ، وهم فى نفس الوقت يعملون . وفى هذه الحالة يسود نوع من « القدرية » ، فاختيار الأسرة الصغيرة لا يكون له معنى إلا حين يبدأ الأمل والتوسع . ولذلك ربما تقرر ثورة التغير العلمى والرأسمالى الثورة البيولوجية أيضاً .

إن الادخار والعلم هما مفتاحا ثورة النمو الاقتصادى ، والتكنولوجيا

هى تطبيق العلم ، وتترتب عليها زيادة عظمى فى الإنتاجية.والإنتاجية كلمة مختصرة تعبر عن القول بأننا قد نحقق نتائج أفضل بنفس القدر من العمل ، أو أننا نستطيع أن نحقق النتائج ذاتها فى وقت أقل وبجهود أقل . وقصارى القول إن التكنولوجيا تمكننا من أن نعزز الأعمال الذهنية واليدوية للإنسان حتى يكون الإنتاج النهائى أكبر بكثير مما كان يمكن أن ينتجه بجهوده الخاص دون عون . وأظن أن هذا واضح وضوحا كافيا.فلقد كان الغرب مجتمعاً يهتم منذ مدة طويلة بالتكنولوجيا، ومنذ القرون الوسطى،وطواحين الهواء تملأ بقاع غرب أوربا فتضيف طاقة الرياح إلى جهود الإنسان .

وأما ما هو غير واضح دائماً فهو أن التكنولوجيا فى جميع صورها كثيرة التكاليف دائماً ، فما تتكلفه التكنولوجيا المطورة تطويراً كاملا هائل المقدار . ولنضرب مثلا واحدا ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء بغية فتح إقليم جديد للكهربة . فالأعمال التمهيدية من تسوية الموقع وإنشاء الطرق المؤدية إليه ، وربما إضافة خط فرعى للسكة الحديدية لجلب الوقود ، وتجميع المواد ، والآلات والمولدات الكهربائية — كل هذه تكلف كثيراً . ثم يلى هذا فترة البناء الباهظ التكاليف . ولكن إذا أريد أن يكون للكهرباء أثرها الكامل كانت النتيجة زيادة أخرى فى المصروفات ، إذ يجب إنشاء خطوط الكهرباء ، وتنمية الصناعات الاستهلاكية ، وبناء المدارس اللازمة لتدريب الكهربائيين والعمال المهرة للعمل بالمصانع الجديدة . وفضلا عن ذلك فإن لتوفر العمل

مغناطيسية تجتذب عمالا مهاجرين يحتاجون إلى مساكن وخدمات مدنية، وهكذا دواليك، كل خطوة تبتلع رأس المال، وتخلق مطالب جديدة لرأس مال أكثر. وبعبارة أخرى، إذا كانت التكنولوجيا هى المفتاح لزيادة الإنتاج مع استخدام موارد أقل — وهو المقصود بالإنتاجية — فحينئذ يكون رأس المال — أو الادخار — المفتاح الوحيد للتكنولوجيا، إذ أنه لولا الادخار لما تيسر النمو الاقتصادى. يضاف إلى هذا، كما لاحظنا قبلا، أن الادخار يجب أن يكون على نطاق ضخم. وفى ظل حكم الاستعمار الغربى رأت البلاد الفقيرة طلائع التكنولوجيا — الطرق والموانى الأولى، وبعض الصناعات الخفيفة، وتنمية بعض الإنتاج للتصدير، والبدء فى التعليم. غير أن رأس المال المستخدم فيها لم يكن كافيا لتغيير طبيعة الاقتصاد بأكملها.

ولنعد الآن إلى تقديرنا الاقتصادى الجزافى — وهو أنه حينما يخصص ما بين ١٢٪، ١٥٪ من الدخل القومى للادخار، أى لتكوين رأس المال، ينمو الاقتصاد القومى — لنعد فنقول إنه من المهم أن نفهم أن السبب فى تخصيص هذه النسبة المئوية هو ليس لأنها تسمح للتفوق على نمو السكان وتخصيص جزء أكبر كل عام للادخار فحسب، بل أيضاً لأنه بدون قوة دفع معينة للادخار تظل التنمية كالثوب « المرقع »، ويعجز كل قطاع فى نموه عن أن يساعد فى نمو سائر القطاعات: مثل مساعدة السكك الحديدية للموانى، والموانى للمدن النامية،

والمدن لإنشاء الأسواق لحاصلات المزارع ، والمصانع لتحقيق الوفور الخارجية لبعضها البعض.وعندما تسرى مخايل النمو فى أوصال الاقتصاد القومى ، فإنه يبدأ أن يكون على مرأى من الانطلاقة نحو النمو المتواصل . أما إذا ظل تكوين رأس المال دون المستوى المطلوب لخلق نوع من عدوى التنمية ، كانت التنمية ما ترى فى كل العالم النامى حيث توجد قطاعات صغيرة آخذة بالأساليب العصرية ، جنباً إلى جنب مع مناطق تقليدية جامدة ، ولا تتولد قوة دفع كاملة للنمو . ولذلك فالمشكلة بادئ ذى بدء هى كيف نحقق زيادة معدل الادخار الذى يضمن الانطلاق إلى النمو المتواصل .

وهنا يواجهنا السؤال التالى : ومن أين لنا بالحقنة التى تدفع إلى تكوين رأس مال ضخم ؟ إن علينا أن نذكر أن البلاد النامية ، حسب تعريفنا ، فقيرة ، ولذلك تكون عملية الادخار صعبة . وأيا كانت الظروف السائدة فإنه من العسير أن نجعل الإنسان الذى يعيش على الكفاف يرى أنه لايستطيع أن يستهلك أكثر فى المستقبل إلا بالإقلال من الاستهلاك فى الوقت الحاضر . ومع هذا كله فالادخار هو نتيجة عمله ومجهوده ، وإنه لمما يتفق والطبيعة البشرية أن يرغب الإنسان فى أن ينال من وراء ذلك العمل والمجهود بعض العوض العاجل المناسب وبخاصة حصوله فعلا على ما يكفيه من قوت .وقد يخفف من الصعوبة فى مرحلة الادخار الأولى استيراد مدخرات أناس آخرين من بلاد أخرى ، وهذه نقطة سنعود إليها فى مكان آخر . أما الاعتماد الأول فيجب أن يكون على الادخار المحلى مهما تكن العملية شاقة .

على أننا نستطيع القول إجمالا إن هناك سبيلين رئيسيين يمكن بهما اجتذاب رأس المال وتشجيعه على ترك دائرة الاستهلاك وتوجيهه إلى خلق المزيد من السلع الرأسمالية ، ويكون هذا من طريق أنواع النشاط الخاص التى تفيد الأرباح الناتجة عنها فى زيادة الاستثمار . وفى ظروف المنافسة المفتوحة نوعاً يفوز المنظم الذى يبذل قصارى الجهد فى إشباع حاجة المستهلكين بأقل كلفة يتكبدها ، بأكبر هامش من الربح يمكن أن يوجهه للاستثمار فى مشروعات أخرى، كما أنه سيستخدم مهارته فى إيجاد المشروعات التى تعود عليه مرة أخرى بأكبر نصيب من الأرباح ، ومن ثم يخلص المزيد من الموارد لاستخدامها فى المزيد من الاستثمار . ولقد كانت هذه هى الكيفية التى حدثت بها الدورة الأولى للتنمية فى بريطانيا ، وما زالت شائعة فى كل أنحاء العالم الغربى .

ولكن ليست هذه بالطبع الوسيلة الوحيدة لتحويل الموارد من الاستهلاك إلى التنمية الرأسمالية . فالدولة فى الغرب والشرق على السواء تتدخل من طريق الضرائب — بطريق مباشر بواسطة ضريبة الدخل وبطريق غير مباشر بواسطة الضريبة على المبيعات ، وهكذا . وحيث تحقق الشركات العامة أرباحاً فإن الدولة تستطيع مرة أخرى بطريق غير مباشر أن تسحب الموارد من الاستهلاك وتخصصها لزيادة التنمية الرأسمالية . ففى روسيا السوفيتية تعتبر الضرائب على المبيعات والأرباح العامة المصادر الرئيسية لرأس المال .

وعند هذه النقطة يجب ذكر عامل يحد من فاعليه رأس المال المحلى ؛ فمن الواضح تماماً أن المدخرات المحلية هى بالعملة المحلية ، فهى لا تستعمل تلقائياً فى ابتياع سلع من البلاد الأخرى . ومع ذلك فلأن البلاد النامية لا تزال فقيرة وينقصها الكثير من التكنولوجيا التى هى فى حاجة إليها ، تضطر إلى إيجاد الوسائل لجلب السلع والخدمات من الخارج ، وإلا أصبحت بكل بساطة بعيدة عن متناول اليد . وهذا هو السبب الذى من أجله ارتبطت تقريباً كل انطلاقة إلى النمو المتواصل إما باستيراد رأس المال من الخارج ، وإما بخلق صناعة للتصدير يمكن عن طريق مبيعاتها فى الخارج الحصول على النقد الأجنبى . فأهل السويد ، مثلا ، كانوا يبيعون أخشابهم فيما وراء البحار ويشترون تكنولوجيا الدول الأكثر نمواً . وأما أمريكا فى نموها فجاءتها المساعدة من إنشاء السكك الحديدية التى مولها رأس المال البريطانى .

ولكن ماذا يحدث حين يكون للبلاد أنواع قليلة فعالة من الصادرات — حين تكون لها منافذ قليلة للاستثمار الأجنبى أو لا تتمتع بكثير من الثقة فى نفوس المستثمرين الأجانب ؟ إن هذه ظروف تحدث كثيراً فى البلاد النامية . ففى الهند ، مثلا ، تصعب جداً أية زيادة فى الصادرات الوطنية . وفى أجزاء كثيرة من قارة أفريقيا فإن انعدام الاستقرار السياسى يزعزع الاستثمار . وسنعود فيما بعد إلى هذه النقطة حينما نبحث فيما يمكن للدول الغنية أن تفعل من ناحية إيجاد استراتيجية متواصلة لتدعيم ثورة النمو الاقتصادى فى البلاد الفقيرة .

وأما هنا فنجد أنه من الضرورى فقط تأكيد نقطة هامة وهى أن البلاد النامية لا تحتاج إلى رأسمال فحسب ، بل هى فى حاجة أيضاً إلى نوع خاص من رأس المال — هو النقد الأجنبى .

وفى هذه المرحلة من التنمية بين المجتمعات الفقيرة نجد أنه من المؤكد فعلا أن الدولة ستلعب دوراً كبيراً فى جمع رأسمال أكثر للتنمية . ذلك لأنه فى هذه الأيام الأولى من النمو لا يمكن وجود طبقة كبيرة موثوق بها من رجال الأعمال . وقليلة هى البلاد التى دامت فيها سيطرة طبقة التجار طويلا ، كما دامت تلك التى نشأت فى غرب أوربا . وليس هناك إلا أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلنده التى بدأت من أول الطريق فى عصر ما بعد الإقطاع ، وفى البلاد الأخرى لم تكن الزعامة للتجار بل لرجال البلاط وملاك الأراضى — وكلتا الفئتين لا تباشر المهام التى يقوم بها المنظمون . وحتى فى بلد مثل اليابان التى يمكن أن نسميها بلد النشاط الحر ، تقوم الحكومة ، لا الشركات الخاصة ، بتنفيذ كل المشروعات الصناعية الكبرى فى الانطلاقة الأولى . ولم تبع هذه المشروعات للأسر والتجار إلا فيما بعد ، حينما أصبحت مشروعات سائرة فى طريق النجاح . وفى أنحاء معظم أفريقيا اليوم نستطيع أن نعد رجال الأعمال الأفريقيين الأكفاء على أصابع اليدين . وفى أجزاء من أمريكا اللاتينية لا يزال على النشاط الخاص أن يتخلص من ربقة الإقطاع وقيوده . فمن الواضح أنه لا توجد طبقة من المنظمين التى تستطيع البدء فى ثورة النمو المتواصل ، وما ذلك إلا لأن الرجال الذين يضطلعون بهذه المسئولية

ليسوا موجودين ، وهذا هو السبب الأولى الذى من أجله نجد أن أهمية أعظم تعقد على نشاط الحكومة فى جمع المدخرات اللازمة فى الوقت الحاضر . وفضلا عن ذلك فإن على الإنسان أن يذكر العامل السياسى وهو أنه ليس من الشائع فى أيامنا الحاضرة التى تسودفيها المساواة الاجتماعية أن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال تتراكم لديها أرباح كثيرة ، ولهذا نجد عموما ما يثبط فكرة الاعتماد كثيرا على القطاع الخاص .

وأما النموذج الأكثر احتمالا فهو قيام الدولة إلى حد كبير بدور المبادأة فى مراحل النمو الأولى . على أن مثل هذا الاتجاه لا يلغى المشروعات الخاصة القوية كـــذلك ، بل الأمر على النقيض من ذلك . فإن أحد مستكشفات اقتصادنا المختلط الحديث فى هذه السنوات الأخيرة كان منطويا على المدى الذى يمكن معه لبرامج الاستثمار العام المخططة تخطيطا جيدا أن تبعث النشاط فى القطاع الخاص . فلقد أعاد مشروع مونيه وضع قاعدة الاقتصاد الفرنسى ونفخ روحا جديدة من النشاط فى القطاع الخاص بفرنسا . وهذا بدوره قد نشأ نتيجة لمشروع مارشال الذى بدأ بالمنح الأمريكية السخية العامة لأوربا وانتهى بإعادة وضع نموذج كامل لاقتصاد ديناميكى للسوق فى غرب أوربا .

وهناك عملية مماثلة تسير فى طريقها فى الهنـــد حيث جعلت البرامج الكبرى للاستثمار العام فى ظل الخطط الخمسية — مقـــترنة بالرقابة الشديدة جداً على الواردات — القطاع الخاص الهندى خلال السنوات

العشر الماضية أكثر ازدهارامنه فى أى وقت مضى . غير أن هذا لايعنى أن الاحتكاك والتوتر بين القطاعين الخاص والعام قد اختفيا من الوجود؛ لا ، بل إنهما يتناقصان فقط . ويبدو أن التفاهم يزداد بينهما بازدياد خبرة كل من الجانبين وثقته بنفسه .

وأما عن النسبة التى يجب أن تكون بين القطاعين العام والخاص فالمشكلة لا يمكن حلها بوضع أية قاعدة جزافية لها ، ولايمكن حلها — إلا من جانب الشيوعيين — بأى بيان عقيدى أيضاً . ففى كل بلد يحتمل أن يكون المزج بين القطاعين الخاص والعام مختلفاً ، لأنه فى كل حالة يعكس الضغوط السياسية المحلية ، والفرص المحلية ، والنطاق المحلى للنشاط الخاص المتطور ، وقدرة البلاد ذاتها على إيجاد موارد داخل حدودها . فإذا تفاوتت مثل هذه الفرص والظروف الممهدة ؛ فلاشك أنه يصبح من المستحيل تماماً تقرير قاعدة مطلقة ، حالما نترك جانباً أيديولوجية الرقابة الكلية للدولة . وهناك بطبيعة الحال أيديولوجية النشاط الخاص الكلى المضاد ، ولكن هذا لاوجود له فى أى مكان .

غير أن الدور المتقلب الذى يلعبه كل من النشاط العام والنشاط الخاص لايضع حداً لمشكلات عدم التيقن من المستقبل . فالاقتصاد كله هو مسألة اختيار ، بمعنى تخصيص الموارد النادرة للحاجات البديلة المتنافسة، ولو لم تكن هناك أشياء نادرة ، لما كان هنـــاك اقتصاد . ولو كان كل شىء متوافراً ، كالهواء الذى يحيط بنا أو السماء التى تعلو فوقنا ، لما قامت « للعلم الكئيب » قائمة . فلا مفر إذن من الاختيار،

لأن الموجود من الأشياء لايكفى الجميع . ومن السهل جداً فى ميدان التنمية هذا الوقوع فى أنواع خاطئة من الاختيار — التى رغم ما تكبده من إنفاق نقدى كبير ، لاتؤدى إلى نمو متواصل ، إلى ارتفاع مطرد للتوسع الذى تعتمد أجزاؤه بعضها على بعض . ويعتبر تحقيق «الخلطة» الصحيحة فى الاقتصاد المشكلة الحقيقية الكبرى فى التنمية الاقتصادية ، ويجب أن تتفاوت بين اقتصاد واقتصاد تبعـــا للظروف والموارد الطبيعية المحلية .

على أن الخبرة توحى ببعض النقط العامة ، إذ يستطيع المرء أن يقول مثلا إن الحكومة فى أيامنا هذه ستعد معظم الجزء السفلى من البنيان الاقتصادى ألا وهو المصروفات العامة الرأسمالية الأولية التى يتطلبها النمو ، لأن الدولة فى كل مكان تحول جزءاً كبيراً جداً من الاستثمار الجوهرى فى رأس المال البشرى ، أو بعبارة أخرى التعليم . وكذلك نظم النقل كثيراً ما لايموِّلها القطاع الخاص فى هذه الأيام لأن أرباحها قليلة ، واسترداد المال المستثمر أصلا يستغرق زمناً طويلا . كما أن الاتجاه فى هذه الأيام هو أن تتبع مشروعات القوى الكبرى القطاع العام . وأظن أن الإنسان يستطيع أن يذهب أبعد من هذا بالقول إن هذا هو الميدان الذى يشيع فيه الاعتراف للحكومة بقدرتها على التخطيط والعمل بطريقة فعالة . ولنكتف بذكر مثل واحد لذلك ، وهو أنه من الصعب جداً التخطيط للحصول على قوة كهربائية تزيد على الحاجة ، لأن الخبرة تدل على أن الاقتصاديات النامية تحتاج دائماً إلى أكثر مـــا تستطيع

الحصول عليه . ولكن بعض نواحى البنيان السفلى تخلق بطبيعة الحال مشكلات اقتصادية خاصة . فالإسكان والتعليم ، مع شدة الحاجة إليهما ، لايعودان بربح عاجل بالمعنى الاقتصادى ، ذلك أن إسهامهما فى الاقتصاد القومى بالمهارات الأفضل ، والصحة الأحسن ، وتكوين عادات العمل ـ كل هذه تستغرق بعض الوقت حتى تنضج . وفى الوقت عينه إذا صرف أكثر مما ينبغى من رأس المال الجارى على مثل هذه الخدمات الاجتماعية ، فقد تجد الحكومة نفسها بلا أموال متبقية لديها يمكن بموجبها تمويل مكتسبى الدخل المباشر فى الميادين الأخرى . إن هذه مشكلة صعبة من مشكلات التوزان . ولاريب أنه من أسهل الأمور الوقوع فى خطأ التقدير .

وتميل الحكومة فى هذه الأيام إلى أن تكون أكثر نشاطاً فى ميدان الصناعة الثقيلة التى كانت فيما مضى وقفاً على القطاع الخاص فى الغرب ، مع أن تعضيد الحكومة ، وحتى إعانات الحكومة ، كثيراً مالعبت دورها فى بناء هذا القطاع ودعمه . أما أسباب تدخل الحكومة هذه الأيام فبعضها اقتصادى وبعضها سياسى . ففى البلاد النامية قد لايكون هناك منظمون تتوافر فيهم الثقة ، أولا يكون لديهم رأس المال لإنشاء مصنع كامل للصلب . هذا فضلا عن أن كثيراً من الحكومات الجديدة لا ترغب فى أن تكل إلى القطاع الخاص صناعة لها من الأهمية والتأثير ما للصناعة الثقيلة . إذ يجب ، كما يقول الهنود ، أن تكون السلطة العليا فى الاقتصاد القومى فى يد الإدارة العامة . وكانت النتيجة فى الهند

خلق صناعة صلب كبرى عامة مقرونة بمضاعفة قدرة القطاع الخاص على إنتاج الصلب .

ومن النتائج المتعلقة بالنطاق البحت فى هذا القطاع أنه إذا وقعت أخطاء فى التقدير ، تكون غالباً باهظة الثمن جدا . فمن أسباب القلق الذى كان منتشراً فى أوربا الشرقية فى عام ١٩٥٦ سوء تخطيط الموارد فى الأيام الأولى للانتعاش الشيوعى الوقتى ، إذ كان هناك (إسراف) فى تخطيط الصناعة الثقيلة ، وحينئذ وجدت الوحدات أنها تركت بلا مواد خام كافية ، ومن ثم ضؤل الأمل فى الإنتاج الاقتصادى . وكانت مصانع الصلب ، التى لم يتم منها إلا بعض أجزائها رمزا على التخطيط الذى أسىء فيه التقدير بصورة أكثر ما تكون كلفة . ولنا فى إلغاء صناعة الطائرات بأكملها مؤخرا فى ألمانيا الشرقية مثل آخر على فداحة الخسارة التى تترتب على سوء التخطيط . ويقال إن العمدة لاجوارديا قال ذات مرة : إنى أقع فى أخطاء قليلة ، ولكنى حين أقع فى خطأ ، فإن هذا الخطأ يكون « كارثة فادحة » . وأعتقد أن هذا القول ينطبق أيضا على الحكومات ،فهى وإن كانت لا تقع بالضرورة فى أخطاء تتعلق بتنمية الصناعة الثقيلة ، فإنها إذا ارتكبت خطأ ، فإن هذا الخطأ يميل إلى أن يكون خطأ جسيما ـ وفى كلمة موجزة « كارثة فادحة » .

وفى بقية البنيان الصناعى ، حيث يتفاوت النطاق والحاجة تفاوتا عظيما ، هناك حجة قوية تؤيد فعالية القطاع الخاص . وذلك لمجرد تنوع الطالب والاختلافات فى حجم المشروعات الملائمة لأنواع الإنتاج المختلفة.

لحين يصعب جدا التنبؤ بمقدار طلب المستهلكين على المنتجات وتشتد الحاجة إلى المرونة فى الناتج ، لاتكون المنظمات الصناعية الكبرى بالضرورة أكثرها كفاية . ولنضرب لذلك مثلا واحدا بالنظام البيروقراطى الكبير الذى لايحتمل له النجاح فى تخطيط أنواع الملابس النسوية التى لا حد لها . أفلا تكون هناك بعض العوامل القدرية الداخلية التى تكمن وراء الحقيقة المنطوية على أنه فى الوقت الحاضر يبدو أن الدول التى يسود فيها نظام الحكم القائم على رقابة الحكومة على المجتمع رقابة كلية تنفرد بأنها سيئة المظهر .

غير أن الرغبة فى تنوع المشروعات وانتشارها لا تبين ما إذا كان هناك عدد من المنظمين يكفى للاضطلاع بالتوسع . وحيث يوجد النقص كما هى الحال فى أجزاء كبيرة من أفريقيا لايكون هناك مفر من أن تقوم الحكومة بدورها فى مساعدة المنظمين على البدء بنشاطهم الاقتصادى ، إذ يجب تشجيع المشروعات الخاصة الصغيرة بعناية ، ويتحقق ذلك إلى حد ما فى صورة قروض من الحكومة وإقامة تلك التسهيلات التى تتزود بها المراكز الصناعية بصورة ملائمة ، ولكن لعل ما هو أهم من ذلك التدريب على أساليب الإدارة والمحاسبة . والحقيقة أنه قد تكون خدمات التوسع الصناعى أكثر أهمية من التمويل، وبخاصة إذا لم يخضع التمويل للإشراف الملائم ، فهذا الجهد جدير بأن يبذل ، إذ أنه من أهم القوى الفعالة فى زيادة إنتاج الثروة توافر الموهبة التنظيمية على أوسع نطاق . ففى كينيا مثلا حيث تقل الموارد بلاشك

عنها فى بعض البلاد الأفريقية الأخرى — مثل غانا — كان وجود رجال الأعمال الأوربيين والآسيويين سبباً فى زيادة سرعة النمو الصناعى . ولكن المشروعات الخاصة لايمكنها أن تنمو بدون تشجيع فى البلاد التى مازال يعوزها التقليد التنظيمى

ويوضح هذا القصور السبب فى أن البلاد النامية يهمها مجىء الشركات الأجنبية لاستثمار رأسمالها ، ولإقامة نماذج تنظيمية جديدة . ويمكن فى واقع الأمر أن يكون النشاط الخاص فى الصناعة الذى يحدد درجة التقدم تراثا قيما خلقته فترة الاستعمار . ولكن هذا التراث لايكون له الأثر الكامل إلا إذا اجتذبت الشركات الأجنبية ذوى المصالح المحلية للاشتراك معها ، وشجعت حملة الأسهم المحليين على الاستثمار ، ودربت الإداريين والفنيين المحليين . على أن هذا لم يحدث دائماً فى الماضى ، ولذلك أصبح من الأسباب التى تجعل المشروعات الأجنبية غير مقبولة فى البلاد التى استقلت حديثاً ، فتتنازع حكوماتها الرغبة فى تشجيع الزيادة من الاستثمار الأجنبى ، والخوف من وجود استثمارات أكثر مما ينبغى منه .

وعلينا الآن أن نحول نظرنا إلى أهم المشكلات وأصعبها من بعض الوجوه ألا وهى مشكلة تغيير الزراعة . ذلك أنى أعتقد أن الفلاحة كانت « سندريلا » الاقتصاد النامى ، وقد بلغ من شدة اهتمام الناس بالأساليب الجديدة للصناعة أنهم ينسون فى بعض الأحيان أنه إذا لم يمكن تغيير أساليب الفلاحة ، فلا يمكن أن تكون هناك ثورة حقيقية للنمو الصناعى . وأول سبب لذلك هو أن معظم رأس المال لابد أن

يأتى من الريف ، لأن جمهرة السكان يعتمدون فى معيشتهم على الأرض، وفى المرحلة الأولى تجىء معظم الثروة من الزراعة . فإذا ارتفعت الإنتاجية فى الزراعة ، أمكن تحويل الفائض إلى القطاعات النامية الأخرى، ويظل المزارع أفضل حالا مما كان عليه من قبل . ويكون هذا حافزا له على الإكثار من إنتاج الطعام . كذلك يمكن الرخاء السكان الزراعيين من توفير سوق نامية للسلع الصناعية . أما إذا ظل الريف راكدا ، فلا يمكن للمزارعين أن يشتروا السلع الجديدة ولا يمكن أن تسير إلى الأمام الدورة النافعة للنمو المطرد القائم على اعتماد قطاعى الزراعة والصناعة بعضهما على بعض . فإذا لم يغير الناس من الطابع الذى تتخذه الزراعة ، فلن يغيروا الاقتصاد القومى ، وأظن أن هذه القواعد المأمونة التى يمكن الإنسان أن يضعها للمجتمعات النامية. والزراعة فى نفس الوقت ، أصعب القطاعات تغيراً ، وذلك لسبب بسيط هو أن الوسائل الزراعية توغل فى القدم آلاف السنين . ويفضل الناس على وجه الإجمال أن ينهجوا نهج أسلافهم . ذلك أن استمالة المزارع التقليدى ، الذى لا يزال يعمل طبقاً لوضعه القديم ، إلى أنماط جديدة للزراعة أصعب ، إلى أبعد الحدود ، من إقناع الناس باتباع وسائل جديدة فى بيئة صناعية حضرية جديدة كل الجدة ففى المدينة كل شىء جديد ، والتغيير جزء من المنظر العام للمدينة ، وأما فى الريف فيبدو كل شى كما هو ، وهذا يجعل التغيير أصعب بكثير .

وهناك بعض الصعوبات الشديدة التى تقف فى سبيل تغيير الزراعة بالمشروعات الخاصة وحدها . وأهم وسيلة للتغيير هى تطوير السوق ،

أى الحافز على الإنتاج الذى تثيره أثمان السوق . ولكن هل يجىء المزارعون إلى السوق ؟ إن ملاك الأراضى الأفراد فى المناطق المتخلفة قل أن يكونوا من الرجال المغامرين ، وسواء أكانوا كبار الملاك فى الهند ، أم زعماء القبائل فى أفريقية أم الإقطاعيين فى أمريكا اللاتينية ، فإنهم ، باعتبارهم مجموعة ، لا يميلون إلى تغيير أراضيهم وأساليبهم ، إذ أنهم ما زالوا يعيشون للأكل والشرب والتباهى بما يملكون . وكذلك الفلاحون ليس هناك ما يدفعهم إلى التغيير ، بما أن كل مكسبهم قد يؤول إلى ملاك الأرض فيتضخم الريع الذى يتقاضونه . ويواجه الزراع القبليون عوائق مماثلة ، لأن اقتسام ثمار العمل مع العشيرة يثبط العزيمة الصادقة .

ومن البديهى أن أول علاج لهذه العقبات هو الإصلاح الزراعى المتسم بالطموح . فالفلاح لابد أن يملك أرضه ، وبغير ذلك يصبح الأخذ بالأساليب العصرية بعيد الاحتمال . ولكن المشكلة لا تنتهى عند هذا الحد ، ففى بلاد كثيرة يبلغ ضغط السكان درجة لا يستطيع معها المزارع أن يحصل على وحدة اقتصادية مناسبة بعد تقسيم الأرض . والملكيات المفتتة بطريقة غير اقتصادية تقلل الإنتاج . غير أن هناك علاجاً آخر ، ولكنه ليس علاجا سهلا ولا قليل الكلفة . فالتطوير الكبير للجمعيات التعاونية للأثمان ، والتجهيز ، والتسويق ، يمكن أن يقدم للمزارع الصغير مزايا الحجم الكبير وحوافز الملكية الخاصة . وقد حدث هذا بنجاح فى اليابان حيث يمكن أن توفر مزرعة مساحتها

خمسة أفدنة العيش الكريم للمـــزارع لأن وراءها الجمعيات التعاونية المنظمة التي يديرها المزارعون أنفسهم . ولكن مثل هـــذا التطوير يتطلب وقتا وصبرا وكثيراً من رأس المال .

غير أنه يخامرنى الشك فى وجود طرق مختصرة تؤدى إلى هذه الغاية ، وإن كان هناك ما يغرى الدولة بقوة على الاعتقاد بأنها بتجميع الملكيات الصغيرة ، وتشغيل الفلاحين كعمال باليومية ، تكرر فى الزراعة ما هو فى الواقع النموذج الأساسى فى الصناعة . ولكن الزراعة تختلف عن الصناعة ، ذلك أن إحساس الفلاحين فى البلاد النامية نحو أراضيهم وبهائمهم وحياتهم الزراعية ،بما فيها من رتابة وقناعة ، يختلف بطرق كثيرة عن الإحساس الذى تولده الآلات والمصـــانع فى نفسية العمال . إن المزاج قد يتغير بطبيعة الحال ، فالزراع الغربيون يتزايد اعتبارهم للزراعة على أنها ببساطة نشاط اقتصادى ، ولكن الحاجة إلى تغيير الزراعة ليست مشكلة المستقبل ، بل إنها عاجلة وهامة . فإذا تدخلت الدولة باستخدام الضغط ، يبدو أن تكون النتيجة مقاومة سرية عميقة لكل فكرة عن تغيير الزراعة تحت توجيه الدولة. فالزراعة الروسية لاتزال المصدر الرئيسى للمتاعب الاقتصادية فى النظام الشيوعى وقد انقضى على قيامه أربعون عاما أو يزيد . وفى الصين فشلت إلى حد ما على الأقل الخطوة اليائسة التى اتخذت لتحويل الزراعة برمتها وفقا للنظام الجماعى — النظام الذى يعمل فيه الناس فى واقع الأمر على النمط الصناعى — نتيجة لمقاومة الفلاحين وعدم مبالاتهم . وفى الواقع أن

الزراعة التى تشرف عليها الدولة اليوم لا تغل شيئاً يقرب من إنتاجية الزراعة اليابانية أو الأمريكية . وفى يوغسلافيا حيث المحصول أكثر ما يكون وفرة بين النظم العامة للزراعة ، يشتد الاهتمام باللامركزية وترك الإدارة للعمال . ولعل أفضل مثل على فشل تدخل الدولة ملاحظة أبديت فى مؤتمر عقده الإداريون الزراعيون فى بنجالور منذ مدة قصيرة . وقد حضر المؤتمر علماء فى الزراعة من كل أنحاء العالم . وفى نهاية البحث طلب إلى المندوب اليوغسلافى تلخيص مادار حول الموضوع فقال : « هناك مشكلتان زراعيتان رئيستان فى العالم : الزراعة الأمريكية وتنتج كثيراجدا ، والزراعة الروسية وتغل أقل مما ينبغى . وأما نحن فلدينا الحل ، أيها السادة . فإذا استخدمت روسيا الوسائل الأمريكية ، واستخدمت أمريكا الوسائل الروسية ، اختفت المشكلة » . ولعل هذا تلخيص ملائم لدرجة فشل تدخل الدولة كثيراً فى الزراعة فى إحراز أية نتائج .

ومع ذلك فلا تزال المشكلة باقية ، إذ لا يمكن أن يتم التغيير فى الزراعة دون استثمار ضخم . وفى الواقع أن أحد أسباب بذل الجهد الروسى لزيادة نطاق المزارع هو لإنتاج وحدات اقتصادية كبيرة بدرجة تكفى لاستيعاب إسهامات كبيرة من رأس المال . ومع ذلك يجب أن يأتى معظم رأس المال ، فى المراحل الأولى ، من المدخرات الريفية ، ويفصل ، فى تنافس حاد ، عن الحاجات الأخرى الملحة — التعليم والنقل والقوى والصناعة . وفى هذا التنافس كان الاتجاه إغفال

المطالب الجوهرية للزراعة . فمثلا نجد فى الخطة الخمسية الثانية للهند أو فى مشروع باكستان الأول أن اعتمادات الأولويات الزراعية منخفضة جداً . غير أن المشروعات الجديدة تصحح هـــذا التحيز ، لأن هناك إدراكا متزايداً بأن الأرض لايمكن أن تتحسن حالتها بدون رأس المال ، فوسائل تغيير الزراعة باهظة الكلفة ، والزراع فى حاجة إلى المزيد من المهارات والمخصبات والاعتمادات. وليس هناك أمل فى زراعة منتجة ، إذا تسرب الادخار إلى خارج البـــلاد دون أن يرد منه شيء ما .

ولعلنـــا نستطيع أن نقول فى بعبارة أخرى إن كل وسائل التغيير الاقتصادى باهظة الكلفة وليس بينها ما يمكن تحقيقه دون بعض رأس المال ، والكثير من الأهم منها يتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال. فنطاق رأس المال ، إذن ، يثير المشكلة السياسية الهامة وهى : هل يمكن إقناع الناس بالاضطلاع بهذا القدر من الادخار طوعاً واختياراً ؟ أولا يمكن أن تكون الطريقة المختصرة الجوهرية هى السماح للدولة بأن تتدخل وتقول للمواطن: يلزمك أن تدخر . ولابد أن تدخر ، ومن الخير لك أن تدخر حتى إذا كنت تعترض . إلا أن مثل هذه الطريقة المختصرة ليست سهلة فى ظل الحكم الديمقراطى . فقد يريد الناخبون إنهاء التنمية لأنهم لا يستسيغون الوسائل ، مثل ارتفاع الضرائب وزيادة المدخرات. ولذلك يجب أن نوجه هذا السؤال : هل يتمتع الحكم الدكتاتورى بميزة ذاتية فى تطويره للأراضى ؟ ومع ذلك فإن المشكلة الاقتصادية تمتزج عنـــد هذه النقطة بالمشكلة السياسية التى ينبغى أن تكون موضوع بحثنا التالى .

الفصل الخامس

سياسة التنمية

لقد حان الوقت لأن نلقى نظرة على الثورة الرابعة من الثورات العظمى لعصرنا الحاضر، ألا وهى ثورة المساواة السياسية . فهى فى كل مكان تعمل فى الدول المتخلفة وغير الملتزمة ، كما أنها فى كل مكان تعقد ، بل توتر العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة . إنها مفهوم شامل للمساواة : مساواة بين الأمم والأجناس والطبقات ، وفوق كل شىء مساواة الناس بعضهم ببعض فى المجتمع العالمى الجديد الذى أخـــذ فى الظهور .

ذلك أن معظم البلاد غير الملتزمة قد تكونت لديها نظرة شاسعة عن المساواة تشمل كل الكون تقريباً ، نتيجة لاتصالها بالمجتمعات الغربية الاستعمارية . لقد غرس فيها حب الطموح إلى « الأخذ بالأساليب العصرية » ورفع مستواها إلى مستوى المجتمعات الأكثر نمواً عن طريق خبراتها باعتبارها جزءا من نظام غربى إمبريالى . إن التجار ورجال التربية والإدارة الغربيين جلبوا معهم اللبنـــة الأولى للأفكار الجديدة والإحساس الجـــديد بالحاجة إلى المساواة وبحقها فيها .

ولكن هذه الصلات الغربية جاءت بالآراء الجديدة بطرق مختلفة . فقد كانت هناك وسائل اتصال إيجابية بناءة خلاقة . ويخطر بالبال فى هذا المجال أعمال الإداريين الإمبرياليين العظام من أمثال منرو (Monroe) أو الفينستون (Elphinsutoe) فى الهند ، ولوجارد (Lugard) أو جوجيزبرج (Guggizberg)فى غرب أفريقيا،الذين أوجدوا بلاشك إطاراً من النظام وفرصاً من التقدم لم يجد الزمان بمثلها قروناً طويلة . وبهذا المعنى أثبت نظام الإمبراطورية أنه من بين قوى التمدين العظيمة فى التاريخ البشرى . ولكن هذه لم تكن الوسائل الوحيدة لنشر الإحساس بالمساواة ، إذ يجب ألا ننسى الأساليب السوداء — أساليب الكراهية والحرمان والخوف والتحيز — التى تجعل الإمبريالية إحدى القوى التى تجلب الكوارث على البشرية أيضاً .

وفى خلال فترة تأثير الغرب على العالم المحيط به — وهى فترة دامت ثلاثمائة عام — يتوافر الدليل على هذين النوعين من الاتصال . لقد ذكرنا قبلا عظماء الإداريين الذين وضعوا الأساس الذى قامت عليه الخدمات العامة مثل الخدمة المدنية الهندية التى لم تتسم بالكفاية والإيثار فحسب بل كانت قوة تعمل على بناء الأمة . واليوم ، إذ نرى انهيار الكونغو يحدث أمام أعيننا أرانا أقل ميلا إلى الإقلال من شأن المعاونة الكبرى التى يمكن أن تقدمها الإدارة المنظمة لفنون المدنية .

ويجب أن نضيف المبعوثين الدينيين وأساطين العلم إلى قائمة الإداريين، وإن لم يكن كل المبعوثين قد خرجوا من بلادهم بالروح التى يمكن أن تزدهر معها الصلات الثقافية المثمرة . فقد قلل من أثر ما فعلوا احتقارهم الزائد « للوثنيين » ، وجهلهم المطبق بالثقافات الأجنبية . ولو ذهب عدد أكثر منهم إلى ميدان عملهم بروح العطف والفهم الذى أبداه الأب ماتيوريتشى (Matteo Ricci) ، ذلك المرسل اليسوعى العظيم إلى بلاد الصين ، فمن يدرى ما كان يمكن ألا يتحقق من حسن إدراك جديد للأمور ؟ ومع ذلك يجب ألا ننسى تأثير المسيحية على عظماء المصلحين من الهنود مثل السير رام موهان روى (Ram Mehan Roy) أو عظماء الزعماء مثل المهاتما غاندى . وفى أفريقيا تسمو شخصية دافيد ليفنجستون (David Livingstone) ، الذى كافح بعزم صادق ليضع حداً لتجارة الرقيق ، على دهماء المغامرين الجشعين وطلاب الربح الفاحش ، من أمثـــال بيستول (Pistol) الذين لم يلفت نظرهم إلى أفريقية إلا ذهبها الوهاج . وفى كل أنحاء غرب أفريقية كان أبطال مجهولون من الإرساليات البروتستانتية يواجهون تقريبا الموت المحقق بالحمى الصفراء فى سبيل نشر الدين والتعليم ومبادئ علم الصحة الحديث بين الأفريقيين . كما أننا يجب ألا ننسى أعمال علماء الغرب الذين قاموا بدور عظيم فى جمع شتات تاريخ الشعوب الآسيوية مما دون على الآثار ومخطوطات المعابد ، ولولا ذلك لأمكن أن يضيع تاريخهم وتفقد شخصيتهم أيضاً .

وهناك أيضاً عنصر جوهرى آخر فى المجتمع النامى — طبقة الإداريين العصريين — جاء عن طريق تأثير الغرب . فلو لم يخلق حكم الاستعمار جواً جديدا من السلام ، ويشجع فى البلاد الكبيرة مثل الهند ، نشر القانون التجارى العصرى ، وفكرة العقد فى التعامل وإحساسا بالطمأنينة على الممتلكات ، وإيمانا جديدا بأن التاجر إذا أخذ يعمل لينمو ويجمع ثروة ويستثمرها ، كانت ثروته فى مأمن — لولا كل هذا ، لما نمت طبقة متوسطة حديثة بهذه السرعة بما لها من طاقات تجارية عمرانية فعالة .

وهل يمكن إغفال دور الجيش ؟ إن عناصر حب النظام والخدمة قد تغلغلت فى المجتمعات التقليدية نتيجة لتدريب الجيش الحديث . وفى الواقع يستطيع المرء أن يثبت أن هيئة الضباط فى بعض البلاد توفرت فيها صفتا الولاء وحب الوطن مجردتين عن أية صبغة من المصلحة الذاتية ، وهما صفتان لم تكونا موجودتين عادة فى المجتمع عامة . ووجود مثل هؤلاء الضباط عمل عظيم إيجابى يمكن أن يبنى عليه الكثير .

ومع ذلك قد يكون من الخطأ الفاحش أن نفكر نحن الغربيين فى الجهود البناءة فحسب وننسى الجانب المظلم من السجل . ولنأخذ أولا ناحية من الحكم الغربى ، وبخاصة الحكم البريطانى ، تثير أعظم استياء فى النفوس . لقد أخذنا معنا فى معاملاتنا الاستعمارية تحيزا عنصريا يكاد يكون متأصلا ينم عن جهل . إنى أعلم أن معظم الدول كانت لها

تحيزاتها العنصرية ، وفى الواقع يذكرنى هذا بمثل صينى مؤداه أن الله خلق أولا الافريقى وزاد فى تحميصه ، فأسود ، ثم خلق الأوربى وقلل من تحميصه فأبيض ، ولكنه خلق الصينى فأجاد تحميصه — ومعنى هذا اللون الأصفر بطبيعة الحال . ومن سخريات التاريخ أن الصينيين فى القرن التاسع عشر كانوا يسمون الغربيين بالبرابرة الحمر ، وربما كان ذلك لأنه كان بينهم كثيرون من الأسكتلنديين . ولا شك أن التحيز ، والإحساس بالانعزال عن سائر العالم ليسا مقصورين على الغرب وحده .

ولكن الجنس الأبيض دامت له السيطرة على العالم مدة ثلاثمائة سنة ، واستطاع أعضاؤه أن يتركوا طابع تحيزهم على وجه الكرة الأرضية التى كانوا فى الواقع يحتلون مكان الصدارة منها . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن كثيرين من البيض ، وبخاصة الأنجلوسا كسون منهم ، لا يستطيعون أن يتغلبوا على تحيزهم الصريح للون. ولقد ترك هذا الاعتقاد بأن الملونين أدنى مقاماً من البيض ، طابعه على العالم بأسره . ولعل الإنسان لا يدرك عمق الجروح التى سببها هذا التحيز ، إلا إذا عاش فى بلاد كانت تحت حكم الاستعمار فى السابق . وأحياناً يسمع الإنسان خلال أحاديث خاصة فى وقت متأخر من الليل ، حين لم يعد هناك ما يدعو إلى التحفظ فى القول من الناحية الرسمية — يسمع الإهانات الصادرة عن أصحاب الأنزال ، أو الألفاظ الجارحة تخرج من أفواه أناس متعلمين فى غير حرص — أمور عرضية تافهة ، ربما — ولكنها تترك أثرا فى نفوس الناس لا يمكن أن يمحى أبداً .

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات لا تتعلق بالجنس بقدر ما تتعلق بالطبقة. ويبدو أن من حقائق الحياة أن التاجر فى الأيام الأولى للتنمية الصناعية ، وهو يجتاز عملية التحول إلى منظم ، كثيراً ما تبدو عليه مظاهر الجشع والنهم التى لا تجعله مقبولا كثيراً لدى المجتمع الذى يغير هو عليه ويستغله ، وهذه مشكلة لا تقتصر بطبيعة الحال على المناطق الحديثة النمو . فلو قرأنا ما كتبه « دكنز »، لقابلنا أمثال مستر مردلز (Merdles) ومستر فنيرنجز (Veneerings) الذين يسعون وراء الثروة بحمية وعدم مسئولية تؤديان بهم إلى تدمير الغير وأنفسم فى آخر الأمر . ومع ذلك فأمثال هؤلاء ذوو نفوذ ، فالنقود تتكلم . وفى الاقتصاد الفقير ، وإن كان نامياً ، قد يكون من الأمور الأكثر احتمالا أن تكون لأمثال هؤلاء الناس بعض الصلات بالحكام المستعمرين الذين يشاورونهم فى أمورهم ويرحبون بهم. وربما لا يكون هناك تشابه كثير فى المصالح، فإداريو الاستعمار البريطانيون كانوا يميلون إلى التفكير فى رجال الأعمال كما كان رجال العهد الفكتورى يفكرون فى التجارة . ولم يكن هذا من الصواب. ولكن كان هناك من الاتصال ما يكفى لإيجاد بعض التشابه بين حكم الاستعمار والأقطاب المحليين ويكسب نقد الوطنيين حدة اجتماعية .

وكما جرت العادة كان النقد يشتد حيث كان يظل النظام الإقطاعى كما هو ، وكان الإداريون القادمون من وراء البحار ليتقلدوا مناصبهم الإمبريالية لا يرفضون دعوة تقدم لهم لصيد النمرة. ثم كان من الممكن

أيضاً إيجاد بعض التقارب بين حكم الاستعمار والحكم المحلى الاجتماعى الطبقى .

وظلت الجماعات المتعلمة بالمعنى الجديد — المحامون الجدد والفنيون الجدد ، والرجال والنساء الذين سهـــل عليهم الوصول إلى مصادر المعرفة الجديدة — ظلت صغيرة بالقياس إلى الشعب عامة . وقد أفضى الشعور بالعزلة إلى إضعافهم وتقويض أركان ثقتهم السياسية . يضاف إلى هذا أن البيئة زادت من حيرتهم . فبعد عدد من البدايات الصغيرة المرجوة ، فشلت اقتصاديات المستعمرات فى التقدم لتصبح قوة دافعة متواصلة ، وبدت الصورة الاقتصادية كالثوب المرقع ، إذ كان فيها شىء من التنمية هنا وشىء هناك ، بينما تقدمت التغيرات الاجتماعية فى قطاع واحد فقط دون غيره . وكان الشبان يشعرون بالانتماء إلى مجتمع غير مستقر الدعائم ، الأمر الذى زاد من قلقهم . ويجب أن نضيف إلى هذه العوامل جميعاً ذلك الركود الذى ساد العشرينات والثلاثينات من هذا القرن .

فبعد الحرب العالمية الأولى بدأت فى دول غرب أوربا الاستعمارية فترة تدهور اقتصادى نسبى ، ثم تلا هذه الفترة الكساد المخيف الذى حدث فى سنة ١٩٢٩ ، وفى ظروف الثلاثينات المضطربة . وزاد الركود المحلى التذمرات الاجتماعية للعالم المستعمر ، وجمع بين الوعى السياسى المتزايد وبين الاحتجاج الاجتماعى والفشل الاقتصادى . ولم تعد الطبقة المتوسطة المتعلمة الصغيرة هى التى تحس بالضغط وحدها إذ أن كثيرين

ممن زالت الغشاوة عن عيونهم بدأوا يتساءلون عن ذلك الأجنبي الذى جاء وسكن فى البيت الكبير على قمة التل، وعن كبار موظفى الاستعمار وما يشغلون من وظائف إدارية ذات نفوذ، وعــن كبار التجار والصيرفيين وما يمارسون من نشاط يشبه الاحتكار الاقتصادى . وكان يميل إلى التجمع حول هؤلاء الاجانب بعض أعضاء المجتمع المحلى الذين كانوا يفيدون من هذا النظام من كبار الملاك والتجار المحليين وأرباب الصناعة — الجدد والقدامى — الذين كان ثراؤهم يوسع الشقة بينهم وبين بنى وطنهم الذين خابت آمالهم .

فليس بغريب إذن أن يكون لثورة الاستقلال والمساواة القومية ، وهى الثورة التى كانت تزداد قوة طوال الخمسين السنة الأخيرة أكثر من أثر جانبى واحد سياسى واجتماعى ، إذ هناك الطموح إلى التغيير الاقتصادى الذى أطلق شرارته مثال المجتمع الغربى وما يستطيع أن يفعل بتكنولوجيته الجديدة . وإلى هذا يجب أن يضاف القلق الاجتماعى الذى أثاره التفاوت بين الصفوة القليلة الغنية التى تنتفع بطريقة مرضية من الحالة الراهنة وبين الجمهرة الكبرى من الشعب التى أخذت تستاء من فقرهـــا المدقع وهذا بدوره يمتزج بالشعور بكراهية الاستعمار بالإحساس بأن الأمة التابعة لها الحق فى الحكم الذاتى والاستقلال . وفى الواقع أن الاثنين يمكن التمييز بينهما بالكاد فى كثير من الأحيان ، لأن الرأى المحلى يميل أكثر فأكثر إلى النظر إلى « عبودية الاستعمار » على أنها العقبة الرئيسية فى سبيل الحقوق الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . وكانت تلك الأيام هى التى ذهب فيها الطلبة من أمثال شواين لاى وهوشى منه إلى

أوربا لمواصلة العلم ، فوجدوا أنه يبدو حقيقة أن الينينية وحدها هى التى تصف المأزق الذى كانوا فيه ، فهو وقت تغيير اجتماعى واقتصادى وسياسى يجمعه نسيج واحد وتصحبه الإثارة والغموض والاضطراب . هذا فى اعتقادى هو ما يجب أن تكون عليه نظرتنا إلى كفاح الأمم الفقيرة فى سبيل تخطى كل الحواجز الضخمة فى حياتهم مرة واحدة : الحاجز الاقتصادى ، والحاجز الاجتماعى ، والحاجز السياسى . فإذا نظرنا إلى الكفاح من هذه الزاوية ، فليس بغريب ، على التحقيق ، أن تكون أيامنا أيام توتر . أما الأمر الغريب فهو أن يبقى قدر من الاستقرار فى وسط هذه الدوامة من المطامع والرغبات الجامحة فى التغيير الشامل .

ولابد أنه كان قد بدا ، فى وقت ما ، أن نظام الاستعمار بأجمعه ، وقد وقع تحت وطأة مثل هذه الضغوط ، سينتهى بانفجار شديد من الكراهية والعنف . وقد انتهت بعض الخبرات فعلا بإراقة الدماء ، فالهولنديون لم يغادروا إندونيسيا إلا بعد أن كانت الحرب الحكم بين الطرفين، ولم يكن الفرنسيون فى الهند الصينية بأحسن حظاً منهم .وكان على بريطانيا أن تشن حربا صغيرة كريهة فى قبرص قبل إمكان الوصول إلى تسوية . فلاشك أن لينين قد أدرك مقدما مثل هذه النهاية ، بل إنه قد ذهب إلى حد التلميح بأن ثورة الجماهير فى المستعمرات قد تكون سبيلا إلى الشيوعية الدولية أسرع من أسباب السخط الملطفة التى يثيرها عمال الغرب .

ولكنى فى الواقع أظن أن نقل السلطة من حكومات الاستعمار القديمة إلى الدول الجديدة المستقلة منذ الحرب قد أثبت أنه أيسر مما كنا نخشى ؛ فإننا نستطيع الآن أن نرى على الأقل فى سنى الاستقلال الأولى هذه أن نقل السلطة من بريطانيا إلى الهند وباكستان - وهو أول نقل اختيارى عظيم حدث — قد تم بضبط نفس وكرم روح ينبئان عن ظهور نمط جديد من القوة الملزمة على المسرح الإنسانى. لقد كان فى الواقع عملا عظيما كان الفكر البريطانى السياسى يتجه إليه منذ زمن طويل . ففى العشرينات من القرن التاسع عشر كان نواب القناصل البريطانيون العظماء فى الهند يقولون إنه لايمكن أن يكون هناك مبرر للحكم البريطانى فى الهند إلا بقصد تهيئة الظروف التى يمكن فيها للهنود أن يحكموا أنفسهم . وقد أوجد نظام الكومنولث الذى ظهر بعد ذلك والذى كانت قد وجدت فيه بلاد الدمنيون البيضاء — كندا وأستراليا ونيوزيلندة — كيانا مستقلا ، أوجد بنيانا من المودة والتعاون يمكن أن يلائم الأمم الجديدة دون أى انتقاص من سيادتها التى تقررت لها حديثا . ولكن يتساوى مع هذا فى الأهمية أن ماجعل نقل السلطة ممكنا النظرة السياسية والسماحة الشخصية العظيمة لرجال مثل غاندى ونهرو اللذين كانا على استعداد ، عندما حان الوقت ، لأن يعاملا بجانبيهما السابقين على اعتبار أنهم أصدقاء جديرون بالثقة . ولم يكن فى تعاليم ماركس مكان لهذا الاحترام والتسامح المتبادلين ، واللذين كان لهما أثرهما الغالب منذ ذلك الحين .

وظل نقل السلطة يحدث بكرم نفس وشرف مماثلين فى أجزاء أخرى من العالم — فى سائر الكومنولث البريطانى ، وفى غرب أفريقية الفرنسى . وفى الواقع يستطيع الإنسان أن يقول إنه قد يكون هناك نوعان فقط من المجتمع المستعمر سابقاً يصعب فيهما جداً نقل السلطة بمثل النية الحسنة المطلوبة ليكون فعالا وسلميا . وأحد النوعين هو البلد الذى فيه تعقد مشكلة المستوطنين الموقف ، كما هى الحال فى الجزائر* أو روديسيا الشمالية والجنوبية أو كينيا . وفى مثل هذه المجتمعات ، تقوى وتثير خطوط الانقسام بين الجماعات — وهى الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى بحثناها قبلا — أعظم أسباب التفرقة جميعاً ، وهما الثقافة والعنصر . ذلك أن المستوطنين يأتون من البلد الأم ويتأصلون فى المجتمع المحلى ، ويمتلكون أحسن الاراضى ، ولأنهم أفضل تعليما يحصلون منها على ثروة أعظم ، ويشغلون أفضل المراكز ، وفى كثير من الأحيان يتحكمون فى الإدارة . وفى الوقت عينه يمكن للسلام الداخلى وبدء « الروح العصرية » أن يحدثا انفجاراً عنيفاً فى نسبة المواليد بين الشعوب الأكثر بداوة ، التى على الرغم من ذلك أخذت منها أراضيها مع أنها الوسيلة الرئيسية لمعاشها . وفى هذه الحالة ينشأ مجتمعان : أحدهما مجتمع المستوطنين البيض الذين يكونون طائفة غنية عصرية ، وثانيهما مجتمع أولئك الذين انتزعت أملاكهم ويعيشون حول المجتمع الأول وفى وسطه

---

* انتهت مشكلة الجزائر بحصولها على الاستقلال فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

ويتكاثر عددهم وفى النهاية يبدأون فى الثورة . كان هذا النظام سائداً فى الجزائر ، وفى كينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية ، وأجزاء من الكونغو ؛ وتكمل الفوارق العنصرية الحادة صورة الانفصال والعداوة. وهنا نجد فى نقل السلطة صعوبة هائلة . وتقوم الحرب الجزائرية الطويلة المريرة شاهداً على العقبات الكأداء التى يجب التغلب عليها .

وأما النوع الثانى فهو بالأحرى أكثر غموضاً ، إذ يتم نقل السلطة فى بعض البلاد ، ولكن الظروف تحول دون إقناع الشعب المحلى بأن نقل السلطة الذى حدث أمر حقيق لا شك فيه . وقد كان لينين يفكر فى مثل هذه الحالات حين كان يحاج خصومه بالقول إن الدولة الأم يمكنها أن تواصل ممارسة تأثيرها المسيطر فى المستعمرات السابقة بمجرد احتفاظها بكل مراكز ثقل القوة الاقتصادية فى يديها . وكان يوحى بأن الاستثمار فى أى شكل كان ، وبخاصة الاستثمار من أية حكومة غربية ، مسيطرة أو إمبراطورية سابقة ، يخفى بين طياته خيوط السيطرة المستمرة. ولا يستطيع المرء أن يقلل من الدرجة التى بها غاصت أسطورة السيطرة اللينينية بطريق غير مباشر ، « يمارسها الاحتكاريون أفراداً واتحادات» فى عقول الشعوب النامية المرتابة . وأما حيث يبدو أن الاستثمار من الخارج فى حقيقة الحال مسيطر بدرجة غامرة ، ويمكن أن يثور الشك فى أن يكون للمصالح المحلية أية فرصة ضد الشركات الأجنبية الكبرى ، فحينئذ لا يصعب تطبيق النمط اللينينى ، ويأخذ الناس فى التساؤل عما إذا كانت حكوماتهم المستقلة فرضاً قد لا تكون دمية فى يد

دولة أجنبية . لقد كان هناك عنصر من هذا الإحساس فى رد الفعل الكونى تجاه باتيستا (Batista). كما أننا لا نعلم بعد مقدار الأحزان التى جلبها على الكونغو ذلك القرار الذى اتخذته حكومة إنفصالية أرادته أن توطد أقدامها فى كاتنجا حيث شركات التعدين البلجيكية فى منتهى القوة.

ومع ذلك فقد أخذنا ندرك لأول مرة أنه على الرغم من هذه الصعوبات لا تعتبر لحظة نقل السلطة حقيقة أصعب شىء فى نهوض الأمم الفقيرة إلى الإحساس بالمساواة القومية فى العالم الحديث فالواقع أنه فى الفترات التى تؤدى إلى إنهاء نظام حكم الاستعمار ، هناك عادة إحساس قوى بهدف مشترك يوحد البلاد . ويبدأ الناس يشعرون شيئاً فشيئاً بأن إنهاء حكم الاستعمار يجب أن يكون هدفهم الرئيسى، وأن كل الخلافات القائمة على الجنس أو القبيلة أو الطبقة يجب أن تعتبر ثانوية بالنسبة للكفاح الأكبر لتحقيق المساواة والاستقلال السياسيين. هذه هى القوة العظيمة الموحدة التى تكمن وراء الحركات الوطنية ، مثل حركة المؤتمر الوطنى فى الهند حيث اتحد صاحب المصنع الغنى مع صاحب نول اليد القروى البسيط تحت زعامة غاندى ونهرو .

هذه القوة الموحدة كافية لحمل كل البلاد على بذل الجهد العظيم لتحقيق الاستقلال . وفى الواقع كلما عظم الجهد ، عظمت الوحدة. وأما حيث يأتى الاستقلال دون كفاح حقيقة — كما حدث فى بورما أو سيلان أو نيجيريا — فقد يقلل هذا من ميزات الوحدة القومية . غير أن المتاعب الحقيقية لا تبدأ إلا بعد الاستقلال ، ذلك أنه بتحقيق المساواة

والاستقلال القوميين تأخذ مشكلات المساواة الاجتماعية والاقتصادية تتنافس فى الظهور .

وأول تصادم واضح يزداد قوة هو الصادم الأساسى بين الأغنياء والفقراء فى الأمة ذاتها بعد أن ذهبت وحدة الكفاح المسيطرة ، إذ يصبح التباين بين الثراء والفقر الآن أوضح لأن الحديث عن الاستقلال أثناء الكفاح كانت تزينه عبارات عن أيام سعيدة يفيض فيها اللبن والعسل لكل إنسان .

وإذا اتفق مجىء الاستقلال مع الأيام الأولى للتصنيع والأخذ بالأساليب العصرية فى الاقتصاد القومى كما يحدث فى كثير من الأحيان، فحينئذ قد يتخذ الصدام مظاهر اجتماعية أكثر حدة ، ففى هذه الفترة لا يكون التاجر الذى قد تحول إلى منظم أعمال بالضرورة زعيما قوميا ملهماً ، ولا هو من الرجال الذين كثيراً ماتتجه إليهم أنظار الجماهير بدافع الإحساس بأن نزاهته فوق مستوى الشبهات،وعمله قطعاً يراعى فيه الخير العام . فكثير من التحامل الذى يجابه الإنسان فى الهند — على طبقة ماوارى التجارية مثلا — يقوم على أن الجماهير تعتقد — وليس بدون أساس دائماً — أن هؤلاء الناس سيضعون الربح فى المرتبة الأولى ، فيفضلونه حتى على خير المجموع . وهذا الاعتقاد يولد الغلظة والريبة والكراهية بين الطبقات .

ويكون المنظم الجديد موضع ريبة لأنه يتقدم بسرعة أكثر مما ينبغى . وهناك مجموعة أخرى مسيطرة ، هى طبقة الملاك التى كثيراً

ما يكرهها الناس لعكس السبب المذكور، ذلك أنهم لا يغيرون أنفسهم، ولذلك يجعلون التغيير محالا على غيرهم ممن يعملون فى الأرض . فهم لايزالون مدفونين فى الماضى ، ومتمسكين بمسائل المركز الاجتماعى القديمة ، وبالموقف القديم حيال الأرض على اعتبار أنها أحد أساليب الحياة ، وليست سبيلا إلى التنمية ، بحيث إنه كثيراً مايبدو كأن غطاء اجتماعيا وسياسيا لايتحرك قدوضع بإحكام فوق الريف، فحال دون أى احتمال للتنمية والتغيير . إن انعدام ملاءمة زعامة الإقطاع غير المتغيرة لاقتصاد يتبع الأساليب العصرية يمكن أن نجد لها مثلا فى اليابان بعد ١٨٧٠ ، حيث وجد المصلحون ، فى عصر الميجى ، أنه من الضرورى البدء فى ثورتهم الاقتصادية بالإصلاح الزراعى الشامل . كما يحتمل أن الإصلاح الزراعى فى كثير من أجزاء أمريكا اللاتينية اليوم مازال الطريقة الوحيدة الأكثر فاعلية للبدء فى عمليات النمو الاقتصادى .

غير أن التغلب على عيوب الزعامة القائمة على زعماء الريف القدامى والمنظمين الذين برزوا ويبرزون فى المدن ، لا يكون بمجرد إدخال الجهاز الرسمى للديمقراطية البرلمانية . ففى الغالب الأعم تستخدم المجموعات الحالية التى بيدها السلطة الجهاز الديمقراطى لأغراضها الخاصة فقط ، فهم يشبهون إلى حد ما مجلس العموم فى بريطانيا قبل عام ١٨٣٢ حين كان للأعيان من الملاك أقصى حد من القوة السياسية . ولكن حكومة بريطانيا البرلمانية لم تصبح آلة فعالة للتغيير الاجتماعى إلا بعد عدة تعديلات أخرى . فقد اتسع ذلك الجهاز أولا حتى شمل

الطبقات الوسطى الصاعدة بما فيها ، بطبيعة الحال ، المنظمون ثم شمل فيما بعد جمهور المواطنين ، بعد انتشار تعلم القراءة والكتابة .

بيد أن هذه الظروف الممهدة للفاعلية البرلمانية كثيراما لاتوجد فى الاقتصاديات النامية غداة يوم الاستقلال . فجماعات المنظمين مازالت لاتشعر بالمسئولية الاجتماعية ، وليس هناك رجال، من أمثال شافتسبرى (Shaftesbury) أو دزرائيلى (Disraeli) ، يعربون عن نوايا الطبقة السائدة . يضاف إلى هذا أن الطبقة الوسطى صغيرة بدرجة تعسة ، وليست على شيء من الثقة بالنفس التى توفرت للعالم الفكتورى كثير الضوضاء . وأما جمهور الشعب فكله أمى ، ومازالت غالبيته العظمى من الريف تعيش تحت رحمة اللوردات المحليين أو مأمورى التنفيذ المحليين ، كما هى الحال فى كثير من أجزاء أفريقيا ، ولا تعلم شيئاً عن أية زعامة أو تغيير خارج نطاق النظام القبلى . ففى مثل هذه الأحوال لايكفى جهاز الديمقراطية لخلق الروح الديمقراطى ، ويجنح البرلمان إلى أن يظل تحت سيطرة الطوائف والرجال البارعين فى المناورات السياسية . إن باكستان قبل أيوب خان ، وإيران ، ومصر فى عهد فاروق ، أمثلة حية على النظم التى وإن كانت برلمانية شكلا إلا أنها كانت وما زالت فى الواقع لا تهتم إلا بنفسها ، ولا ترعى إلا شئون الأقلية وتناهض التقدم الاجتماعى إلى حد كبير .

وبما أن زعماء الريف القدامى والأغنياء الجدد كثيراً مايعجزون

عن توجيه مطامع الشعب الجديدة ، فإنهم فى كثير من الأحيان ينحون جانبا فى السنوات التالية للاستقلال . ويحدث أن الجيش هو الذى يتدخل المرة تلو المرة ليكون حكومة جديدة، كما كانت الحال فى السودان ومصر والعراق وباكستان . وينحى ممثلو مجموعات الملاك والتجار ، ويتسلم المسئولية القادة العسكريون الآتون بتقليد الخدمة وسمعـــة الاستقامة ، ويحاولون جمع قوى الأمة لمواجهة مشكلات التنمية التى تسبب الرعب بحق فى المراحل الأولى للاستقلال .

وأظن أننا نحسن صنعا لو تذكرنا مقدار ما تسببه هذه المشكلات من فزع ، وأولها وأعمقها هى الورطة التى اكتشفناها قبلا . ففى الأيام الأولى للتنمية الاقتصادية ليس هناك أمل فى التوسع ، ما لم يتيسر إقناع الشعب بالاضطلاع ببرنامج كبير متزايد لادخار رأس المال . ولكن جماهير الشعب فقراء — فقراء فعلا لأن عملية خلق الثروة لم تبدأ بعد ، والادخار بالنسبة لهم يستلزم اقتطاع جزء من الاستهلاك الحالى فى حين أن الاستهلاك يبلغ أصلا حدا من الانخفاض يجعله بالكاد يكفى للقيام بالأود . وحتى إذا كان هناك أمل فى أن الظروف تتحسن خلال خمس أو عشر سنين من الآن ، فهل يمكن إقناع الشعب — وعلى الأخص بالتصويت الحر — أن يتقبلوا حالة أسوأ الآن ؟ إن المعضلة ، كما رأينا ، لامفر منها البتة ، لأن الادخار لا يمكن تجنبه ، كما لا يمكن تجنب حقيقة الفقر . إن الأمر يتطلب زعامة غير عادية ، ذات قدرة إدارية عظيمة وقوة خيال ، لتسهل على الناس الخروج من هذا المأزق

الخاص . وهذه الصفات لا ينتظر ظهورها بسهولة فى الجماعات التقليدية التى تكون الزعامة فى المجتمعات الانتقالية .

ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن مجىء الاستقلال هو بالضبط الساعة التى فيها تثير إمكانيات تحقيق نوع عصرى من المجتمع أمانى الشعب بطريقة أكثر ما تكون حدة . لقد أثار الكفاح ضد الاستعمار الوعى السياسى فى الشعب . فقد كان يقال لهم المرة تلو المرة أثناء هذا الكفاح إن الإمبرياليين الأشرار هم وحدهم الذين يعيقونهم عن التمتع بحياة أفضل . لذلك حينما يجىء الاستقلال ينتظرون تلك الحياة الأفضل ، وهم ينتظرونها الآن فعلينا فى مواجهة هذه الصورة الخلفية أن تقدر الضغوط الواقعة على الزعماء .

وحتى يحتفظ الساسة بالسلطة فى أيديهم — وهذه أول وصية تقدم لهم — يجب عليهم أن يكونوا قادرين على مواجهة هذا الضغط الشعبى المتزايد ، وأن يظهروا بعض النتائج الإيجابية ، غير أن الاحتمالات هى أن الاضطراب فى فترة الانتقال قد قلل من الكفاية الإدارية وأضعف روح النظام فى العمل ، وربما قلل من دخول رأس المال الأجنبى إلى البلاد . كما قد تكون الظروف الاقتصادية أسوأ مما كانت . ونتيجة لذلك تتزايد الضغوط بسرعة أكثر ، وهى أعظم مما يسهل تصوره الآن على عالمنا الأغنى والأكثر استقرارا . ووجه الشبه الوحيد البارز الذى يخطر بالبال هو الضغط الذى يقع على أية حكومة غربية ، إذا زاد التعطل عن مستوى معين . ولكن لكى تقيس قوة الاحتجاج والتذمر

فى البلاد النامية ، علينا أن نضاعف هذا الضغط ألف مرة ، إذ أن المسألة لا تقتصر على التعطل مدة من الزمن ، بل إنها مسألة إمكانية العمل كلها فى المستقبل ، والأمل كله فى الحصول على قليل من الثروة فى المستقبل ، والفرصة كلها للخروج من حالة الركود والشقاء ، ومثل هذا الضغط ديناميت سياسى .

إن هذه الظروف وحدها تكفى لأن تنهك قوى الزعامة فى الدولة الجديدة إلى أقصى حد ، بل لأن تجعل الحكام الجدد يشعرون بأنهم لابد لهم من بعض السلطات الدكتاتورية حتى يتمكنوا من التوجيه والتنظيم التأديبى اللازمين لمواجهة مشكلات الأمة التى لا مفر منها . ولكنهم ، بالإضافة إلى كل هذه المشكلات الداخلية ، يواجهون مشكلة خارجية تعتبر محكا أقوى من تلك . فلقد جاءوا جميعاً إلى الحكم خلال توترات الحرب الباردة الدولية المريرة .

إن هؤلاء لايستطيعون أن يغيروا أو يعدلوا الكفاح العام فى سبيل السلطة فى العالم ، الذى فيه تتساور الدول العظمى وتداور للاحتفاظ بمركزها ، ولتوسيع نطاق حكمها ، ولتحقيق النفوذ المسيطر . وقد تستطيع الدول الصغرى القيام بدور على الهامش ، ولكن من سوء الحظ أن التبدل فى مناطق القوى عند الحد يمكن أن يعجل بالحرب العامة ، كما أثبتت أزمات البلقان قبل عام ١٩١٤ . بيد أن لب المعركة لايتعلق بها ، ولاتأثير لها عليه . وبهذه المناسبة نذكر مثلا سواحيليا لا يمل الدكتور

نكروما تكراره . يقول المثل : « عندما تشتبك ذكور الفيلة فى عراك تداس الحشائش بالأقدام » ففى كثير من أجزاء العالم ، يجعل الإحساس بأن الأمم الضعيفة والفقيرة رهائن فى عملية صيد كبرى ، تماماً مثل الحشيش يداس بالأقدام ، حين تشتبك الدول الكبرى فى القتال - يجعل للسعى وراء الحياد حداً مفجعا ، ومثيراً للعواطف على ما أظن . ولقد أبدت الدول الكبرى فى الماضى قليلا جداً من الفهم المشبع بالعطف لهذه الحالة النفسية ، إذ ظلت الولايات المتحدة مدة سنين فى أيام المرحوم مسترجون فوستردالاس تستنكر الحياد باعتباره شراً أدبياً ، ناسية نفورها الأول من المحالفات المورطة ، غير أن « أخلاقيات » المقاومة بالنسبة للدول الصغيرة فى عصر قنبلة الميجاتون التى تحدث من الأثر ما تحدثه ملايين الأطنان من المواد المتفجرة ، هى على الأقل غامضة، وعلى أية حال فإنه من غير المؤكد أن حياداً معداً للدفاع عن نفسه ليس ضمانا أفضل بكثير من التعاون فى محالفات مع الغرب .

أما السبب فى ذلك فبسيط جداً ، ذلك أن رأى الجماهير مازال يميل بسهولة إلى أن يصبح مناهضاً للغرب ، لأن ذكريات الاستعمار لاتزال عالقة بالأذهان ، فيمكن بسهولة تشويه إنشاء محالفات مع دول الاستعمار السابقة لتبدو وكأنها تعنى الوقوع مرة أخرى تحت سيطرة الاستعمار. وقل أن تكون هناك حاجة إلى القول إن هذا التشويه هو دعامة الدعاية الشيوعية . فلقد كان سقوط الحكومة الملكية فى العراق يعزى جزئياً إلى استعدادها للتعاون مع الغرب فى محالفة عسكرية للشرق الأوسط .

على أن اللوم لا يقع كله على جانب واحد ، فالمحايدون كذلك قد أوجدوا الريبة فى حيادهم بالطريقة التى فسروا بها معنى الحياد . ومن سوء الحظ أن الحرب الباردة لا تفزع الدول الصغرى فحسب ، بل إنها تعرض عليها إغراءات لا قبل لها بمقاومتها . ومع كل ، ألا يستهوى الزعيم المحلى استهواء قوياً أن يظن أنه يستطيع أن يقوم بدور الدولة الكبرى ؟ ألا يولد فيه الإحساس بالأهمية أن يعتقد فى نفسة القدرة على أن يوقع بين أمريكا وروسيا ؟ فإن الميزات تبدو فى أول الأمر أعظم من المخاطر . وقد لا يكون واضحا كل الوضوح فى المراحل الأولى لعملية الصيد أن الإنسان بركوبه النمر قد ينتهى به الأمر إلى أن يكون فى جوفه . فمثلا إذا جاءتك المتاعب من المعارضة ، فلماذا لا تحول وجهك نحو الشيوعيين ليمدوك ببعض المساعدة ؟ أما مشكلة إيقاف الشيوعيين عن المساعدة فيما بعد فتتعلق بمستقبل أبعد من أن يدخله الإنسان فى حسابه . وبعبارة أخرى إن الخطر الذى تتعرض له الحكومات الصغيرة لا يقتصر على خطر الغزو أو الهجوم المباشر فحسب ، بل أيضاً على الإغراء المستمر على أن تورط نفسها أكثر مما تستطيع فى مسالك السياسية العالميـــة الوعرة .

ولست إخال أننا يجب أن نواجه هذا الموقف بالانصياع للانفعال والتشهير ،فإن المرء معرض لنفاد الصبر والصياح فى وجه الزعماء المحليين الذين يبدو أنهم لا يقدرون المسئولية . ولكن هلا حاولنا أحياناً أن نضع أنفسنا فى مكانهم ؟ ألا يشبهون المراهقين الذين لا يغادرون بيوت

آباثهم إلا ليشتبكوا على الفور فى مشاجرة فى الشارع ، أو الأطفال الذين لايخرجون إلى مدرسة العالم العظمى إلا ليجدوا أعضاء مجالس الكليات يتشاجرون فى غرف التدريس ذاتها التى كانوا يأملون أن يتعلموا فيها ؟ وأظن أن المرء لايستطيع أن يؤكد أكثر مما ينبغى عدم الخبرة والحيرة اللتين لابد أن تستوليا على الزعماء الجدد الذين يدخلون مدرسة العالم ، ويجدون أعضاء المجلس يقذفون الواحد منهم الآخر بكل شيء حتى المقاعد . وإنى لأعترف أن إحساسى الخاص هو الإحساس بالغيظ بل بالحرى الإحساس بالعطف الشديد على الزعماء الذين عليهم أن يخطوا خطوات الاستقلال الأولى على أرض تغوص تحتهم فى كل خطوة يخطونها .

على أنه لامفر فى الوقت الحاضر من أن الحرب الباردة تشكل بيئة العالم الحديث . وإن محاولة الشيوعيين أن يسودوا العالم هى إحدى الصفات الأيديولوجية الكبرى المتأصلة فى عقيدتهم . ومهما اختلف « تاكتيكهم » ، فإن استراتيجيتهم الأساسية لم تتغير . وعلى هذا القياس لن تتخلى الدول الغربية عن رغبتها فى المحافظة على عالم فيه يمكن تعدد السلطة والقدرة على الاختيار . إن الهدفين يتعارضان وعلى طول حدود العالمين لايمكن تفادى الكفاح لأجل النفوذ والسيطرة . فعلينا ، إذن ، أن نقدر وطأة الحرب الباردة على مشكلات الدول حديثة النمو ، ونرى كيف تؤثر المذاهب المتنافسة على الأمانى المحلية ، وبخاصة تلك الأمنية المركزية العظمى الدافعة ، أمنية المساواة فى المراكز وتكافؤ الفرص .

وأظن أنه يكون من غير الحكمة أن نقلل من شأن بعض هذه الميزات العاجلة التى يستمتع بها الشيوعيون فى هذا العراك العنيف على النفوذ فى الدول التى استقلت حديثاً . فمن الناحية الأولى إن هذا وقت تغيير مشوش ، ومن ثم وقت آراء مشوشة ، وإنه لمن المغرى بدرجة خطرة لكثير من العقول أن تقدم لها الماركسية — اللينينية باعتبارها الدواء الناجع لكل داءسياسى واقتصادى ، دواء يبدو أنه يوضح نفسه بنفسه . ويبدو أن الماركسية — اللينينية تربط معا كل مشاكل تلك الدول فى ترتيب واحد من الإيضاح ، وتكسب معنى لعالم تشعر تلك الدول أنها لاتفهمه وتخشى ألاتفهمه أبدا . وهناك ميزة أخرى تستمتع بها الشيوعية وهى أن روسيا لاتلحقها وصمة الدول الاستعمارية فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويبدو هذا تناقضا حين نفكر فى الكثير من شعوب آسيا الوسطى غير الروسية وكيف أنها واقعة تحت السيطرة الروسية. ولكن توسع روسيا عبر آسيا الوسطى وسيبريا لتشمل كثيرا من الشعوب التركمانية والمغولية فى نطاق إمبراطوريتها له من القوة التى لاتقمع ولاتنقض ومن القوة الجيولوجية تقريبا ما للتوسع الصين الإمبريالى جنوبا أو لابتلاع الولايات المتحدة لمعظم أمريكا الشمالية .

يضاف إلى هذا أن الشعوب الرعايا — الكازاك والقرغيز والأوزبك — قد اجتذبت إلى المجتمع الحديث بميزاته وآلامه . فالرحّل من منطقة الحشائش المعتدلة (ستبس) قد ألقى به فى عملية

الأخـــذ بالأساليب العصرية والتصنيع ، كما قذف بالباتتو فى جنوب أفريقيا إلى المناجم . ولكن التقدم التعليمى اليوم يصحب هذ العملية بحيث إن نسبة الخريجين إلى عدد السكان فى أوزبكستان أعلى منها فى فرنسا . أما الباتتو فى اتحاد جنوب أفريقيا وطبقة الفيلاجا فى الجزائر فلم تسر معهم الأمور هكذا ، بل تركوا على هامش المجتمع الجديد دون أن يندمجوا فيه أو يتلاءموا معه ، وظلوا الطبقة الفقيرة العنيدة الثائرة . زد على هـــذا تحرر روسيا الظاهرى من التحيز العنصرى ، الذى يجب أن تكون ميزاته واضحة فى عقول شعوب الدول حديثة النمو . ثم هناك أسباب عدة فى السياسة العملية توضح ميزة الشيوعيين النسبية . فعندما تواجه أمة جـــديدة التعقيد والتنوع الهائلين للمشكلات الاقتصادية والاجـــتماعية التى لامناص منها بعد الاستقلال ، تتضح قوة الإغراء بفرض حكم الحزب الواحـــد واستخدام وسائل تأديبية وتنظيمية شديدة لمواجهة هذه المشكلات . وفى هذه الحالة يقف الحزب الشيوعى متأهبا معدا للاضطلاع بالمهمة وعرض نظامه للطاعة الشاملة ، وأما الزعماء الوطنيون ، وهم يبحثون عن السياسات فى مرحـــلة ما بعد الثورة ، فتغريهم توجيهات الحل الشيوعى الخداعة وحماسته.

وأظن أنه يمكن القول بأن وجود النمط الشيوعى يساعد على توضيح تناقض نظام كاسترو الذى يتكشف أمامنا فى كوبا — وهو نظام جاءت به الثورة الشعبية ضد دكتاتورية باتيستا وفساده ، ووعدت

بإجراء الانتخابات وتحقيق الحريات المدنية ، ومع ذلك فقط انحط ذلك النظام بسرعة ، وأصبح نوعا آخر من الدولة البوليسية . وهناك من الأدلة ما يوحى بأن كاسترو اختار نظاما ماركسيا ، لا لأنه كان يستمد التأييد من الفلاحين والعمال الذين جمعوا للقتال — إذ الواقع أن كراهية الطبقة الوسطى لباتيستا كانت أقوى سند له — بل لأنه كان النظام الوحيد الذى عرف أنه يساعده فى ممارسة السلطة التى تحققت له دون انتظار . فعندما واجهته المسئولية وما تحمل معها من شكوك لا عداد لها ، فما كان أسرعه إلى اختيار النظام الوحيد الذى بدا أنه من المحتمل أن يبقى له على زعامته ويعالج الصعوبات التى تواجهه . لقد كانت مأساة كوبا أن أمة متقدمة هكذا نسبياً فى التنمية — ومثل واحد لهذه الحقيقة هو أن أكثر من نصف سكانها يعيشون فى المدن — تقذف بها زعامة عديمة الخبرة إطلاقاً إلى الخلف وتطبق عليها نظاماً وحشيا من القمع يصحب عادة المراحل الأولى من انطلاقة التقدم .

وبطبيعة الحال ليست المسألة فقط مسألة أن الشيوعية تقدم حلولا معدة ، يبدو أن الكثير منها يلائم المعضلات الحقيقية كل الملاءمة تقريباً ، ففى الوقت الذى فيه يعتبر تغيير الزعامة القديمة والمجىء بالجماهير إلى الاقتصاد الديناميكى الجديد ظروفاً ممهدة للتنمية ، ليس هناك شك فى الموقف الذى تتخذه الشيوعية . إذ أن الشيوعية تقف ضد مالك الأرض القديم ، كما أنها ضد المنظم الجديد ، وتؤيد غالبية الشعب التى تكوّن

أمامها القوة الدافعة إلى التغيير . كذلك يتلاءم مضمون سياسة الشيوعيين مع هذا الاتجاه ، إذ أنهم يزعمون أن قدرتهم على تحقيق مثل هذه السرعة فى النمو خلال الأربعين السنة الماضية تمكنهم من تقديم نمط من التنمية السريعة والجمع السريع لرأس المال فى نفس تلك المناطق التى فيها بلاد العالم الحديث العهد بالاستقلال أشد ما تكون حاجة إلى المساعدة. ويزعم الشيوعيون أن مقياسهم فى تكوين رأس المال قد دفع بهم إلى الأمام بمعدل نمو يتراوح بين ٦ ٪ ، ٨ ٪ فى العام ، ويقولون إنه إذا توافر مثل هذا التوسع لأية حكومة استطاعت بسرعة أن تواجه ثورة التوقعات المتزايدة . وستفوق الحملة الشيوعية الضخمة ، للحصول على رأس المال والإنتاج بسرعة ، أى شيء يمكن للغرب أن يأمل فى تقديمه مع ماله من وسائل تجريبية غير متقنة . وكل هذا كلام يغرى الحكومة الحديثة العهد بالحكم ، التى تبحث بحث اليائس عن سياسات تكافح بها ضد مشكلات عهدها ، والتى ربما لم تزل الغشاوة عن عينيها بدرجة تكفى لأن تجعلها تدرك ما قد تطلبه كثرة الإجراءات التأديبية ، من ثمن باهظ .

ولا يدع الشيوعيون إنجازاتهم المزعومة تتحدث عن نفسها فحسب بل يؤكدونها بدعايتهم بلا انقطاع ، ثم تعزز عروضهم بالمساعدة الرأسمالية صورة النجاح السوفيتى ، إذ تسافر بعثات من أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مرة بعد أخرى إلى موسكو ، وهناك تقدم عروض

بالمساعدة بشراء الفائض عندها الذى لا يبتاعه الغرب ، وبالمساعدة الرأسمالية بمعدلات فائدة منخفضة جداً ولآجال طويلة. ويبدو الأمر أحياناً كما لوكانت المشروعات — مثل خزان أسوان، وخزان الفولتا، ومصنع صلب بالهند — قد أصبحت قطاعات صغيرة من جبهة القتال العامة المتغيرة للمساعدة العالمية . إن البناء والتنافس ليسا بالضرورة أمرين سيئين ، بل العكس هو الصحيح . فلولاهما لما تدفق رأس المال بهذه الكثرة إلى المناطق المتخلفة . بيد أن النواحى السياسية ، وروح المنافسة والضغط وغيرها مما يكتنف الكثير من المساعدة ، تزيد كثيراً جداً من المعضلات السياسية للأمم الفقيرة التى تحاول محاولة اليائس إيجاد أسلوب جديد للحياة .

فالمفروض وجود هذا النطاق من التنافس، فماذا نقول عن السياسات الغربية ؟ ولكنى أظن أننا قبل النظر فى أهدافنا وسياساتنا الإيجابية ، علينا أن ندرك بتعقل أن الكفاح الذى يشمل العالم أجمع لا يسير بالضرورة فى صالحنا ، وأن أمامنا صعوبات عظيمة علينا أن نتغلب عليها ، إذ تظل الحقيقة قائمة ، وهى أن البلاد الغربية كانت سادة الاستعمار حتى الأمس القريب . ومع أن الكياسة التى تم بها نقل السلطة الإمبريالية قد ساعدت على التخفيف من روح الاستياء فى المستعمرات ، فإننا مازلنا نحمل وصمة التفرقة العنصرية . ذلك أننا مازلنا متورطين فى التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، كما أن بين ظهرانينا الرفيع والوضيع ، وصفحتنا ليست نقية على أية حال .

ثم هناك أيضاً النمط السياسى للديمقراطية المتعددة الأحزاب والمفضلة لدينا ، وكثيراً مانفشه فى المستعمرات قبل أن نغادرها . وهذا النمط لايصلح بالضرورة للتطبيق فى الأيام المضطربة الأولى مـــن عهد الاستقلال .

فالأزمات فى مثل هذه الأوقات لا تقل فى حدتها كثيرا عن أزماتنا نحن فى وقت الحرب ؛ ونحن فى الغرب نواجه هذه الأزمات عادة بحكومات اتحاد قومى ، وهكذا الحال فى معظم المستعمرات السابقة ، أما حكومة الحزب الواحد فتمثل الزعامة المحددة التى تحتاج إليها البلاد فى الأوقات المعقدة والمضطربة إلى درجة الجنون . وليس من الضرورى أن تكون مثل هذه الحكومة شيوعية ، ولكنه من غير المحتمل أيضاً أنها تشبه ديمقراطية الغرب السياسية الأكثر تقدما . وكذلك ليست المسألة مسألة أزمة فحسب ، بل إن الأمر ينطوى على شىء من المغالطة . فلو أن زعيما قضى حياته لتحقيق الحكم الذاتى من الأجنبى ، فلا يمكن أن يكون من السهل عليه أن يتخلى عن الحكم بعد خمس سنوات من الاستقلال لأن زعيما أحدث عهدا منه ظهر على المسرح .

يضاف إلى هذا أن بعض نماذجنا الاقتصادية صعبة ، لأن كثيراً من الحكومات الغربية تعلق أهمية كبرى على الاستثمار الخاص، باعتباره الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية . ولكن هذا يصطدم بصعوبتين متضادتين، فرأس المال الخاص على النطاق المطلوب لتحقيق «الانطلاق» لابد أن يكون كبيراً بحيث يثير الشكوك الوطنية أو الدينية محلياً —

وبخاصة إذا نفذت الشركات الأجنبية سياستها المألوفة بشأن الاشتراك المحلى فى رأس المال ، بعدم تشجيعه إطلاقا أو تشجيعه بشىء من الفتور .

أما الصعوبة المضادة فهى أن كثيراً من رأس المال المحلى فى الواقع لا يظهر عادة على أية حال ، ويعطل الاعتماد عليه التنمية إلى أجل غير مسمى .

ولقد ووجهت هذه الصعوبة فى الواقع بالتوسع فى برامج المساعدة الغربية العامة فى خلال العشر السنين الماضية — وهى البرامج التى قامت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب ، ولكن هناك أمران واضحان بشأن المساعدة العامة : أولهما أن سائر العالم الحر لم يسهم إسهاما يتناسب مع إسهام أمريكا أو مع مقدار ثرائه بعد تطبيق مشروع مارشال . ولا شك أن عدداً قليلا من البلاد أسهمت بما يقدر بنحو ١ ٪ من الدخل القومى — وهو مالا يمكن أبدا اعتباره إسهاما زائداً فى التنمية العالمية . وثانى الأمرين أن برامج المساعدة لم تكن جزءا من استراتيجية تنمية عامة يقصد منها الأخذ بناصر الأمم الفقيرة لتصل إلى « نقطة الانطلاق » فى أقصر وقت ، بل كان رأس المال يوافق عليه بالتصويت اعتباطا عاما بعد عام . أما السياسات التجارية فكانت تسير فى الاتجاه المضاد . فهناك إذن تحديات جديدة يجب مواجهتها ، واستراتيجية جديدة يجب وضعها ، وقرارات جديدة يجب اتخاذها .

على أنى أوقن من أمر واحد وهو أننا إذا استمررنا فيما هو بلا شك أعظم إغراء غربى لنا، وظننا أن التاريخ بطريقة ما مدين لنا بإيجاد الحل، وأننا نستطيع، بالسعى وراء مصلحتنا الخاصة فى أضيق حدودها، أن نحقق بطريقة فيها الإعجاز سلاما عالميا كاملا، فإننا إنما نسير رأسا، لا إلى خيبة الآمال العظيمة فحسب، بل إلى الكارثة والمأساة كذلك. فلا مفر إذن من بداية جديدة وسياسات جديدة ومدخل جديد، وإلا فإننا نعد أنفسنا للهزيمة، لأننا ببساطة نقع فى خطأ جسيم.

الفصل السادس

ليس بالخبز وحده *

كان منشأ كل الثورات العظمى لعالمنا المعاصر حول المحيط الأطلسى الشمالى . فالثورة التى أصبحت بها المساواة قوة دافعة فى الحياة السياسية والاهتمام الجديد بالأشياء المادية ، والانهماك الشديد فى التحليل العلمى ، والزيادة المفاجئة فى عدد سكان العالم ، والتغير الكامل الذى طرأ على نظامنا الاقتصادى من طريق تطبيق التكنولوجيا ورأس المال ، كل هذه التغيرات الكبرى قد بدأت فى ميدان المحيط الأطلسى الشمالى . ومع ذلك فإذا نظرت إلى دول الأطلسى هذه فإنها تترك فى نفسك الانطباع الغريب بأنها لا تهتم بنوع خاص بالثورات التى أوجدتها . لقد أطلقت التغيرات من عقالها على البشرية ، وهى الآن تعيد صنع وجه الأرض دون تبصر وبارتكاب الأخطاء ، وإحداث أثر عظيم واضطراب شديد . ولكن هل يستطيع أحد أن يقول إن الدول الغربية تواصل طريقها بأى قدر من الاهتمام الخالص؟ وهل ترى هذه الدول أن التغييرات أشياء برزت بطريق

---

* أخذ هذا الموضوع من عبارة نطق بها السيد المسيح وهى : «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بكل كلمة تخرج من فم الله» — المترجم .

مباشر من أسلوب الحياة الغربي أو تقبل مسئولية كون نظام الاستعمار الغربي كان في الغالب هو الذي أثار حركة التغيير الثوري الحالية التي تشمل العالم كله ؟

وإني لأتساءل : ولماذا هذا ؟ وعلى أية حال، أليس غريباً أن نعيرما بدأنا هذه العناية الضئيلة ، وأن ينعدم اهتمامنا بمخترعاتنا في نفس الوقت الذي بدأ أثرها يبلغ أقصى مداه ؟ وإذا تساءل أحد لماذا هذا ، فإني أظن أن بعض الإجابات لن تكون مريحة كلها . ويبدو لي أن أحد قوانين الحياة هو أن الإنسان حين يصير غنيا يميل إلى الإحساس بالرضى عن النفس ، مصداقا لما جاء في الكتاب المقدس : « جلسوا للأكل ثم قاموا للعب * » . فقد حدث الانتعاش الاقتصادي في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية ، تولد الشعور العام بأن الأمور ليست سيئة أكثر مما ينبغي ودارت معركة الانتخابات على أساس الشعار : « إن الحالة لم تكن قط حسنة كما هي الآن ، والدول العظمى قد استنامت إلى الوعد بالسلم والرخاء . وأصبحت الطبقة العاملة التي كانت يوما الطبقة المحاربة تقول: « إني بخير ياصاح » لأن « عمال العالم يتحدون » . إن الإحساس بالراحة والرضى يحد بطريقة غير ملائمة من قدرتنا على فهم حاجات الملايين من البشر ومايعانون من جوع ، الملايين الذين لم يجدوا طريقهم بعد إلى العالم الحديث . ولكن الثراء والإحساس بالرضى يجلب النقمة

---

* آية كتابية تشير إلى مافعل بنو إسرائيل حين صنعوا لأنفسهم عجلا وعبدوه وهم في البرية — سفر الخروج . إصحاح ٣٢ وعدد ٦ — المترجم .

على مثل هذه الحال — حال فقدان المرء صلته بالرغبات الملحة للجمهرة العظمى من إخوته فى البشرية وذلك بعدم المبالاة وصغر القلب . ومثل هذا التضاؤل فى الإحساس بالشفقة يمكن أن يحدث لأى فرد من الأفراد ،سواء أكان رجلا أم امرأة.وهذه ما كشف عنه التاريخ دائماً ؛ ولعلنا نرى اليوم ظاهرة جديدة وهى أن المجتمعات الغنية تقع ضحية نفس قصور الفهم البشرى .

غير أن هناك سبباً آخر أدق مما ذكر ، يساعد على توضيح السبب الذى من أجله لم يعد اهتمامنا بكل الثورات التى آثرناها كما كان يمكن أن يكون . ذلك أننا فقط لانستطيع ، نتيجة خبرتنا الخاصة ، أن نقدر صعوباتها المخيفة حقا ، لأنها جميعا حدثت فى العالم الغربى فى ظروف بلغت أقصى حد من العنف . وكان الغرب يعانى من قلة عدد السكان نسبياً ، كما أن الطبيعة حبته بموارد يحتاج إليها النوع الجديد من الاقتصاد القومى. وكان الحديد الخام والفحم متوافرين للبدء فى الصناعة. وأخذت السهول الشاسعة فى أمريكا الشمالية وجنوب روسيا تفيض بالغذاء للملايين من عمال الصناعة الجدد .

ولكن لعل السبب الرئيسى فى إفراطنا فى الثقة بأنفسنا نجده عموما فى الجهاز الآلى الذى به حققنا الانطلاق إلى النمو المتواصل . ففى المراحل الأولى الحرجة للتغيير ثبت أن الدافع إلى الربح كان أداة قوية جداً للنمو ، وغرس نجاحه فى عقول الكثيرين منا الفكرة المنطوية على أنه

يمـــكن تحقيق أعظم خير لأكبر عدد من الناس ، إذا جد كل فرد أو جماعة أو حتى أمة بكل قوة فى سبيل مصلحته الذاتية . وتـكمن قوة هذ الزعم فى أن الفرض قد يكون صحيحا إلى نقطة ما وتحت ظروف معينة . فلقد أنتج التنافس فى سوق حرة مـــكاسب هائلة فى الشراء والـكفاية .والواقع أننا نعيش اليوم فى انفجار مماثل آخر من النمو ، كلما انخفضت الحواجز الجمركية فى داخل السوق المشتركة . ولـكن أوضحت الظروف فى غرب أوربا فى فترة مابين الحربين كذلك أنه لو اتبعت كل أمة الطريق الخطأ فى السعى وراء مصلحتها الخاصة — فى هذه الحالة بالزيادة المستمرة فى الحماية الجمركية — لكانت النتيجة النهائية منطوية على دمار كل فرد ، لاعلى خير الجميع ، كما أن السوق المشتركة لم تنشأ بالضغط غير الموجه للمصالح المحلية ، بل بالعـكس كانت عملا من الأعمال السياسية العليا التى تابعها الزعماء السياسيون المخلصون ووضع خطتها قصدا مخططون على صلة بالسيد م . جان مونيه — وهم بالتأكيد من أكثر المجموعات الثورية التى عرفها العالم هدوءا وفاعلية .

وبعبارة أخرى ، فهناك ظروف تـكون فيها متابعة المصلحة الذاتية بلا رادع خير ما يؤدى إلى عمل مرغوب فيه اجتماعياً ، كما أن هناك ظروفاً لاتؤدى فيها إلى ذلك . ولـكنّ مازال عند الغرب بعض التحيز تجاه الاعتقاد بـكفايته العامة دون ما نظر إلى الإطار الذى يعملّ فى داخله . إننا معرضون لأن نتخذ الموقف الذى اتخذه « ميكوبر » حيال الحياة، وهو الإحساس بأنه طالمـا لا ننفعل أكثر مما

ينبغى ، فلا بد أن يحدث شىء ما . ومع ذلك فإننا إذا ألقينا نظرة على التاريخ الماضى فلست أظن أن خبرة الأجيال الأخرى تعلمنا تماما هذا الدرس ، بل بالعكس توحى بأنه ليس أمثال « مكوبر » بل أولئك الذين يشاءون ، ويريدون ، ويعملون ، يحتمل أن يروا خططهم وأحلامهم تتحقق أكثر من غيرهم . لذلك فإنه مما يقلق البال أن نرى فى أيامنا هذه أن مقدار المجهود والاهتمام والاستعداد ، والعمل الشاق المرير الذى يميل الشيوعيون إلى القيام به فى مهمة بناء نظام عالمى على النمط الذى يريدون — كل هـذا يفوق كثيراً ما نحن على استعداد للقيام به من عمل وتضحيات . ومما هو أكثر وضوحا أن نظرتهم إلى الإخاء العالمى توحد الشيوعية بينها ، تتجاوز أفق خيالنا . إن الغرب لايفكر فى العالم أو أسرة البشرية جمعاء إلا تفكيرا « على الهامش » . وتميل كل جماعة منه إلى تركيز تفكيرها على مصالحها الخاصة المحدودة . ويبدو أنه ليس هناك طاقة تمكن مقارنتها بالأطماع التى تشمل العالم كله وتدفع بالشيوعيين إلى العمل من أحد طرفى كوكبنا هذا إلى الطرف الآخر .

فإذا كان لابد لنا من مجابهة الفجوة الماثلة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، وبين الأمم الواقعة حول ميدان الأطلسى التى اجتازت ثورات « الأخـذ بالأساليب العصرية » ، وتلك التى تسعى فى كل أنحاء العالم سعى اليـائس لتمر فى مرحلة الانتقال ذاتها ، فربما كان أول قرار يجب علينا أن نتخذه هو أن نتخلى عن الفكرة الخداعة بأن كل شىء ينتهى على خير فى مكان ما وبطريقة ما . علينا أن نعد أنفسنا ليكون

لنا من البصيرة وقوة العزيمة ، والاستعداد للعمل ومواصلة العمل ما لرفقائنا الشيوعيين المجدين. علينا أن نكون أكفاء لهم،سياسة بسياسة ونظرة بنظرة ، ومثل أعلى بمثل أعلى .

ويجب أن أعترف بأنى لا أستطيع أن أرى سببا كامنا فينا يجعل من المستحيل علينا أن نعود فنكرس أنفسنا مثل هذا التكريس للمهام العظيمة التى تواجهنا ، فمواردنا موفورة ، بل إن الموارد التى فى متناول أيدينا تفوق موارد أية مجموعة من الدول وجدت فى تاريخ البشر.ومن العسير الاعتقاد بأن الطاقة الأدبية اللازمة لإحداث هذا التغيير قد نفدت منا . وإنى إذ أنظر إلى مجتمعنا ، فإنى على التحقيق لا أشعر بأنه يعرض فعلا مثل تلك الصورة من الحياة الطيبة التى تمكننا من القول إننا قد أسهمنا بكل ما نستطيع لتحقيق رؤيا إنسانية متغيرة . ذلك أن مدننا التى تمتد فى كل ناحية بدون ضابط ، وضواحينا التى لا شكل لها ، ومشاغلنا التافهة — من برامج مسابقات وتليفزيون ، ولعبة الجولف — قل أن تؤدى إلى الهدف النهائى للإنسان. إننا نستطيع أن نفعل خيرا من هذا . كما أن الوسائل متوافرة لدينا . فإذا كنا لا نشعر بالحاجة إلى ذلك فليس هناك إلا تفسير واحد فقط،ألا هو أننا لم يعد لدينا الخيال الحيوى اللازم للقيام بهذه المهمة .

ولنفترض مع ذلك أننا اطرحنا الإحساس بالرضا عن النفس الطبيعى فينا ، فماذا يجب علينا أن نحاول عمله ، وماذا يجب أن يكون

هدفنا فى فترة التحدى والاختيار التى تنتظرنا حين تصبح أمانى الأمم الفقيرة أكثر إلحاحا ؟ ولا يجب أن يخامرنا أى شك فى هذا ، فحتى الآن كنا نعيش خلال المرحلة المريحة من التغير فى المناطق المتخلفة . وقد رأيناها خلال فترة أدت جهودها المركزة على التلخص من الاستعمار إلى وحدة سياسية وإحساس بهدف قومى قد ينقصها الآن بعد أن تحقق لها الاستقلال . فأما وقد أصبحت الآن تدير شئونها الخاصة فإن كل المشكلات العسيرة تواجهها فى المواضع الحساسة ،ومن ذلك القفزات السريعة فى الزيادة فى معدلات المواليد ، إلى القصور فى رأس المال ، إلى الفقر المدقع ، وفوق كل ذلك إلى الانتظارات المتزايدة لشعوبها الخاصة. فكل زعيم قاد أمته إلى التخلص من النفوذ الغربى أو حكم الاستعمار تواجهه الآن المشكلة المعقدة، ألا وهى : « وماذا بعد ذلك »؟ إن الإجابة عن هذا السؤال أمر لا مفر منه الآن ، ولا محل لإلقاء اللوم على الغرب — وإن ظل هذا الإغراء قائماً — ولا جدوى من البحث عن كبش فداء من الخارج. وهكذا تكون فترة ما بعد الحرب ، بكيفية يبدو فيها التناقض ، أكثر توتراً وخطرا وتعرضاً للشكوك من فترة الكفاح ضد الاستعمار ذاته .

فاذا نستطيع أن نفعل ؟ وأى نوع من السياسات يمكن أن يساعد البلاد النامية فى سنيها العصيبة التى تنتظرها ؟ أما إجابتى عن هذا التساؤل فستكون إجابة مختصرة إذ سبق أن قمنا ببحث عدد من التغيرات الهامة التى يجب أن تحدث . وليكن الهدف العام واضحا لنا بادىء ذى بدء .

وإن الأمل يحدونا — فى العشرين أو الثلاثين السنة القادمة — أن نرى غالبية الأمم النامية تجتاز الحواجز القائمة فى سبيل النمـــو المتواصل . يضاف إلى هذا أننا نريد أن يكون لهذه المجتمعات حرية سياسية مع قدر من الاستقلال الذاتى للمجموعات المختلفة ، والقوة السياسية المنظمة على أساس من التعدد . إننا لا نحدد نظما أو مذاهب فكرية معينة ، ولكننا نأمل أن تكون هناك مجتمعات مفتوحة فى عالم مفتوح . فكيف نبدأ العمل ؟

إن أول نقطة ندلى بها هنا هى الحاجة إلى استراتيجية عامـــة . والاستراتيجية لا يمكن فصلها عن الجهد المتواصل على مر الزمن . ذلك أن توالى النمو ليس هو توالى وضع مخصصات الميزانية سنة بعد سنة . فما لم تحمل الدول الغربية نفسها على قبول الحاجة إلى برامج لمدة خمس وعشر سنين أضاعت حتى ما تنفقه فعلا لأنه لن يتلاءم مع الاستراتيجية الحقيقية للنمو .

وأما النقطة الثانية فهى أنه يجب أن يكون نطاق المعونة ملائما . فالتنمية « المرقعة » — شىء هنا وشىء هناك — لا تؤدى إلى النمو المتواصل . وفى كل اقتصاد نام يأتى الوقت الذى يتطلب فيه الوضع القائم « دفعة كبرى » ، ربما تستغرق عشرين سنة قبلما ينطلق الاقتصاد القومى من عقاله ويتخذ مداره .

بيد أن الدول كلها لا تصل إلى هذه النقطة فى نفس الوقت . إذ يبدو أن هناك نمطا معينا النجاح والتوسع ، وأن الاقتصاديات المختلفة

تنظم على أبعاد مختلفة على طول الخط . فهناك أولا مرحلة يمكن أن تسمى المرحلة « السابقة على الاستثمار » ، وفيها لاتزال البلاد تفتقر إلى كل شيء لازم « للدفعة الكبرى » . فالمتعلمون غـــير موجودين ، والتدريب عند مستواه الأدنى ، والمصروفات الرأسمالية الإضافية أو « البنيان السفلى » — أى القوى والنقل والموانيء والإسكان — مازالت تتطلب الإنشاء . وفى هذه المرحلة يجب أن تعد البلاد القفزة تالية إلى الاستثمار . فالأخذ بناصر التعليم والتدريب ، والاستثمار فى البنيان السفلى ، ومسح الموارد ، وبعض التخطيط التمهيدى ، هى الحاجات العظمى للبلاد .

أما فى المرحلة التالية ، التى بلغتها بلاد كالهند أو البرازيل أو المكسيك ، فإن الاستثمارات الكبيرة تبدأ تعود بالأرباح . ذلك أن الأساس قد وضع ، والنمو السريع يمكن تحقيقه . وهذه هى النقطة التى يمكن للعون الرأسمالى الكبير من الخارج أن يقضى على الفقر ونقص رأس المال المحليين، وبذلك يكفى الحكومات مئونة القسوة فى اختيارها للأساليب السيادية الكلية لإرغام الشعب على الادخار. ويمكننى القول إن الهند أهم جميع البلاد التى وصلت إلى هذه المرحلة من النمو ، إذ قد وضع الإطار لاقتصاد قومى يؤدى وظيفته ، بيد أن خططها الرأسمالية المتسمة بالطموح تتعرض لخطر جسيم من جراء النقص الخطير فى النقد الأجنبى . لذلك فإنى شخصياً آمل أن أرى ، فى أية استراتيجية غربية للتنمية توضع للعشر السنين القادمة ، ثلاثمائة مليون جنيه استرلينى

يحتفظ بها سنويا لحاجة الهند من النقد الأجنبى . وإذا استطاعت الهند أن تحقق انطلاقتها ، فإن المسألة ليست مسألة استعداد الهند لحسب ، إذ أن نصف الناس الذين يعيشون فى مناطق متخلفة تقريبا سيكونون فى طريقهم إلى العالم الحديث . وإذا أضفنا باكستان أمكن مواجهة أكثر من نصف مشكلة التخلف هناك فى شبه القارة الهندية .

ولو فرضنا أننا نقبل فلسفة «الدفعة الكبرى» فى العون والاستثمار، فأين يوجه رأس المال ، إذا تحققت كل الشروط الممهدة للنمو ؟ إنه من المستحيل تحديد استراتيجية عامة ، حيث إن كل بلد يختلف عن الآخر كثيراً فى طاقاته وموارده التى حبته بها الطبيعة ، ونطاق سوقه الداخلية، وصادراته المنتظرة . ولكن لعله يجدربنا هنا ذكر نقطة أو نقطتين عامتين : أولاهما أن الاستثمار فى التعليم يجب أن ينال اهتماماً كبيراً على الدوام ، فالدراسات الحديثة توحى بأن ما بين ٦٠٪ ، ٥٠٪ من الزيادة فى الإنتاجية التى تحققت فى الغرب خلال القرن الأخير قد نشأت عن التدريب الذهنى تدريباً أفضل ، والزيادة فى البحث وفى استخدام رجال الاقتصاد بطريقة أكثر تنظيما . وأما معظم الاقتصاديات النامية حالياً فهى فقط فى المراحل الأولى للتقدم المطلوب فى التعليم . فأفريقيا ملأى بالمجتمعات التى لا يزيد عدد الملمين بالقراءة والكتابة فيها على ١٠٪ ، ومن يصلون إلى مستويات الدراسة الثانوية ١٪ فقط . ويمكن مشاهدة النتائج المفجعة لهذه المستويات فى الكونغو التى لم يكن فيها عند استقلالها

أكثر من اثنى عشر شخصاً من ذوى الدرجات الجامعية . إن اقتصاداً حديثاً لايمكن أن يقوم على هذا الأساس .

وهناك منطقة خطيرة ثانية هى منطقة الزراعة . وكما رأينا ، لا غناء عن الزراعة العصرية لخلق قوة دافعة عامة فى الاقتصاد القومى . وهناك حاجتان منفصلتان : تشجيع التغييرات الأساسية التى تتطلبها الزراعة الحديثة من إصلاح زراعى ، إلى تجميع الملكيات ، إلى إنشاء حركة تعاونية ذات أثر ، ثم ضمان تدفق كاف لرأس المال إلى الزراعة . بيد أن التنوع العظيم فى الأساليب العصرية ، والمخصبات الجديدة ، والوسائل الجديدة فى الغرس والفلاحة كلها تقريباً تكلف كثيراً . وهكذا الحال بالنسبة لمقدار الائتمان اللازم للبدء فى نظام تعاونى ناجح . وهناك أخيراً نظم التوسع الزراعى التى بدونها لايستطيع المزارع أن يعلم كثيراً عن الفرص الجديدة المتاحة له . لقد كانت الزراعة فى الماضى توضع فى كثير من الأحيان فى آخر قائمة البنود الأولى بالتفضيل ، ولكن الخبرة الحديثة توحى بأنها يجب أن تتصدر تلك القائمة .

وأما المنطقة الثالثة للتوسع — وأعنى بها الصناعة — فتبين من التنوع العام ما يجعل معظم التعميمات قليلة القيمة . على أن هناك ملاحظة أو ملاحظتين تصلحان للتطبيق نوعاما . فمثلا يمكن للمرء أن يقول إن التصنيع يتقدم بسرعة أكثر ، إذا لم يـحمل الإحساس الخاطىء بالسمعة القومية ترسيب على أخطاء كبرى باهظة التكاليف فى التخطيط ، مثل الاستثمار

فى مصانع صلب متكاملة حيث لا يوجد حديد ولا فحم كوك . إن البرامج تؤدى إلى استعمال أفضل للموارد ، إذا أدركنا قيمة رأس المال فى كل الاقتصاديات النامية ، وأعنى بهذا أنه نادر جداً . ويجب أن يكون غالى الثمن حتى ولو أحدثت هذه الفكرة اضطرابا فى المفهوم الشائع وهو أن الخدمات الأساسية يجب أن تظل رخيصة حتى تنعش النمو .

وهناك ناحية أخرى للمشكلة ذاتها وهى : بما أن النقد الأجنبى أندر كل أنواع رأس المال فقد يكون من الضرورى التأكد من أن المنظم الذى تصل يده إلى النقد الأجنبى يدفع قيمته كاملة عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية على الواردات ، أو منح تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد العلنى أو أية إجراءات أخرى . وقد يتعارض هذا الاتجاه مع اتجاه آخر — هو رفع القيمة الخارجية لعملة الدولة النامية حتى يمكن أن تشترى صادراتها أكبر مقدار من الواردات الأجنبية ، ولكن فى هذه الحالة يكون الطريق إلى التنمية - كما قال الأستاذ بنيامين هيجنز ذات مرة . طريقا ، محفوفاً « بالحلقات المفرغة » .

فينبغى على الحكومة النامية أن تجعل سياساتها هادفة إلى ضمان أسرع وسيلة لجمع رأس المال ، وتشجيع الارباح سواء أكانت فى القطاع العام أم القطاع الخاص ، وترتيب نظم الضرائب بحيث توجه كل الدوافع إلى اعادة استثمارها . ثم إن هذا لا يثير الحماسة دائما بين المخططين الذين شبوا على الاعتقاد بالوضاعة المتأصلة فى تقاضى الأرباح ؛

وهم على استعداد لأن يديروا الخدمات العامة الضرورية على أساس عدم المكسب أو الخسارة . بيد أن الأرباح هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن بموجبها وضع الموارد تحت تصرف المستثمرين في المجتمع، وهي كما رأينا ، مصدر كبير من مصادر الاستثمار في روسيا السوفيتية .

وأما عن التكوين الفعلي للسياسة الصناعية فإنها يجب أن تتلاءم مع الأحوال المحلية . فمعظم البلاد تستطيع أن تبدأ بأن تنتج محلياً بعض السلع التي تستوردها من الخارج ، على شريطة حماية تلك السلع. فمرحلة إنتاج « البيرة والأحذية والآجر » لاتحتاج إلا إلى حكومة ذات عزيمة صادقة وبعض الموهوبين من المنظمين المحليين . أما الصناعات الكبرى فتتوقف على وجود المواد الخام الجوهرية ، وكذلك على مدى السوق الداخلية .

إذ من المعقول جداً أن نجد خمسة مصانع كبرى لصناعة الصلب في الهند حيث تتكون السوق من أكثر من أربعمائة مليون نسمة ،وحيث يتوافر الحديد وفحم الكوك . كما كان من سوء التدبير الإكثار من مصانع الصلب في شرق أوربا بعد عام سنة ١٩٤٨ .ومن الواضح أن الحكومات النامية تحسن صنعاً لو أنها تلفتت حولها لترى ما إذا كانت لاتستطيع، عن طريق الضرائب الجمركية أو الاتحادات أو الأسواق المشتركة مع جاراتها ، زيادة حجم وحداتها الصناعية وكفايتها دون الوقوع في خطر الإفراط في الإنتاج .

ولكل هذه التغييرات — فى التعليم وفى الزراعة وفى الصناعة — هناك ماهو أكثر من النتائج الاقتصادية . فالاستثمار فى الرجال ، والاستثمار فى الوسائل الجديدة ، والاستثمار فى أنواع النشاط الجديدة كلها توسعُ دائرة الطبقة الإدارية والمهنية وتدعمها ، وتزيد من تدريب العمال اليدويين وأفقهم ، وبذلك يبدأ التوسع التدريجى للطبقة الوسطى حتى تشمل عدداً متزايداً من المواطنين ، ويصاحب هذا التوسع الأمل الباسم للسياسة المنطقية والحقوق المدنية .

هذه ، إذن ، هى بعض العناصر فى استراتيجية « الأخذ بالأساليب العصرية » بوجه عام ، غـــير أنى أظن أننا يجب أن ندرك أننا لسنا منظمين فى العالم الغربى فى الوقت الحاضر لتحقق شيئاً من هذا القبيل . وقد يكون صحيحا أننا كنا لمدة قرن من الزمان تقريباً نكوّن اقتصاداً مرتبطاً بعضه ببعض ، إذ كان كل بلد يأخذ نحو ٧٠ ٪ من الاستثمار الأجنبى للآخر ، ويستولى على سبعين فى المائة تقريباً من التجارة العالمية . ويؤثر كل بلد فى الآخر تأثيراً جذريا عن طريق الانحرافات والتغييرات فى سياستنا الاقتصادية : ولكن هنا كانت لمستر « مكوبر » الغلبة . وهنا ، فوق كل شىء ، ظننا أنه إذا تابع كل واحد مصلحته القومية الخاصة إلى أقصى حد ، كانت النتيجة ، بطريقة ما ، فى صالح كل شخص آخر ، ولكن ما أبعد هذا عن الحقيقة بصفة عامة ! ذلك أن قرار كل بلد فى عام ١٩٢٩ — عندما ازداد الكساد

— بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وصل بالتجارة العالمية إلى ربع ما كانت عليه فى مدة تسعة أشهر : ومما زاد الكساد ذاته ، إلى حـــد ما ، هو أن بريطانيا فيما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ لم تجرؤ على إنعاش اقتصادها خشية ضياع احتياطياتها الأجنبية ، وأمريكا لم تجسر على أن تحدث انكماشاً فى رخائها الاقتصادى المتطرف خوفاً من أن تجتذب قدراً أكبر من ذهب العالم .
فإذا كنا نظن هذا التعارض الذى لا يمكن معه التوفيق بين المصلحة القومية والمصلحة الأجنبية أمر مضى وانقضى ، فلنذكر أننا خلال عام ١٩٦٠ رأينا ضغوطا مشابهة بين المارك الألمانى والدولار الأمريكى . وقصارى القول إننا لم نضع بعد السياسات والنظم المطلوبة للتغلب على المصالح المتضاربة فى عالم المحيط الأطلسى المعتمد بعضه على البعض . والواقع أنه لم تكن لنا مثل هذه السياسة إلا مرة واحدة ، وكان ذلك أثناء مشروع مارشال ، حينما اتفقت دول ميدان المحيط الأطلسى مدة على أهداف مشتركة بسبب سخاء أمريكا وزعامتها .

وإنى أعتقد الآن أن علينا أن نحيى روح مارشال ، إذا كان لا بد أن يكون لدينا أى أمل فى معالجـــة مشكلة التزاماتنا نحو المناطق المتخلفة — ومعالجتها فى الوقت المناسب . وأستطيع مرة أخرى أن أقترح فى عبارات موجزة بعض السياسات التى يجب أن نضطلع بها، إذا كنا مجتمعا حقيقيا من الأمم الغنية المكرسة لمهمة إيجاد الرفاهية والخير للعالم النامى . وربما يجب أن أضيف ، بين

قوسين ، أننا بعملنا هذا يجب أن نزيد من خيرنا نحن أيضا . وفى نظرى أن أوضح الأدلة على أن هناك قيادة أدبية تسوس الكون هو أنه حين يعمل الناس والحكومات بفهم وبعد نظر لخير الغير ، فإنهم يحققون الرخاء لأنفسهم أيضا . ولنأخذ مثلا خبرتنا الغربية فى دولة الرفاهية. إننا لم نفكر فى إيجادها على اعتبار أنها صفقة فى ميدان الأعمال بل كانت قراراً أدبيا يرجع تاريخه إلى أيام جون ليبورن . ومع ذلك فقد كانت إحدى النتائج تقليل مخاطر النشاط الاقتصادى ، فالاستهلاك الكبير ، الذى يأتى عن طريق الضمان الاجتماعى ، يمكن الاقتصاد القومى من تجنب فترات الرخاء والتدهور فى الاقتصاد القديم .

واعتقادى أننا يجب أن نرى النتيجة نفسها ، إذا استطعنا فى الاقتصاد العالمى أن نصمم على بناء القوة الشرائية للأمم الفقيرة . عندئذ نجد مرة أخرى أن رخاءنا قد ساعد على تحقيقه تدعيم الاستهلاك العالمى وخلق اقتصاد عالمى متحرر من عوامل التقلب والغموض والتفكك التى نراها فى النظام الاقتصادى كما نعرفه اليوم .

هناك مثل إنجليزى يقول : « الأمانة أحسن سياسة » ، وكان شائعاً فى العهد الفكتورى . ويمكننى أن أذهب إلى أبعد من هذا وأقول: إن الكرم أحسن سياسة ، وإن توفير الفرص المطلوبة للغير يعود بتحقيق الخير والتوسيع على الإنسان نفسه . والحظ ليس ضدنا لدرجة تدعو لليأس ، لأن مقاييسنا الأدبية ومصالحنا — إذا نظرنا إليها فى

وضعها الصحيح — لا تنافر بينها ، ولكن ضيق أفق مصالحنا الخاصة ، سواء أكانت شخصية أم قومية ، هو وحده الذي يعمى أبصارنا عن هذه الحقيقة الأدبية .

فماذا ينبغى علينا أن نفعل إذن ؟ إن أول خطوة يجب أن تكون التزاما مشتركا ترتبط به الأمم الغنية ، وتأخذ نفسها به ، ذلك هو توفير رأس المال والمساعدة الفنية للمناطق المتخلفة . فكل من بريطانيا وكندا وأستراليا وغرب أوربا يجب أن تبدأ بتحمل نصيبها . وهناك أمر واحد يجب أن يكون واضحا لنا كل الوضوح ، وهو أن السبب فى المتاعب الخاصة بميزان المدفوعات الأمريكى لادخل له بالقوة الكامنة فى الاقتصاد الأمريكى الهائل الحجم ، ولا بميزان التجارة الأمريكى وهو فى صالح أمريكا ، بل — وهذا أمر مسلم به — بتصدير أمريكا لرأس المال . بيد أن السبب يعزى أكثر ما يعزى إلى أن أمريكا تحمل أكثر كثيراً من نصيبها فى مسئولية الدفاع عن العالم الحر ومساعدة الدول النامية . وقبل أن يمكننا أن نأمل فى أن يكون لنا اقتصاد أطلسى يؤدى وظيفته ، يجب على الدول الأعضاء الأخرى أن تقوم كل بنصيبها . وهناك اقتراح بتخصيص ١٪ من الدخل القومى لهذا الغرض ، وهو تقدير عادل ، ويمكن أن أضيف هنا عرضا أننى أعتبر أن ألمانيا الغربية ، وقد أعيد بناؤها بسخاء بعد الحرب ، وغفر لها فى سماحة ، ما سببه هتلر من دمار هائل ، يمكن أن تكون فى مقدمة الدول التى تقبل هذا الالتزام .

بيد أن هذا الالتزام إن هو إلا الخطوة الأولى ، ذلك أن هدفا مشتركا كهذا يحتاج إلى شكل تنظيمى ملائم ، وأعتقد أننا يجب أن نحاول أن نقيم فى عالم المحيط الأطلسى بعض التنظيمات التى تمكننا من المجتمع القومى وأن يكون لنا بنك احتياطى أطلسى . وأظن أننا يجب أن تنمى استراتيجيات مشتركة للتنمية والاستثمار فى داخل ميدان المحيط الأطلسى وخارجه ، كما أظن أنه يجب أن تنظر نظرة طويلة صارمة إلى سياستنا التجارية وبخاصة الأثمان التى ندفعها فى المنتجات الأولية . ففى الوقت الحاضر لاتعمل هذه الأثمان على جذب بقية العالم وراءنا ،كما فعلت فى الماضى ، بل على النقيض من ذلك تعمل على توسيع الثغرة . ولأجل كل هذا أرى أننا فى حاجة إلى التوسع فى منظمتنا الحالية للتنمية الاقتصادية بمنطقة المحيط الأطلسى بتكوين ماتدعو الحاجة إليه من منظمات — كالبنوك وصناديق التنمية والمجموعات التجارية ، والأسواق المشتركة ، وخدمات الإحصاء ، وفوق كل ذلك ، هيئات وضع السياسة المشتركة — لحبك أجزاء اقتصادنا الذى يعتمد بعضه على البعض ليصبح كلا متكاملا .

إذا فعلنا هذا ، فإنى أظن أننا نفعل أكثر من مجرد توفير الوسيلة لوضع استراتيجية للعالم النامى . إننا نخلق الظروف الاقتصادية الممهدة لنظام عالمى يؤدى وظيفته . وفضلا عن ذلك فإننا نعلم أننا فى داخل مجتمعنا لايتيسر لنا البقاء فى سلام إلا بالقانون ومراعاة الخير

العام ، فعلى هذين المحـــورين تقوم سلامة المجتمع . وهل يختلف عالمنا الضيق الذى يعتمد بعضه على بعض هـكذا كثيراً ؟ أفلا يجب أن نحاول أن نخلق فى العالم عامـــة الأحوال الأساسية الممهدة لإيجاد مجتمع سلمى ؟

إننا نعترف بالمبادئ فى داخل مجتمعنا المحلى فلا حروب خاصة تنشب بيننـا ، والأغنياء يسهمون فعلا فى نجاح الفقراء وتقدمهم . وبينما لا يهمنى هنا معالجة المشكلة الكبرى بأكملها، مشكلة القانون العالمى ونزع السلاح، فإنى أهتم شديد الاهتمام بالجانب الثانى من النظام الجيـد ، ألا وهو قدرة الأغنيـاء على إدراك التزاماتهم والاهتمام بألا تقف مبادىء الخير العام عند خطوط حدودنا فى عالم يعتمد بعضه على بعض — والله يعلم أن اعتمادنا بعضنا على بعض لا يمكن أن ينكر حين تقف جميعاً فى ظلال الدمار الذرى . إن عالمنا هذا يجب أن يتسع ليشمـــل الأسرة البشرية بأكملها .

وبعد أن قلت كل هذا ، أبدأ أتساءل عما إذا كانت هناك أية قوى فى داخل عالمنا الغربى المطمئن المرتاح الراضى عن نفسه ترغمه على أن يقبل هذا التحدى ، وأن يرى أننا الآن نواجه ثلاثين أو أربعـــين عاما تقضت فى بناء العالم على نطاق لم يعرف له مثيل فى تاريخ البشر ، منذ كان أجدادنا كلهم يعيشون دون مشاركة فى مزايا العلم ، وسرعة فى النقل وترابط كامل ممـــا نراه فى عالمنا الحديث . فماذا يحفزنا على مواجهة هذا النوع

من القرار ؟ هل تحفزنا الحقائق ؟ إنها موجودة . ونحن لانستطيع أن نتمنى لو أن الثورة الكبرى للأخذ بالأساليب العصريةالتى تجتاح العالم لم تحدث ، ولا أن نقول إنه كان خيراً وأيسر لو أنها لم تكن . ربما كان هذا موقفنا ،ولكننا بدأنا الثورة ، وقل إننا لانستطيع تجاهل القوى التى أطلقناها من عقالها على العالم .

وهل نتخذ من الخوف رائداً لنا ؟ إن الخوف فى الواقع يمكن أن يكون أساس الحكمة . ويبدو لى أنأولئك الذين يعيشون فىراحة وبلا اضطراب تحت التهديد المخيف بالخراب النووى ليسوا على شىء كثير من الحكمة ، بيد أن الخوف الأعمى ليس قوة بناءة . فالخوف ينفعنا فقط إذا دفع بنا إلى إيجاد مخرج من مخاوفنا . وليس هناك إلا طريق واحد ، وهوأن نلقى خلف ظهورنا بمجتمعنا الحالىبما فيه من عوامل إبادةمحتملة ، وأن نقيم مكانه مجتمعا ذا هدف أخلاقى . وفى مجتمع كهذا يحل القانون العام محل العنف الخاص ، ويقبل مبدأ الخير العام علاوة على المصالح الخاصة للمجتمعات الخاصة . وفوق كل ذلك تتكشف للبشرية تحت الصدام العقائدى بعض معايير الثقة فى حدها الأدنى متأصلة فى الحقيقة الراهنة : وهى أننا جميعاً بشر ، وأننا تقف جميعا أما محكمة التاريخ ، وأننا جميعاً نحب الحياة ونسعى لكى نحيا ونعلم أن كل حى لابد أن يموت .

وما شكى فى أن الواقعية أو الخوف يكفى لأن يجعلنا نعمل ، إلا

أن المهمة التى تواجهنا مهمة إيجابية تتعلق ببناء وطن آمن للأسرة البشرية. إننا نحتاج أيضاً إلى موارد الإيمان والرؤيا . فهل لنا هذه الموارد ؟ أو هل أخمدت ثورات وقتنا الحاضر حمية الروح فينا ، بينما زادت من قوانا المادية؟

إنى لا أعتقد هذا ، لأن كل ثورة من الثورات التى بحثناها تذهب إلى ما وراء الاهتمامات المادية وتعرض تحدياً لطبيعة العقل والروح . إن المساواة بين الناس ، وهى تلك القوة الدافعة فى كل أنحاء العالم ، قد انبعثت أصلا من الإحساس الغربى بأن الناس ، باعتبارهم نفوساً ذوات قيمة ميتافيزيقية لا حد لها ، متساوون أمام عرش الله . وإذا كنا نشعر بهذه المساواة بين البشر باعتبارها حقيقة أدبية عظيمة ، فهل يرضينا حقيقة أن نرى الناس جياعا ، تفتك بهم الأمراض ، وأن نراهم يواصلون الحياة فى الجوع والمرض ، فى حين أننا نستطيع مد يد المساعدة لهم ؟ هل هذا هو ما نفهمه من المساواة ؟ إذا كان الأمر كذلك أفلا نخون إيماننا .

ثم إن اهتمامنا بالأمور الدنيوية ليس أمراً ماديا صرفا ، بل فيه عنصر جوهرى من التبصر الدينى . لقد نظر الله إلى الكون الذى ابتدعه ورأى أنه حسن . فالأشياء المادية المقدمة لنا فى الحقل والمصنع يمكن أن تستخدم فى خلق مجتمع لا يجوع فيه الفرد أو يعرى أو يبقى بلا [illegible] إننا نستطيع « اقتداء الوقت » باستخدام المادة فى العمل على توفير الخير

الأعظم لجميع إخوتنا ، وهم البشرية جمعاء . إن إله المسيحيين الذى أمر أتباعه بإطعام الجياع وشفاء المرضى ، والذى اتخذ أمثاله ، التى كان يضربها ليعلم الناس ، من الأمور المألوفة فى عمله اليومى ، قد بارك الأشياء المادية.وهذه البركة لم تضؤل،لأن حظنا من الأمور المادية أوفر فى الوقت الحاضر مما كان .

والعلم نفسه — وهو هذه الرؤيا لعالم منظم فيه تستجيب المادة لا لدوافع مضطربة بل لنوع من التوافق والانسجام العظيمين لقانون الكون — لا يتناقض بأية حال مع رؤيا نظام أدنى يمكن أن يكون فيه أداة لحياة أفضل تستمتع بها البشرية قاطبة .لقد نأى بنا العلم عن أثقل عبودية للماضى ، ألا وهى أن الموارد المادية كانت دائماً قليلة بحيث لا تتكافأ حتى مع أعظم النيات الطيبة . ذلك أننا لوكنا قد أردنا منذ مائة عام فقط أن نمد جماهير البشر بالكساء والطعام والمأوى والتعليم البسيط لما تيسر لنا ذلك لأن وسائلنا المادية لم تكن متكافئة مع هذه المهمة . أما ما عمله العلم فهو تحريرنا من هذا القصور . لقد خلصنا من عبودية فقرنا المادى وفتح أمامنا مجالا عظيما للاختيار، فيه تعمل الرؤيا والإرادة لأن الوسائل المادية متوافرة لديهما .

فالعلم ، إذا فهم بهذا المعنى ، كان فى الواقع وسيلة للتحرر . ولعل القارئ يتساءل :لماذا لم أذكر الحرية باعتبارها أعظم ثورة فى عصرنا هذا ؟ أقول بكل صراحة إن السبب هو أننى لست واثقة من أنها

إحدى الثورات المنتشرة فى هذا القرن . إنى أشعر أحيانا بأن الحرية فى عالمنا الغربى أشبه بالمثل الذى ضربه المسيح عن الوزنة التى صرها صاحبها فى منديل وطمرها فى الأرض . إن لدينا الحرية ، ولكن هل نستخدمها؟ إن كل الثورات فى عصرنا هذا تتخذ موقف الغموض حيال موضوع الحرية. فثورة المساواة لا تعنى بالضرورة الحـــرية . لأن السجناء فى السجن متساوون، ولكنهم ليسوا أحراراً. وثورة العلم تقدم لنا وسيلة الحرية، ولكن يمكن استخدام هذه الوسيلة أيضاً لجعل الدكتاتورية أكثر فاعلية، والحرب أكثر رعبا . وكذلك المادية إذا أسىء فهمها ، على اعتبار أنها اهتمام زائد كاذب بأمور هذا العالم ، وعبارة باطلة « لتماثيل سوق التجارة وتماثيل القبيلة » ، يمكنها أن تخلق نقيض الحرية الحقيقية حين يصبح الناس رجالا وسيدات ، أكثر تورطا فى حاجاتهم الخاصة الملحة التى لا يمكن التخفيف منها . إن ثوراتنا لن تقوم بعملنا نيابة عنا، بل يمكنها أن تقـــدم لنا الحرية أو نقيضها . وتتوقف النتيجة علينا . وكثيراً ما أسائل نفسى عما إذا كنا قد بذلنا محاولة جدية لتفسير ثورات وقتنا الحاضر فى ضوء الحرية . هل قسنا مقدار حرية الاختيار الذى أمدتنا به مواردنا الرأسمالية الجديدة وتكنولوجيتنا الجديدة ، وقدرتنا الجديدة على خلق وسائل الثروة ؟ وهل فهمنا أن حرية العمل هذه يجب أن تستخدم ؟ إنها لا يمكن أن تترك ولا يجب أن تترك ليعلوها الصدأ معنا . وإذا كانت لنا القـــدرة على المساعدة فى عملية الأخذ بالأساليب العصرية فهـــل أدركنا حقيقة ملاءمتها للمشكلة الكبرى

فى عصرنا الحاضر ، ألا وهى : هل يكون المجتمع النامى مقفلا أم مفتوحا ، عبداً أم حراً ؟

ومع ذلك فالحرية الدستورية مفهـــوم سفسطائى . فبين « الماجنا كارتا » (الميثاق العظيم للملك جون سنة ١٢١٥ م) وديمقراطية يومنا الحاضر ، هناك ثمانمائة سنةمن الخبرة وتلمس الطريق . إنى لست من « الحتميين » ،ولا أومن بأن القوى الاقتصادية تخلق بالضرورة صوراً أساسية ، بل بالعكس أومن بأن الحرية كانت إحدى الآراء التكوينية الطبيعية لأسلوب حياتنا الغربى . إلا أنى ألاحظ فى نفس الوقت أن مزجها بالنظم الملموسة كان يفترض فعلا بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.ولقد ساعد بروز طبقة وسطى قوية بعد العصور الوسطى على الحصول على حقوق وحريات لمجموعة أكبر جداً من مواطنين مسئولين قائمين بذواتهم .

وفى القرن التاسع عشر شجع نمو الثروة وانتشار الإلمام بالقراءة والكتابة على زيادة الميزات الديمقراطية ، كما جاء حق التصويت العام الكامل للبالغين وتعليم البالغين القـــراءة والكتابة تقريباً فى الوقت ذاته .

وأظن أنه ربما يكون من المعقول افتراض وجوب توقع حدوث شىء على هذا النمط فى المجتمعات الصاعدة ، وإن تكن لا حاجة بها إلى الانتظار طويلا لأن نماذج التغير موجودة فعلا . فالانتشار الكبير للطبقة المهنية والإدارية ، والتوسع السريع فى تعلم القراءة والكتابة ،

بما يفترضانه مقدما من زيادة فى الموارد ، يعتبران بلا شك تقريبا الظروف الممهدة للتطور السياسى فى الحرية . وأظن أننا نرتكب شططا إذا كنا نتوقع فجأة من أولئك الذين ينشأون فى المجتمعات البدائية أن يدركوا مفاهيمنا عن الحرية كما هى ، ناسين التاريخ الطويل لخبراتنا الخاصة الذى اجتزناه . وإذا أردنا ألا يخيب فألنا فإنى أظن أننا يجب أن نسعى بجهد وعزيمة جديدين لسد الثغرة التاريخية، لأننا فى حاجة لأن يزداد نشاطنا كثيراً فى ناحية المساعدة الاقتصادية والاستثمار الرأسمالى والعون التعليمى ، وأن نعمل بعزيمة أقوى لخلق إطار الإلمام العام بالقراءة والكتابة والمسئولية الشخصية ، وأن يتسع خيالنا فى إظهار أننا نعتبر حق الأمم فى حكم نفسها على أنه فقط الخطوة الأولى الجوهرية بل الأولية لإيجاد الأحوال التى فيها تستطيع الأمم أن تكون حرة حقيقة. بيد أن الخطوة التالية لا تقل حيوية عن الأولى وهى أن نطبق خبرة الحرية القومية بطريقة عملية وألا نسمح لها بأن تصبح فترة للإقلال من الفرص والآمال .

غير أنه ينطبع فى ذهنى أننا حين نتحدث بثقة عن الحرية فإننا لا ندرك العبوديات المخيفة التى يخلقها أعداء البشرية القدامى : عبوديه الفقر حين تقل الوسائل بحيث لا توجد إطلاقا فرصة للاختيار بالمعنى الحرفى، وعبودية الجهل حين لا يكون هناك أوضاع يتفتح لها العقل بسبب عدم التعليم الذى يمكن للعقل أن يبدأ العمل به، وعبودية المرض وهى تعنى أن معدل الأعمار أقصر من أن يسمح بأية خبرات للحرية ، وأن السنين التى يحياها الفرد « يجر نفسه خلالها جراً » بدون الصحة والقوة اللتين هما فى حد ذواتهما تحرر .

ولأننا فسرنا الحرية فى أضيق معانيها ، وافترضنا أن الناس سيجدون الشكل الخارجى للحرية طبيعياً حينما لا يتحقق شىء من فحواها الجوهرى الحقيقى ، بدا دفاعنا عن أسلوب الحياة الحر أجوف فارغا . إذ ماذا يعنى أسلوب الحياة الحر لمجتمع قبلى لا يعرف إذا كان سيجد ما يستطيع أن يقتات به فى غده القريب ، وما هو أسلوب الحياة الحر بالنسبة لمجتمع قديم تحول الأمية فيه بين معظم الناس وبين الاستمتاع بميزات الحرية ؟ وفوق كل ذلك ماذا يمكن أن يقال عن معنى الحرية حين يبدو أن الأمم التى تتحدث عنها بلا انقطاع لا تدرى إلا القليل جداً عن مدلولاتها الأدبية الأعم ؟ فهل أكون حراً إذا كان أخى مكبلا بأغلال الفقر والجهل ولا فكاك له منها ؟ وهل أكون فى أسلوب الحياة الحرة ، إذا بدا منى عدم اكتراث بحالة الرجل الذى وقع بين اللصوص ، فساعده السامرى الصالح * ، بينما مر به الغير دون أن يبدوا أى اهتمام ؟

إننا إذا أردنا نشر ثورة الحرية حول العالم لتكمل الثورات الكبرى الأخرى فى عصرنا هذا وتوفق بينها ، فعلينا أن نعيد فحص فحواها الأدبى ثم نسأل أنفسنا عما إذا كنا لا نترك الحرية كهيئة معطلة عن العمل ونسمح لقوى أخرى ليست موالية للحرية أن تحتكر النظرة العظيمة لأولئك الذين يعملون فى إنجاه لخلق عالم يستطيع الكل أن يعيشوا فيه .

---

* تشير الكاتبة إلى أحد الأمثلة التى ضربها المسيح لتلاميذه ليعلمهم أن أعمال الرحمة لا تقف فى طريقها حواجز العنصر أو الدين — المترجم .

ولكن لنذكر أن الله سبحانه لا يخدع ، وأننا إنما نحصد ما نزرع ، وإذا كانت الحرية بالنسبة لنا لاتعنى شيئا أكثر من حقنا فى السعى وراء مصلحتنا الذاتية — شخصية كانت أو قومية — فحينئذ لانستطيع أن ندعى الحق فى المطالبة بأعظم صورة نريدها لمجتمعنا ، وهى الحرية المجيدة لأولاد الله * فإننا بدون هذه النظرة نهلك كما هلك أمثالنا من الشعوب الأخرى. أما إذا استعدناها أمكن أن تكون ، كما كانت دائماً ، أعمق مصدر يستمد منه مجتمعنا الإلهام ، وأن تمنح أسلوب حياتنا قوته المتواصلة .

---

* جزء من آية كتابية — المترجم

محتويات الكتاب

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة



دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون : ٩٠٥٢٩٦